

أحمد حنّالدي
حسين ج. أغا

سوريان

تنافس
وتعاون

ترجمة: عدنان حسن



سورية وايران

"تنافس وتعاون"

حسين ج. آغا
احمد خالدي

سورية وايران "تنافس وتعاون"

ترجمة
عدنان حسن



سورية وايران - تنافس وتعاون
تأليف حسين ج. آغا و احمد س. خالدي
ترجمة عدنان حسن
الطبعة العربية الاولى اكتوبر ١٩٩٧
جميع الحقوق محفوظة
دار الكنوز الادبية - بيروت / لبنان
ص ب : ٧٢٢٦ - ١١
هاتف ٦٥٣٥١٤

مقدمة الناشر العربي

تَبدي الكثير من مراكز البحث في البلدان الغربية اهتماماً كبيراً وعميقاً بأوضاع المنطقة العربية، وخاصة الدول الاساسية فيها، لتساعد الباحثين والسياسيين والمتابعين والمهتمين لأوضاع المنطقة، إضافة الى الحكومات الغربية من رسم استراتيجيتها في هذه المنطقة استنادا الى لغة البحث والارقام والمعلومات الموثقة، بما في ذلك ادق التفاصيل والمعلومات التي قد يرى البعض في المنطقة العربية بأنها تمس الجرح، او تقع في دائرة المحرمات، او انها تثير النزعات والاحقاد الاثنية والمذهبية او ان الحديث لايجب ان يكون مكتوبا عنها، ولما يمكن ان يكون شفافيا.

وسورية من الدول العربية التي حظيت بالاهتمام الكبير في الدوائر الغربية، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في المنطقة العربية، سواء في دائرة الصراع العربي الصهيوني، او دائرة الصراع ضد الهيمنة الاجنبية على الوطن العربي، او صدام المشروعين: القومي العربي الذي تقوده سوريا في الوقت الحاضر، و المشروع الشرق الاوسطي الذي تريد الولايات المتحدة ان تلعب اسرائيل الدور الاساسي فيه.

وحيث ارتكز المخطط الامبريالي اساسا، ليس فقط على تمزيق المنطقة العربية وخاصة مشرقها العربي، منذ اتفاقيات سايكس بيكو، ولما ايضا على تدمير العلاقات العربية مع دول الجوار: ايران، تركيا، الدول الافريقية، بحيث لايجد العرب انفسهم الا في حالة حصار مستمر من الداخل (الكيان الصهيوني) ومن الخارج (هذه الدول المحيطة)، فان وعي هذه المسألة يدخل في البعد الاستراتيجي لأية قيادة عربية تملك الهم القومي في الصراع ضد مشاريع الهيمنة والتفتيت الامبريالية، وتسعى جاهدة للانعتاق منه، والافلات

من الشباك المنصوبة باستمرار من قبل الدوائر الغربية نفسها او من قبل الحمقى من الحكام العرب او من قبل المرتبطين المنفذين للمخططات المعادية لمصالح شعوب المنطقة من جهة أخرى.

لذا فان العلاقات السورية الايرانية، في مسارها التاريخي، تدخل ضمن هذه الوضعية، ويشكل الوعي بضرورة تعميق العلاقات العربية مع الجيران احد معالم السياسة الصحيحة المدركة لمصالح الامة وضرورة حشد الطاقات المجاورة والاسلامية الى جانب قضايا الامة العربية العادلة.

هذا البحث - ايران وسوريا، تنافس وتعاون - يبحث في العمق، تاريخ العلاقات بين البلدين، ولايتريد عن التطرق الى كافة المناحي التي قد تشكل مدخلا ايجابيا او سلبيا في العلاقات بين بلدين مهمين للغاية في المنطقة: ايران وسوريا، وبالتالي مناقشة العوامل والمتغيرات التي جرت خلال العقود الثلاثة الاخيرة داخل وفي محيط البلدين والتي أثرت او ستأثر سلبا او ايجابا على مستقبل هذه العلاقات التي صمدت، منذ انتصار الثورة الايرانية وللوقت الحاضر، بالرغم من كثرة من العواصف التي هبت على المنطقة، والتي لم تكن الحرب العراقية الايرانية التي أريد لها ان تدك الاسفين بين الامتين الجارتين، او التحالف الدولي ضد العراق وعلى التخوم الايرانية، او المفاوضات العربية الاسرائيلية، الا محطات في هذه العلاقات.

لايعبر هذا البحث عن وجهة نظر الدار، وانما عن وجهة نظر الباحثين، وبالتالي قد نتفق معهما في اشياء وقد نختلف معهما في اشياء كثيرة، ولكننا حرصنا على ترجمة عدد من الدراسات الاستراتيجية التي قام بها مركز الشرق الاوسط في معهد شنتاهام: كسب السلام في الخليج، الجزيرة العربية بعد العاصفة، النفط والسياسة، اوربا والعرب، وجيوب التأثير، وهذا هو الكتاب السادس الذي تقوم دار الكتوز الادبية بترجمته، متوخين تعريف القارئ العربي على الابحاث والدراسات التي تتعلق بالمنطقة العربية، متمنين ان تكون فوائدها أكثر من مضارها

الناشر

اكتوبر ١٩٩٧

مقدمة الطبعة الانكليزية

ربما لا يوجد سوى القليل من القضايا في الفن الغامض لسياسة الشرق العvisية على الاختراق مثلما هو المحور الايراني السوري. مع ذلك، فإن هذه العلاقة قد دامت إلى الآن لأكثر من خمسة عشر عاماً. باختصار، لقد برهنت هذه العلاقة على أنها أكثر ثباتاً من معظم الروابط بين الدول في منطقة مشهورة باضطراباتهم وتمزقاتهم. إن الطبيعة الثابتة لهذه العلاقة هي أكثر مدعاة للدهشة حتى لو وضع المرء في ذهنه الخفة التي تنبأ بها خبراء الشرق الأوسط بشكل مرح بزوالها الوشيك على مدى العقد والنصف الماضي من الزمن.

لا حاجة للمرء بسبب هذه الأخطاء الروتينية في المحاكمة لأن يرى أكثر من ندرة الاستقصاءات الجدية للعلاقات الايرانية السورية. في الواقع من الصعب فهم السبب في هذه الحالة فهماً جيداً. إذ ليس بوسع المرء إلا أن يفترض أن السبب في ذلك هو أن العلاقة كانت تعتبر أكثر استحالة على الاختراق من أن يشيخ الدارسون المحللون بوجههم عنها. لا حاجة للقول أن هذا كان أسوأ سبب ممكن لتجاهل الموضوع. إن برنامج الشرق الأوسط في دار تشاتهم، وإدراكاً منه للحاجة لإلقاء

الضوء على القضايا التي بقيت في الظل، كان متحمساً للبدء بدراسة جدية للموضوع. ولقد سررنا بقدرتنا على تفويض اثنين من المعلقين السياسيين البارزين في شؤون الشرق الأوسط المعاصرة، هما حسين آغا وأحمد خالدي للشروع بهذا العمل.

في الكتاب الأول المقرر نشره حول هذه القضية، أنجز آغا وخالدي عملاً موثقاً بشكل جيد ودقة عظيمة. لقد استقصيا بشكل كامل أصول العلاقة ومسار تطورها. وبعملهم هذا، فإن اسهامهما في فهم ديناميكية سياسة الشرق الأوسط يتعدى العلاقة الثنائية المحضة بين دمشق وطهران. انسجاماً مع معتقداتهما، فإن المؤلفين قد درساً أيضاً التأثير الذي مارسه المحور والمتوقع تأثيره على النزاع العربي - الاسرائيلي. إن استنتاجهما الهام والمقبول هو أن الصلة الايرانية بسورية لن تعيق فرص صنع السلام. في الحقيقة، إنهما يجادلان بأن السبب في ذلك هو أن انشغالات أحد الطرفين هي هامشية إلى حد كبير بالنسبة للهموم الاستراتيجية المركزية للطرف الآخر؛ كما أن المحور قد برهن على ثبات ملحوظ. في ضوء هذه الرؤية، فمن المرجح، أن تستمر العلاقات السورية الايرانية.

وبصدور هذا الكتاب صار بوسعنا الآن جميعاً أن نفهم السبب في ذلك.

أيار ١٩٩٥

الدكتور فيليب روبنز

كلية القديس انطوني، اوكسفورد

الفصل الأول

جذور التحالف السوري - الإيراني

لقد نشأ التحالف السوري - الإيراني مع مرور الزمن. ففي حين يبدو أن بعض الدوافع الأولية وراء التحالف قد خفتت، برزت عوامل أخرى إلى الواجهة، فيما استمرت التطورات ضمن البلدين وعبر مجال مصالحهما، في التأثير على هدف وطبيعة علاقتهما. يمكن ملاحظة أن ثمة عوامل قليلة تبرز كسمات دائمة ومحددات ممكنة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي.

من أهم هذه العوامل المصالح المشتركة في العراق والدور الحيوي للشيعية في لبنان بالنسبة لسورية وإيران على حد سواء. ولكن الأسباب الكامنة وراء ما يبدو أنه علاقة غير ممكنة ظاهرياً هي أعمق من ذلك إلى حد ما.

تكمن وراء الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الاقليمي والحفاظ على المصالح السياسية وغير السياسية شبكة من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والجغرافيا السياسية التي ساعدت في تشكيل التحالف وتقويته على مدى الخمسة عشر عاماً المنصرمة. في الواقع، وفي منطقة التحالفات

المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقة السورية الايرانية أنها أكثر ثباتاً ودعمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريباً.

إن الاهتمام السوري بإيران والاهتمام الايراني بسورية ولبنان يعودان زمنياً إلى ما قبل سقوط الشاه والعلاقات الحميمة الحالية بين سورية البعث وجمهورية ايران الاسلامية. وتعود الروابط الاجتماعية الدينية بين جبل عامل (الموطن التاريخي للشيعة اللبنانيين في جنوب لبنان) وإيران الصفوية (السلالة الفارسية الشيعية) إلى القرن السادس عشر، وثمة شبكة واسعة من الروابط العائلية والتجارية لاتزال تعزز الاتصال السياسي بين مختلف الطوائف والتجمعات في المنطقة. ان الخصومات السورية - الايرانية الأحدث عهداً في الخمسينات والستينات من هذا القرن كانت إلى حد كبير نتيجة للقلق الإيراني الامبراطوري حول الطبيعة الراديكالية للزعة القومية العربية الشاملة وتأثيرها المحتمل على زعزعة الاستقرار في عموم المنطقة وفي المناطق الناطقة بالعربية من إيران ذاتها. وبالقدر نفسه فقد كان الرأي السائد في أوساط أنظمة الحكم القومية العربية في مصر والعراق وسورية هو أن إيران تحت حكم الشاه ليست سوى عنصر في مخطط استراتيجي غربي كبير - ويشمل إسرائيل - لاحتواء وهزيمة الاندفاع نحو الوحدة العربية.

فبقدر ما مثل الشاه القومية الفارسية المنبعثة، في ظل العداء التاريخي العربي - الفارسي، فإن الطموحات القومية العربية كانت تبدو في حالة تعارض طبيعي مع كل من رموز وسياسات ايران الامبراطورية.

وبحلول منتصف السبعينات، بدأ عدد من العوامل الجديدة يحدث تأثيراً جوهرياً في العلاقات العربية الايرانية عموماً، وعلى موقف سورية إزاء ايران خصوصاً.

إن التقهقر النسبي للنزعة القومية العربية بعد وفاة عبد الناصر وتعزز سلطة النظامين البعثيين اللذان يتبادلان العداء في سورية والعراق قد فتح الباب أمام مثلث علاقات جديد. ويبدو أن الموقف السوري من إيران قد تحول من عداء ايدولوجي محض باتجاه موقف منطقي محسوب يقوم على اعتبارات القوة والتوازن مع النظام المنافس في العراق من ناحية، وبالمفهوم الاقليمي الأوسع من ناحية أخرى. إن دور إيران في تقييد حرية الحركة العراقية وكثقل موازن ممكن ضد أطراف عربية أخرى، بما في ذلك مصر، يمكن أن يكون قد أضاف بعداً إلى الحوافز السورية لإعادة نظرها بموقفها نحو إيران.

لقد كان لهذه السيرة مايقابلها من تطور مماثل في السياسات الإيرانية من موقف التحفظ العلني على الأقل في الصراع العربي الاسرائيلي (مع القيام بتعاون مقصود وان كان متدني المستوى مع اسرائيل) إلى خط "مناصر للعرب" أكثر تقدماً في حرب ١٩٧٣ يشمل عرض المساعدة الاقتصادية والطبية على سورية. إن إيران، بإدراكها للروابط الناشئة بين العناصر الثورية الاسلامية والجماعات الفلسطينية والشيعية المقاتلة في لبنان قد سعت لتقوية روابطها مع سورية كوسيلة ممكنة للضغط المعاكس ضد معارضتها الداخلية. وفي الوقت ذاته، فإن إيران الأكثر ثقة بقوتها الاقتصادية والعسكرية تقدم نفسها إلى مختلف المحاورين العرب كوسيلة لتوسيع دورها وحضورها الاقليميين. وبحلول أواخر ١٩٧٥ كانت إيران قد بنت علاقة عمل جديدة مع سورية تمثلت بالاتفاق الاقتصادي عام ١٩٧٤ بين البلدين وزيارة الرئيس الأسد الرسمية إلى طهران في كانون الأول من عام ١٩٧٥ (والتي لم تتكرر حتى أيلول عام ١٩٩٠)، وكانت

قد وقعت أيضاً اتفاق الجزائر حول شط العرب، موازنة بذلك بشكل بارع بين انفتاحها على سورية والانفتاح الموازي على العراق، وهما الانفتاحان اللذان تم القيام بهما ضمن إطار عام من الروابط المحسنة مع أطراف عربية كبيرة أخرى، وخاصة مع مصر السادات.

بالرغم من أن انفراج العلاقات في منتصف السبعينات بين سورية وإيران الاميراطورية لم يكن له تأثير دائم على العلاقات الثنائية أو على التوازن الاقليمي بشكل عام، فإن إدراك سورية لإيران باعتبارها قوة موازنة للعراق - والعكس بالعكس - ربما يكون قد تجذر في ذاك الوقت. إن (البعد) الجيوسياسي للعلاقات السورية العراقية من ناحية، والعلاقات الإيرانية العراقية من ناحية أخرى، وبغض النظر عن أي حوافز أو وظيفة خاصة بنظام الحكم، يشكل فيما يبدو إحدى أحجار الزاوية للعلاقات السورية - الإيرانية، ولكن ثمة عوامل كثيرة أخرى تتقاطع وتتداخل مع الجانب الجيوسياسي، وهي عوامل داخلية بعمق في النسيج الاجتماعي - السياسي والطائفي والديني للمنطقة.

لبنان والصلة الشيعية - العلوية

كان حزب البعث مدركاً منذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٦٣ للقاعدة الضيقة للنظام. إن علويي سورية الذين كانوا يُتهمون تاريخياً بالهرطقة من قبل السنة والشيعية على حد سواء، سعوا للوصول إلى توازن قلق بين الحصول على الاعتراف بوضعهم المعلن ذاتياً كفرع من المذهب الشيعي الإثني عشري وبين الحفاظ على هويتهم الإثنية - الثقافية ومعتقداتهم السرية. لذا فإن الدور السياسي للعلويين كقاعدة للسلطة الحزبية قد ساعد في إبراز مشكلة الشرعية (إضفاء الشرعية) العلوية.

وأضاف بعداً الى السياسة السورية، ومن هنا كانت أهمية العلاقات مع شيعة لبنان وإيران على التوالي.

إن تطور السياسة السورية إزاء شيعة لبنان وإيران كان مقيداً أيضاً بالتطور المستقل لسياسة الشيعة اللبنانيين، وبالتطورات داخل إيران بالطبع. كان توكيد الذات السياسي الجديد للشيعة في لبنان منذ أواخر الستينات مصحوباً بوعي حاد من قبل كل من القادة السوريين والشيعة اللبنانيين المحليين لمصالحهم المتبادلة وقضيتهم المشتركة. بالنسبة للشيعة اللبنانيين فإن البحث العلوي عن الشرعية كان يسير في موازاة حاجة الشيعة إلى حليف خارجي يُعتمد عليه. لقد تعززت هذه العلاقة من وقت لآخر بفعل الروابط الشخصية الحميمة بين قادة كلي الطرفين، كما تمثلت بالعلاقة بين الرئيس السوري والزعيم الشيعي الإيراني - اللبناني موسى الصدر في أوائل السبعينات. إن الإمام الصدر الذي ولد في قم وتعلم في النجف والأزهر بالقاهرة، أسس نفسه في لبنان منذ عام ١٩٥٩ وبرز فوراً باعتباره المتحدث الموثوق باسم الطائفة الشيعية اللبنانية. ويمكن النظر إلى فتوى الصدر باعتبار العلويين اللبنانيين المحليين شيعة في أيلول ١٩٧٣ على أنها إجماعاً شخصية وسياسية على درجة عالية في الوقت ذاته باتجاه القيادة السورية، بالرغم من الشكوك في قيمتها (وخاصة إذا عرفنا أن العلويين أعادوا لاحقاً تأكيد هويتهم الدينية المستقلة). هذه الإجماع تناغمت بشكل بارع مع هدف الإمام الصدر في الحفاظ على روابط قوية مع سورية كثقل موازن قوي للأطراف الأخرى في الرجل اللبناني وكانت هامة أيضاً في سياق اهتمام سورية الخاص بالطائفة الشيعية اللبنانية الدائمة النمو والتجذر. إن الاستقرار النسبي للعلاقات السورية -

الإيرانية في منتصف السبعينات لم يمنع وفقاً لذلك من نشوء روابط وثيقة بين دمشق وعدد من الشخصيات القيادية في المعارضة الإيرانية.

فمع موسى الصدر الذي كان آنذاك صديقاً شخصياً للأسد، والذي كان يقوم بدور أحد الوسطاء الأساسيين، منح كبار شخصيات المعارضة الإيرانية امتيازات خاصة من قبل السلطات السورية. وعندما طُرد آية الله الخميني من العراق في تشرين الأول ١٩٧٨ عرض الأسد استقبال الزعيم الإيراني في دمشق أولاً - وقد رفض العرض بلباقة في حينه لكنه ظل موضع تقدير من قبل الخميني كما نُقل إلى المسؤولين السوريين بعد ذلك بسنوات. وبغض النظر عن دور مختلف الشخصيات المعنية ودور قضية إضفاء الشرعية في تشكيل وتقوية الروابط بين النظام السوري وشيعة لبنان وإيران فإنه يتوجب عدم المبالغة فيه. في حين أنه من غير المحتمل أن يكون السنة السوريون قد ارتاحوا للاعتراف الشيعي بالعلويين. وبأي حال من الأحوال، فإن الفحوى السياسية لقضية الشرعة قد تراجع مع استقرار العلاقات بين الأقلية العلوية والغالبية السنية في السنوات الأخيرة. مع ذلك، فإن الصلة الشيعية - العلوية قد لعبت دوراً هاماً في تطور العلاقات السورية الإيرانية ويمكن في الواقع النظر إليها كإحدى المحركات الرئيسية لنشوء التحالف بين البلدين. لقد ساعدت هذه الصلة أيضاً في تأسيس لبنان كنقطة تقاطع هامة بين العنصر الاجتماعي - الديني للعلاقات الشيعية - العلوية والمصالح الإقليمية والاستراتيجية لكل من سورية وإيران.

إن التطورات في لبنان قد كفلت للشيعية دوراً هاماً في تشكيل سياسة سورية في المنطقة، فالوجود المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان منذ عام ١٩٦٩، والذي تسارع بفعل طردها من الأردن في عام

١٩٧٠، قد جعل البلد (لبنان) يخضع لعملية تحول متزامتين. الأولى هي تحوله بشكل بطيء، ولكن بشكل مؤكد، إلى مسرح كبير للعمليات العسكرية بين اسرائيل والفلسطينيين مع ترقب دائم للعنف المتصاعد الذي كان من الممكن أن يعجل بحدوث مواجهة سورية - اسرائيلية، وبالتزامن مع ذلك جزئياً، كنتيجة للضغط الناجمة عن الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني فإن سلطة الدولة اللبنانية ووحدة أراضيها كانتا واقعتين تحت ضغط شديد، وهو ما أحدث فراغاً سلطوياً ذا خطر محتمل على خاصرة سورية مباشرة. وعندما جنح لبنان نحو التفكك المضطرب فإن الأبعاد المحلية للصراع أصبحت متشابكة بشكل معقد مع الأبعاد الخارجية وأصبحت هموم سورية فيما يتعلق بالمعاني الضمنية للمواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية الشاملة غير قابلة للفصل بشكل فعلي عن قلقها من أن أطرافاً خارجية معادية، من الولايات المتحدة إلى مصر فالعراق، كان من الممكن أن تجد قضية مشتركة مع وكلاء محليين لبنانيين أو فلسطينيين، لغرض التحدي المباشر لسورية ذاتها أو لإقامة لبنان جديد متحرر من نفوذ سورية. من وجهة النظر هذه، فإن قيمة الشيعة اللبنانيين كحليف سياسي وعسكري يعول عليه من قبل سورية ضمن المعسكر الاسلامي لا يمكن المبالغة في تقديرها، لاسيما على خلفية الشقاق المتنامي بين سورية والتحالف الفلسطيني - الإسلامي - اليساري في السنوات الحاسمة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية.

لبنان والصلة الإيرانية - الفلسطينية

في موازاة الأهمية المتزايدة للبنان بالنسبة لسورية نشأت مجموعة جديدة من الروابط بين المعارضة السرية حينها للشاه في ايران والحركة

الفلسطينية التي أصبحت لاعباً شبه مستقل في لبنان منذ أوائل السبعينات. حدثت الاتصالات الأولى بين الجماعتين في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٦٨ بعد أن بدأ أن معركة الكرامة في وادي الاردن تبشر بولادة حركة ثورية جديدة ومشحونة بالحوية في المنطقة.

تركزت الاتصالات الفلسطينية - الايرانية في البداية على جماعات المعارضة بين التيار الاساسي للحركة الفلسطينية (فتح) والمعارضة الدينية الخمينية في أواخر عام ١٩٦٨، وفي مبادرة موازية لفتوى الإمام الصدر عام ١٩٧٣ المتعلقة بعلويي لبنان، صدرت فتوى مماثلة للخميني تؤيد دعوة منظمة فتح إلى الكفاح المسلح ضد اسرائيل وتحييز التبرعات الايرانية إلى "الفدائيين الفلسطينيين" كجزء من الالتزام الإسلامي المعلن بالزكاة (وهي نسبة من دخل المسلم تخصص للإحسان). في عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ تدربت مجموعات المعارضة الايرانية المختلفة، بما فيها (مجاهدي خلق) و(فدائيي خلق) على يد منظمة فتح والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في المعسكرات الفلسطينية في الأردن إضافة إلى المعسكرات الموجودة في لبنان والعراق. خلال عام ١٩٦٩ تعززت الروابط الخاصة بين (فتح) وجماعات المعارضة الإسلامية بزيارات ميدانية إيرانية إلى قواعد (فتح) في جنوب لبنان، هذه الزيارات التي خطط لها من الطرف الإيراني وإلى حد كبير من قبل (محمد صالح الحسيني) الذي كان أحد ثقة الخميني المقيم آنذاك في العراق، وشملت هذه الزيارات رجال دين إيرانيين كبار مثل الشيخ (حسن خروبي) و(جلال الدين فارسي) و(عباس مدني).

وقد أدى ذلك إلى نشوء علاقات شخصية حميمة بين الشخصيات الرئيسية من كلا الطرفين. إن القائمة اللاحقة من المتخرجين الثوريين

الاييرانيين من معسكرات (فتح) في لبنان وفي أماكن أخرى كانت مؤثرة وضمت بشكل فعلي بمحمل الرعيل الأول من المسؤولين الايرانيين الذين تسلّموا السلطة بعد سقوط الشاه. إن التجربة الايرانية مع الفلسطينيين في لبنان كانت هامة على أكثر من صعيد. أولاً، إنها ساعدت على تقوية الكراهية الايديولوجية من قبل الثورة الايرانية نحو اسرائيل التي كانت قد وجدت للتو نتيجة للتحالف بين اسرائيل والشاه (والحقيقة هي أن هذا العداء قد دام حتى بعد تلاشي معارضة فتح الايديولوجية ذاتها للتسوية السياسية مع اسرائيل مما قد يدل - من بين أشياء أخرى ، على استمرار تأثير التجربة اللبنانية العميق على بعض عناصر النخبة الحاكمة في طهران).

وعلى مستوى عملياتي أكثر، فقد أثبتت أيضاً إمكانية استخدام لبنان كنقطة للوصول إلى الساحة الاقليمية الأوسع، والتي تم استغلالها لاحقاً بإرسال الحرس الثوري إلى البقاع في عام ١٩٨٢ والمتابعة الحثيثة اللاحقة للسياسات الثورية عن طريق الوكلاء في لبنان.

إن التجربة الايرانية مع الفلسطينيين هي إحدى العناصر الداخلة في التفاعل بين سورية والشيعة وإيران في لبنان. ففي حين كانت حركة فتح ترعى بشكل دؤوب علاقاتها مع الحركة الثورية الايرانية، كانت قد أنشأت لتوها علاقة مميزة مع الشيعة المحليين ولكنها اتخذت طابع التوتر بشكل مضطرد.

وقبل أن يظهر الإمام الصدر باعتباره الخليف المسلم الأكبر لسورية في لبنان، فقد كان للفلسطينيين تأثير في تأسيس ودعم الحركة السياسية الشيعية اللبنانية المنبعثة من جديد، ليس أقله عن طريق احتكاكهم الأساسي المباشر مع القاعدة الشيعية في جنوب لبنان وأماكن أخرى.

إن حركة "أمل" الشيعية اللبنانية (التي تأسست رسمياً على يد الإمام الصدر في عام ١٩٧٤) لم تكن منذ انطلاقتها مشكّلة على غرار حركة فتح فحسب، بل إنها قد سلّحت ودربت وزوّدت بالكوادر اللبنانية والفلسطينية للحركة الفلسطينية في محاولة إيجاد علاقة تكافلية بين لبناني الجنوب المضطهدين والفلسطينيين المطرودين من ديارهم والذين كانوا يعيشون بينهم. وبدأ رد إسرائيل العسكري المتصاعد على التواجد الفلسطيني المتزايد في جنوب لبنان وفي أماكن أخرى، في البداية، كما لو أنه يخلق البيئة الصحيحة لمثل هذا التكافل. في الفترة ما بين اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ (الذي منح الفلسطينيين الحق في العمل العسكري في جنوب لبنان) ومتصف السبعينات، ساعد الفلسطينيون على تحريض عملية التشيع السياسي في لبنان وتسريع مطالبها الاجتماعية والسياسية عن طريق إضعاف السلطة المركزية اللبنانية وبالتالي إعطاء الشيعة حرية أكبر في تنظيم ورص حركتهم السياسية. مع ذلك، فمن غير المفاجيء أن تكون هذه العلاقة قد بدأت في مواجهة الضغط المتزايد عندما رفعت العمليات الانتقامية الإسرائيلية من كلفة النضال الفلسطيني في جنوب لبنان وامتعض الشيعة من الأساليب الفوقية أحياناً التي بدأ الفلسطينيون في ممارستها. إن الاهتمام الشيعي المحلي بروابط أكثر قوة مع سورية والذي تبلور بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٥ يمكن النظر إليه على أنه يعكس جزئياً، على الأقل، انعدام الثقة بمنظمة التحرير الفلسطينية كمعلم مخلص وكقلوة (بالرغم من كونه ليس انعداماً للإيمان "بالقضية" الفلسطينية ذاتها) في ذات الوقت الذي كانت فيه روابط "الحركة الثورية الإيرانية" مع منظمة التحرير الفلسطينية تصل إلى ذروتها. لقد كانت بذور هذه الخصومة الناشئة بين العناصر الأساسية من الشيعة

اللبنانيين والفلسطينيين هي التي خلقت في وقت لاحق إنشقاقاً خطيراً بين الاتجاهات المدعومة من سورية وتلك المدعومة من ايران ضمن الطائفة الشيعية نفسها وجلبت توتراً جديداً إلى التحالف بين سورية وايران.

المدارس الدينية الشيعية

خلال الفترة السابقة للثورة الايرانية، كانت الأفكار الاسلامية الثورية حول الحكم تتطور وتفصل في أوساط القوى المعارضة للشاه في عملية ملحوظة من التفاعل الشيعي الشامل. إن المدارس الدينية مثلت في قم بإيران وفي النجف بالعراق (وخاصة الأخيرة) دوراً جاذباً ونقطة الالتقاء للعلماء والفقهاء من ايران ولبنان والعراق، حيث أُرسيت الأسس من أجل رؤية عالمية مماثلة - وإن لم تكن متطابقة تماماً - وشبكة من الصداقات الشخصية والولاءات السياسية الدينية التي سيكون لها أثر هام على المنطقة ككل. كان من بين رجال الدين الشيعة اللبنانيين الذين برزوا من هذه الشبكة الإمام موسى الصدر نفسه ومحمد مهدي شمس الدين (نائب الصدر فيما بعد وخلفه المفترض) ومحمد حسين فضل الله (الذي سيصبح فيما بعد الزعيم الروحي لحزب الله في لبنان).

أما قائمة العلماء الناشطين الآخرين فكانت تضم محمد باقر الصدر، الذي تابع تشكيل (حزب الدعوة) في العراق، البشير لحركات شيعية أخرى وإسلامية في المنطقة. ومن خلال توليه منصباً تدريسياً في النجف بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٨، كان آية الله الخميني وزملاؤه المتعركزين في ايران في قلب هذا الرجل الفكري والسياسي.

إن العلاقة بين الإمام الصدر ورجال الدين الشيعة اللبنانيين الآخرين والخميني قد ساعدت في تأسيس الروابط التي سوف تسهل فيما بعد

دخول ايران الثورية إلى الساحة اللبنانية. بالرغم من أن مؤهلاته السياسية والدينية لم تكن بمنأى عن الاعتراض في داخل وخارج ايران على حد سواء، فإن الخميني سيقدم في النهاية أهم الهام للحركة الإسلامية*، الشيعية والسنية على حد سواء.

بمعنى من المعاني، كانت رؤية الخميني الإسلامية رؤية انتقائية وعالمية بأن معاً: بالرغم من كونها منغرسه في المفهوم الشيعي الإيراني للإسلام، فإنها كانت تحمل نداءً يتجاوز القوميات والطوائف. وعلى الرغم من الطبيعة الشيعية الخاصة بمدرسة النجف، فإن هذه التجمعات ربما تكون بذلك قد ساعدت على التخفيف من حدة الطائفية الضيقة للعقيدة الثورية الجديدة. إن التجربة المختلطة نسبياً للنجف والتفاعل بين العلماء والفقهاء العرب والفرس ربما سهلت أيضاً المقاربة اللطائفية واللاقومية لايران الثورية لعلاقاتها مع سورية ودورها في لبنان، والعكس بالعكس.

* مذهب الحركة activism: مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة أو العنيفة (كاستعمال القوة لتحقيق الأغراض السياسية).

الفصل الثاني

المراحل الحرجة في نشوء التحالف

سورية والثورة الايرانية

يبدو أن سقوط الشاه في كانون الثاني عام ١٩٧٩ قد مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وايران ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطرافاً "راديكالية" أخرى في المنطقة مثل ليبيا واليمن الجنوبي. بالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الايرانية الأكثر ملاءمة. فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد اسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩. كما إن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سورية - عراقي وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المزعوم "المدعوم من سورية" في العراق في شهر تموز من ذاك العام قد وضع حداً للتفكير بأي تجمع عربي جديد من شأنه أن يقوم الاختلال القائم في ميزان القوى لصالح اسرائيل. كانت سورية قلقة أيضاً لكون مصر - وقد أصبحت في المعسكر "المؤيد للغرب" بثبات سوف تجر

في أعقابها أطرافاً عربية أساسية أخرى، بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقعها إزاء إسرائيل.

منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ أدى تورط سورية في لبنان إلى احتكاك مستمر مع منظمة التحرير الفلسطينية وحليفها اليساري اللبناني - شركاء سورية "الطبيين" ظاهرياً من ناحية، وأدى لاحقاً إلى تدهور العلاقات مع حلفاء سورية السابقين من اليمين المسيحي من ناحية أخرى، وقد حدث التطوران في مقابل التهديد المستمر بتدخل إسرائيلي كبير محتمل ضد لبنان وسورية نفسها، هذا التدخل الذي سبقه الاختراق الإسرائيلي لمنطقة الليطاني في ١٩٧٨ في جنوب لبنان.

شكلت الحركة الأصولية السنية المتنامية التي قادها الإخوان المسلمون والتي تلقت المساعدة والتحريض من العراق والعملاء العراقيين العاملين عبر لبنان، تهديداً داخلياً جدياً لنظام الرئيس الأسد؛ متحدية كلاً من قدرته على الحفاظ على القانون والنظام وشرعيته بحد ذاتها. بضربة واحدة أعادت الثورة الإيرانية تشكيل التوازن الإقليمي ضد إسرائيل والعراق وبرزت حليفاً قوياً محتملاً بدلاً من مصر وفتحت الباب أمام التنسيق السوري - الإيراني في لبنان، وأضافت قوة ومصدقية للقوى المعادية للغرب والولايات المتحدة في المنطقة وأحيت الآمال بالتخفيف من بعض الضغوط الداخلية على نظام الأسد.

إن الثورة قد فتحت الباب أمام دور إيراني جديد أصلاً في المنطقة. وكما أثبت الإسلام الثوري قوته، وبدا أن إمكانية خلق نظام إقليمي جديد محوره إيران ليست وهمية. تحرك النظام الجديد في طهران بسرعة لتعزيز علاقاته مع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية (حيث كان عرفات

الشخصية الأجنبية المهمة الأولى - والزعيم العربي الوحيد حينها - الذي استقبله الخميني في طهران). ويبدو أن موقفه المعادي لاسرائيل قد وفر الأساس لهذا المحور الحيوي الجديد. ولكن ظهور سلطة ثورية شيعية ذات ثروات كبيرة كامنّة وقوة عسكرية ذات شأن كان بحمد ذاته مزعزعاً للاستقرار بالمفهوم الاقليمي. إن المخاوف العراقية التقليدية من النزعة التوسعية الفارسية قد تضاعفت الآن بفعل مايعتقد بالتهديد الانفصالي الداخلي من قبل الأغلبية الشيعية العراقية الذي تشجّعها ايران والمحفزة بمثلها. إضافة إلى ذلك هناك خطر محور ايراني - سوري يقوم بشكل فعال بدور كماشة جيوسياسية عملاقة ضد العراق. والتحدي الصادر عن حركة سياسية مألّجة ذات التزام أكثر "تقدماً" ومصادقية بالقضية الفلسطينية من كثير من الأنظمة العربية ذاتها. إن الحرب الايرانية - العراقية اللاحقة كانت نتيجة لتفاعل المنافسة التاريخية والانقسامات الطائفية والجغرافيا السياسية والتحدي الايديولوجي.

الحرب الايرانية العراقية والعامل العراقي

إن الغزو العراقي لإيران في أيلول ١٩٨٠ قد ساعد في تحضير الأساس لتحالف رسمي بين سورية وإيران. أثناء المرحلة الأولى من الحرب، ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢، يبدو أن عدداً من الاعتبارات كانت هي المسيطرة. بالنسبة للايرانيين، قدم السوريون وسيلة غير مباشرة للضغط العسكري على العراق ومصدراً مباشراً للسلاح للقوات المسلحة الايرانية المنغمسة في الحرب.

لقد ذكر أن القيادة العراقية كانت مرغمة، على نشر عدد من الفرق العسكرية على الحدود السورية لأغراض دفاعية وردعية. كما لقيت

شحنات الأسلحة السورية المرسله بموافقة ضمنية من الاتحاد السوفيتي ترحيباً خاصاً في ظل الحظر الغربي، فقد كان حوالي ٧٠٪ من العتاد الإيراني قبل الثورة ذا منشأ غربي. وقد ساعد الدعم السوري للأكراد والرعاية المقدمة للاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) بالإضافة إلى مجموع المعارضة العراقية المنضوية في "الجبهة الوطنية التقدمية والديموقراطية" في ازدياد الضغط على حدود العراق الشمالية مما أدى إلى توحيد قسم آخر، لا يستهان به، من آلة صدام حسين الحربية.

إن موقف سورية السياسي الداعم لإيران كان حيوياً أيضاً. فبالرغم من جهود صدام القصوى، فإن الموقف السوري (وبدرجة أقل، المواقف الأولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا أيضاً) قد ساعد في منع تحول الحرب إلى مواجهة فارسية - عربية شاملة أو إلى انقسام سني - شيعي عبر المنطقة. أما موقف إيران الإعلاني حول القضية الفلسطينية فقد سهّل الحجة السورية القائلة بأن العراق يدمر حليفاً ثميناً محتملاً للعرب أكثر مما يواجه تهديداً استراتيجياً غير عربي جديد. مع ذلك، فإن اصطفاك سورية النشيط - أو حتى الضمني - خلف أغلبية الدول العربية المؤيدة للعراق كان من شأنه أن يسدّد ضربة شديدة لتواصل إيران مع العالم العربي (وبالأخص جمهورها الشيعي الهام في لبنان) وكان من الممكن أن يضعف وضعها العسكري الهش تماماً في الميدان. إن الحفاظ على علاقات جيدة مع سورية قد منح إيران فائدة أخرى، هي تحديداً الوساطة السورية الممكنة مع عدد من الدول الهامة الأخرى وخاصة السعودية ودول الخليج.

إن دول الخليج، بالرغم من خوفها من النشاط الثوري لإيران وإغراءها الممكن للأقليات الشيعية الكبيرة في الخليج نفسه، كانت قلقة في

الوقت ذاته من إمكانية انتصار عراقي حاسم. لذلك فإن سورية كانت في وضع مثالي جيد لتلعب دور الجسر مع الخليج، أولاً بحكم تفوذها المفترض لدى طهران وثانياً كقوة كامنة مضادة للعراق. على الصعيد الدولي، إن روابط سورية الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي قد منحت ايران قناة لا تقدر بثمن إلى القوة العظمى الأخطر على حدود إيران المباشرة. بغض النظر تماماً عن المعارضة الايديولوجية الخمينية للاتحاد السوفيتي وعملية المواجهة اللاحقة للنظام الجديد مع حزب توده (الحزب الشيوعي الايراني) فإن ايران كانت مدركة لحاجتها إلى الحفاظ على علاقات الدولة للدولة مع الاتحاد السوفيتي بشكل ندي لعدد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاثنية - الطائفية والاستراتيجية.

إن مساعي سورية الحميدة ربما ساعدت في بعض الأحيان أيضاً في تسريع الاستجابة السوفيتية للمطالب الإيرانية كما كان الحال ظاهرياً بالنسبة للشحنات العسكرية السوفيتية العابرة إلى ايران عن طريق سورية.

إن روابط سورية، بدورها، مع القيادة الإيرانية قبل الثورة كانت قد بدأت تؤتي ثمارها. ومن الأهمية بمكان، الى درجة كبيرة، الإشارة إلى أن غزو العراق لايران قد أساح الفرصة لتوقعات الهزيمة والسقوط المرتقب لنظام صدام حسين. وفي أسوأ الأحوال فإن الحرب أذنت بتورط عراقي عميق طويل المدى في إيران من شأنه أن يشغل انتباه العراق عن سورية ويسمح لنظام الأسد بهامش أكبر للمناورة في المشرق بصورة عامة. وبالرغم من أن إمكانية الهزيمة الإيرانية قد سببت لسورية بشكل أساسي شيئاً من القلق، فقد كان مؤكداً بعد أسابيع قليلة من الحرب أن النصر الحاسم لأي من الطرفين لم يكن وشيك الحدوث. إن مكاسب سورية من

عجز العراق عن إحراز نصر حاسم قد تضاعفت عندما تحول الصراع إلى حرب استنزاف. كما أن دور دمشق المكتشف حديثاً كوسيط أعطاهها ميزة خاصة لدى دول الخليج عند التماس المساعدات المالية والاقتصادية، وكانت علاقاتها مع إيران تحمل شعوراً خفياً بالتهديد لأولئك الذين كانوا يخافون من احتمال الانتصار الإيراني. وفي الوقت نفسه، بدت سورية كثقل موازن محتمل للعراق بدون نزعات التوسع والهيمنة التي كانت تشوب موقف العراق من الخليج - وهو دور موازن كان له فيما بعد فائدة جمة في أزمة الخليج لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١.

إن التحالف مع إيران قد أمدَّ سورية أيضاً بعزيمة ذات أهمية في الساحتين العربية - العربية والعربية - الاسرائيلية. فبعد تخلي مصر عن سورية، بدا أن مطالبة سورية الدائمة باستراتيجية متعددة الجبهات في مواجهة إسرائيل بدت للحظة من اللحظات استراتيجية قابلة للتحقق. ولم تكن الصيغة هذه المرة توسعاً باتجاه الجنوب نحو مصر ولا نحو تشكيل "جبهة شرقية" مع العراق، بل بالأحرى شمالاً من خلال إضافة عمق استراتيجي وعسكري إضافي عبر إيران. إن غزو العراق لإيران قد أفسد هذا المخطط الكبير مباشرة مسبباً لسورية غضباً وقلقاً حقيقيين. ولكن الموقف السوري لم يكن موقف الخسارة الكلية لأن إيران بشيئها لصدام حسين قد تركت سورية حرة في تركيز طاقاتها على مواجهة إسرائيل. وبالقدر نفسه، فإن إيران قد وفرت إمكانية إعادة تأكيد الاستراتيجية المستقبلية ضد إسرائيل، والتي كانت رهينة محصلة الحرب مع العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن إيران قدمت حصناً داعماً ضد الاختراق المصري

للمشرق وثقلاً مضاداً للمحور المصري - الاردني - العراقي - السعودي الذي كان يتبلور تدريجياً.

إن اهتمام سورية بتوطيد علاقتها مع ايران ربما كان يمتلك عنصراً استباقياً: فمن خلال تواجدها المبكر، أمكن لسورية أن تدعي بعض الأولوية في مواجهة منافسة محتملة. مبدئياً، ربما تكون سورية قد أخذت بعين الاعتبار الحاجة لمنع انزلاق إيراني ممكن باتجاه اسرائيل مرة أخرى، وهي إمكانية ليست متعارضة كلياً مع مصالح طهران بنظر بعض العناصر في القيادة الإيرانية، كما ثبت لاحقاً من خلال قضية ايران - كونا.

كان عام ١٩٨٢ نقطة تحول في العلاقة السورية - الإيرانية. إن مد القانون الاسرائيلي ليشمل الجولان في تشرين الثاني ١٩٨١ ربما اضاف زخماً إضافياً للاهتمام السوري بتمتين التحالف مع ايران، كما يبدو أيضاً أن ايران في أواخر ١٩٨١ قررت التعجيل بشكل ما من اعطاء علاقتها مع سورية طابعاً رسمياً.

في أوائل عام ١٩٨٢ تم تحفيز هذه الجهود بفعل الأحداث التي وقعت في سورية عندما واجه الأسد أصعب تحدي داخلي حتى ذلك الوقت، ألا وهو حملة تفجير القنابل المستمرة التي قام بها الاخوان المسلمون المدعومون من العراق والتي بلغت ذروتها في عصيان مفتوح في حماه في شباط من ذلك العام. إن تصعيد الصراع إلى صراع طائفي شامل على طول الخطوط السنية - العلوية كان من الممكن أن يدمر النظام من الداخل بغض النظر عن فشل تمرد حماه. وبالرغم من كون المتمردين السوريين كانوا متوجهين بشكل خاص للجماهير السنة، فقد أراد الأسد، من خلال العلاقة مع ايران، نزع الشرعية عن المعارضة. إن الدعم الإيراني

للأسد آخذين بعين الاعتبار رصيد ايران الثوري وجاذبيتها الاسلامية، قد ساعد في احتواء الانعكاسات الداخلية لتصفية الحساب مع الاخوان. وربما كان نجاح الأسد مرتبطاً بالحفاظ على الولاء ضمن الجيش أكثر مما كان مرتبطاً بادعاءات من طهران. مع ذلك، وبالرغم من أن الاخوان ينادون بالنقيض، فإن ايران قررت علناً أن تعطي الأفضلية لعلاقتها الدولية (دولة لدولة) مع سورية على صلتها الايديولوجية المفترضة مع حركة إسلامية شقيقة بالرغم من كونها سنية.

بعد أحداث حماه، سارعت الدولتان باتجاه تحالف رسمي. فقد تم توقيع بروتوكول تجاري واقتصادي بعيد المدى بين البلدين من قبل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في طهران في آذار ١٩٨٢ (ومن المرجح أنه قد تم التفاوض على هذا البروتوكول خلال الأشهر السابقة لحوادث حماه). لقد شمل الاتفاق تصدير ٩ ملايين طن من النفط الإيراني إلى سورية سنوياً، منها حوالي ٢٠٠٠٠ برميل مجاناً في اليوم وحسومات أخرى، مقابل تصدير الفوسفات السوري إلى ايران. إن السبب الكامن وراء السخاء الاقتصادي لايران بالرغم من أن احتياجات الحرب الملحة أصبحت مؤكدة بعد ذلك بشهر واحد عندما أغلقت سورية حدودها مع العراق للمرة الأولى، ثم أقفلت خط النفط العراقي - السوري الحيوي الواصل مابين كركوك وبانياس وإلى طرابلس في شمال لبنان، مما أدى إلى إنقاص صادرات النفط العراقي إلى النصف وأضاف خسارة سنوية تقدر بـ ٧/ بلايين دولار أميركي إلى نفقات العراق الحربية. وتبين أن سلسلة الهجمات الإيرانية الناجحة المترامنة مع الاتفاقيات السورية الإيرانية قد استفادت من شحنات السلاح السورية غير المعلنة الملحقة بالاتفاقية.

ومن المرجح أن يكون تقييم سورية لأهمية تحالفها مع ايران كعنصر توازن في المنطقة قد تأكد بفعل اكتمال الجلاء الاسرائيلي عن سيناء في نيسان ١٩٨٢، مما يدل بوضوح على أن معاهدة السلام المصرية — الاسرائيلية سوف تنجز بالكامل بالرغم من اغتيال الرئيس السادات في تشرين الأول السابق ووضع نهاية للآمال السورية/ العربية الباقية بإلغاء عملية كامب ديفيد بشكل ما.

غزو اسرائيل للبنان

في منتصف عام ١٩٨٢ بدا أن التحالف السوري - الايراني قد بدأ جدياً بالتأثير على مستقبل العراق في الحرب. ولكن وفي حزيران انخرفت سورية باتجاه آخر، ومع هذا الانحراف بدأ يتشكل دور ايراني جديد في المنطقة. إن غزو اسرائيل للبنان في ذاك الصيف قد بدّل المشهد الاستراتيجي في المشرق. ففي حين كان الهدف المباشر للغزو هو اجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة اللبنانية، كان الهدف الاسرائيلي الأكبر هو تحجيم سورية عسكرياً وإزاحة لبنان من دائرة نفوذ وسيطرة سورية. وبالرغم من أن هذه الأهداف لم تشكل بالضرورة قواعد الاتفاق المشتركة من أجل الغزو ضمن اسرائيل ذاتها (كما أظهرت المعارضة الاسرائيلية الداخلية المتنامية للمغامرة اللبنانية لحكومة بيغن)، فمما لا شك فيه أن المخاوف السورية قد تضاعفت بفعل نجاحات اسرائيل العسكرية الأولية ومطامعها الظاهرة. إن إحساس سورية الحاد بالتعرض للخطر قد تصاعد بفعل عدد من العوامل:

أولاً، كانت هناك الهزيمة المذلة وتشتت منظمة التحرير الفلسطينية، الحليف "الموضوعي" لسورية والعامل تحت حمايتها الاستراتيجية الكبيرة، بغض النظر عن الخلافات السياسية.

ثانياً، وربما أكثر أهمية حتى من وجهة نظر سورية، كان هناك الاستعراض التدميري للتفوق التكنولوجي الإسرائيلي على القوى الجوية السورية التي فقدت ١٠٢ طائرة و ٦١ طياراً قتلوا في ثلاثة أيام والتدمير شبه اليسير لشبكة صواريخ أرض - جو السورية التي كانت قد أمنت فيما سبق بعض الشعور بالأمان من القوة الجوية الإسرائيلية البعيدة المدى.

ثالثاً، كان هناك الغياب الواضح لأي دعم عربي أو دولي حقيقي، والأكثر حرجاً هو غياب أي رد فعل سياسي أو عسكري فعال من حليف سورية الاستراتيجي، الاتحاد السوفيتي.

إن الحذر السوفيتي فيما يتعلق بالغزو الإسرائيلي والمأزق العسكري لسورية عزز إدراك سورية لحدود الدور السوفيتي في المنطقة.

رابعاً، وبالقدر نفسه من السوء، كان بروز التحالف بين إسرائيل والنظام الكتائبي للرئيسين المتعاقبين، بشير وأميل الجميل على التوالي. إن هذا التحالف قد هدد بوضع حكومة أقلية مدعومة من إسرائيل على خاضعة سورية بمباركة ودعم أميركي كامل، مما يؤدي بشكل محتمل إلى بعث الشكوك السنية الدائمة حول ولاءات الأقليات بعد أشهر فقط من أحداث حماه.

إن علاقات العراق بجماعة "أبو نضال" ومهاجمة هذه المجموعة السفير الإسرائيلي في لندن في أوائل حزيران عام ١٩٨٢ يعطي بعض المصداقية للاعتقاد بأن هذا الهجوم قد دبر من قبل العراق للتحريض على مواجهة سورية اسرائيلية انتقاماً لدعم سورية لايران المؤذي بشكل متزايد. وكان من شبه المؤكد أن الغزو الإسرائيلي سيتم استناداً لأي مير يمتلك الحد الأدنى من المصداقية، بغض النظر عن الأفعال أو النوايا العراقية؛ ورغم ذلك فإنه بعد ١٩٨٢ وعلى مدى السنوات القليلة التالية كان انشغال سورية بالساحة

البنانية - الاسرائيلية - الفلسطينية انشغالاً شبه كامل، إلى درجة أن الهدف الممكن للعراق في احتواء التورط السوري في الحرب مع ايران ربما يكون قد تحقق.

لكن غزو ١٩٨٢ كان له أيضاً تأثير عميق على وجود ايران في لبنان عن طريق توسيع دورها في الصراع العربي - الاسرائيلي. إن الغزو قد وفر الفرصة للمساهمة الايرانية المباشرة الاولى في المجهود الحربي المعادي لاسرائيل على شكل وحدة عسكرية صغيرة نسبياً مكونة من ٨٠٠ - ١٠٠٠ عنصر (يقدر البعض هذا الرقم بـ ١٥٠٠) من الباسداران (الحرس الثوري الايراني) الذين سمح لهم بالدخول عن طريق سورية إلى البيئة الصديقة بشكل مفترض لمنطقة بعلبك الشيعية في وادي البقاع. ففيما سبق، فإن المجهود الايراني لاقامة وجود عسكري مستقل في لبنان قد صُدَّت من قبل الأسد نفسه، لكن الموقف السوري بعد الغزو الاسرائيلي ربما أضحى أقل مقاومة لعروض المساعدة الايرانية من ذي قبل. إن عرض ايران للدعم الفعال كان في تعارض حاد مع عدم مبادرة بقية العالم العربي والاتحاد السوفيتي. وأثبت انعدام الفعل العربي قيمة الصلة الايرانية في العيون السورية وعزز القناعات السورية بأن مرحلة مابعد كامب ديفيد كانت تستلزم إعادة اصطفاف استراتيجية يمكنها أن تحم من هوامش المناورات الاسرائيلية المتسعة باطراد (وخاصة في لبنان)، مع وجود ايران كشريك سورية الوحيد الموثوق به عن بُعد في الساحة.

من وجهة نظر ايران، فإن وجودها الجديد في لبنان قد أنتج نقطة التماس المباشر الأول بين النظام الثوري وطائفة شيعية كبرى في العالم العربي وهي أكبر طائفة من هذا النوع خارج العراق. من الآن فصاعداً، ستصبح ايران

لاعباً قيادياً في شؤون هذه الطائفة وسوف تعتبرها قاعدة ممكنة لمدّ نفوذها إلى قلب الصراع العربي - الاسرائيلي. إن الدور الدقيق للبنان في الجدل المضطرب بين الذين كانوا يسعون في طهران لتصدير الثورة عبر المنطقة وأولئك الذين كانت لديهم أهداف أكثر تحديداً يظل دوراً غامضاً. مع ذلك يبدو أن هذا الوجود الإيراني الأولي في لبنان قد لقي الدعم من قبل الجناح الأكثر "راديكالية" الممثل بآية الله علي أكبر محتشمي، السفير الإيراني في دمشق آنذاك، الذي كان مسؤولاً أيضاً عن الساحة اللبنانية.

ثمة سيرورتان التقتا سريعاً. الأولى، هي أن السياسة الشيعية اللبنانية كانت معرضة لانشقاقات جديدة نتيجة لظهور عناصر محلية مدعومة من إيران. إن هيمنة حركة أمل شبه الكلية على المسرح حتى الآن قد شقت طريقها نظراً لأن جمهورها الأكثر راديكالية قد انجذب بشكل طبيعي نحو النموذج الإيراني ومظاهراته التنظيمية الأولى مثل حركة أمل الإسلامية بقيادة حسين موسوي التي تأسست كجماعة منشقة عن حركة أمل في حزيران ١٩٨٢. وفيما كانت أمل تعاني من فقدان موسى الصدر، الشخصية الحيوية والكارزمية، الذي "اختفى" في ظروف غامضة إلى حد ما بعد زيارة قام بها إلى ليبيا في عام ١٩٧٨، والذي كان يسعى لإضعاف نفوذ رجال الدين الشيعة كوسيلة لاحتواء تأثيرهم الطائفي والتنافسي في داخل المنظمة، فقد بدت الحركة عاجزة عن احتواء القوى الشيعية الجديدة التي أطلقها الغزو الاسرائيلي. في عام ١٩٨٢ كانت أمل من حيث الجوهر في أيدي غير دينية تمثلت بالخلف الباهت للإمام الصدر، نبيه بري، وكانت أسوأ استعداداً من الناحية البنيوية والايديولوجية من أن تمنح دوراً لرجال الدين الشيعة الموسومين بالراديكالية. وهكذا فإن

العناصر الدينية الراديكالية وجدت حثيثاً أرضية أيديولوجية مشتركة مع ايران وممثليها المحليين، وكانت هذه العناصر تتطلع إلى مابعد "أمل" بحثاً عن قناة تنظيمية من أجل خطابها ونشاطها السياسيين. ثانياً، إن حركة مقاومة جديدة شيعية في معظمها ومكونة من هذه العناصر قد تشكلت في جنوب لبنان. إن المقاومة التي ستشن لاحقاً أكثر حملات حرب العصابات فعالية في تاريخ المقاومة ضد اسرائيل (وكذلك ضد الوجود العسكري الغربي في لبنان)، قد مثلت أرضية الاختبار العملياتي الأول للتحالف بين سورية وإيران.

إن احتلال اسرائيل لمساحات كبيرة من جنوب لبنان (وصولاً إلى بيروت الغربية أثناء المرحلة الاولى من العمليات) كان له أثر عميق على العلاقات الاسرائيلية مع الشيعة اللبنانيين، وبالتالي على دور كل من سورية وايران في لبنان. في البداية، كان تحرير الشيعة من الانخداع بمنظمة التحرير الفلسطينية ممزوجاً بالغياب النسبي لحقد تاريخي "شيعي" واضح تجاه اسرائيل يبدو أنه يفتح نافذة ضئيلة لفرصة انفراج اسرائيلي - شيعي. في الواقع، إن موقف أمل فيما يتعلق بالوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان قد بقي متناقضاً لبعض الوقت. من ناحية بدافع الاقتناع بأن هذا الوجود مؤقت، ومن ناحية أخرى لأن قيادة أمل كانت تترقب بحذر آفاق هذا الوجود ضمن النظام اللبناني الجديد الذي يسيطر عليه الموارنة والمدعوم من قبل اسرائيل والولايات المتحدة. إن الضرر الذي وقع على المناطق الشيعية بفعل الغزو خلال السنوات السابقة للصراع والافتراق السياسي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة أمل حول قضايا تعود إلى الحرب الأهلية منذ ١٩٧٥ - ١٩٧٦ والاستياء الملموس من أداء منظمة

التحرير العسكري أثناء الغزو الاسرائيلي قد ساهمت كلها في خلق شعور بالارتياح الشيعي لدى طرد منظمة التحرير من لبنان، وهو شعور ليس غريباً لدى الحلفاء الآخرين المفترضين للفلسطينيين في أعقاب الغزو مباشرة، ويكمن وراء هذا الشعور إحساس بأن منظمة التحرير، باعتبارها القوة السنية المهيمنة على الجانب المسلم/ اليساري، قد ساعدت في ترجيح كفة الميزان السياسي/ الطائفي اللبناني ضد أمل والشيعية لصالح السنة. يضاف إلى ذلك الفجوة المتسعة بين منظمة التحرير وسورية بعد حزيران ١٩٨٢ والتي قللت من دوافع أي أمل لإحياء أية روابط كامنة أو تعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية.

مع ذلك، بالنسبة للعناصر الشيعية الأكثر راديكالية، فإن الاحتلال الاسرائيلي للمناطق التي كانت شيعية في معظمها قد مثل تحدياً مباشراً بغض النظر عن حالة العلاقات مع الفلسطينيين. إن الشيعية الراديكاليين الذين ألهمهم الموقف الايديولوجي لإيران والاستعداد للتضحية بالنفس والاستشهاد قد ساعدوا في تشكيل الأساس لبعد جديد للتحالف السوري الايراني. فبدلاً من المواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية التي هيمنت على مسار الأحداث في لبنان لمدة تقارب عقداً ونصف من الزمن، فإن حرب التحرير التي قادها الشيعة كانت على وشك البدء. وهكذا بدأت قضية فلسطين "السنية" بالاندماج مع قضية الشيعة المستقلة: قضية مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

مابعد الغزو: اتساع المصالح

في هذا الوقت بدأ تقاطع المصالح والتوجهات بين سورية وإيران بالاتساع. ففي حملتها لإخراج الاسرائيليين من لبنان، كانت الدوافع

المباشرة لسورية دوافع استراتيجية: إن الوجود العسكري الاسرائيلي في النصف الجنوبي من لبنان، وعلى الأخص في وادي البقاع قد وضع العمق السوري تحت تهديد مزدوج. فلأول مرة كانت دمشق معرضة لخطر مزدوج محتمل من الجولان والمواقع الاسرائيلية الأمامية في لبنان. إضافة إلى ذلك، فقد كان هناك التهديد الجيوسياسي النابع من وجود نظام موال لاسرائيل وموال للغرب في لبنان. إن القلق السوري حول إمكانية العزلة الإقليمية ومخاطر الصفقات الثنائية العربية - الاسرائيلية المستقلة كان آنذاك، كما هو الآن، المحدد الأساسي لسياستها الخارجية. فوجود لبنان في الفلك الاسرائيلي - الأميركي سوف يزيد من ترجيح كفة التوازن الإقليمي المائل أصلاً بشكل غير مرغوب منه عن طريق إكمال التهديدات العراقية والاسرائيلية بتطويق محتمل من الغرب. إن ارتداد لبنان سوف يضيف ثقله إلى خسارة مصر، ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقف المشكوك فيه للأردن، فإن الضغط على سورية للقبول بإهانة عربية أخرى على غرار خطوط كامب ديفيد سوف يصبح شديداً. بهذا الخصوص، فإن اتفاق أيار ١٩٨٣ اللبناني - الاسرائيلي الذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور العراب كان مفصلاً لتغذية الشكوك السورية. وبالقدر نفسه، فإن لبنان المعادي كان من الممكن أن يصبح قاعدة للتدمير الداخلي، مؤدياً بذلك إلى نزاع طائفي وانهيار الاستقرار الداخلي داخل سورية ذاتها. إن مخاوف سورية من دعم اسرائيلي أو غربي محتمل لتقسيم المنطقة إلى كيانات طائفية تابعة أو متناحرة قد ازدادت بفعل التحالف الاسرائيلي - الماروني، وبفعل المغازلة الاسرائيلية للدروز اللبنانيين بعد عام ١٩٨٢، وكل ذلك بتواطؤ أو بموافقة أميركية ظاهرة.

في ظل هذه الظروف، فإن رغبة سورية في تقوية روابطها مع ايران ليست مفاجئة. فمن أجل المهمة الضخمة لإعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي لمصلحتها، استطاعت سورية الاعتماد على ايران لتأمين المساعدة المادية على شكل معونة اقتصادية وقوة بشرية على شكل جماهير محلية مهيأة وتحريض على شكل وجهة نظر راديكالية معادية لاسرائيل وللغرب، ومصدر جديد للضغط والتهديد المحتمل لإلهاء كل خصوم سورية الاقليميين والدوليين تقريباً، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مسافة مادية وتاريخية كافية لتفادي أن تصبح قوة أكثر مما يجب أو مستقلة أكثر مما يجب على الحلبة الداخلية لسورية.

إن اهتمامات ايران، من ناحيتها، كانت تعكس عدداً من العوامل المستقلة ولكن المتداخلة. بالرغم من حركيتها في لبنان، فإن همّ ايران الأكبر ظل مركزاً على متابعة الحرب ضد العراق. في منتصف ١٩٨٢ كان العراق قد سحب كل قواته من الأراضي الايرانية وكان الايرانيون قد بدأوا يهددون العراق تماماً بسلسلة من الهجمات الموجهة إلى البصرة. أما ايران التي لم تعد ضحية واضحة للعدوان بل مصممة بشكل واضح على إطالة الحرب كعقاب للعراق، مما جعل الهجمات الايرانية توتر ما بقي لها من علاقات نية حسنة مع أصدقائها العرب الأساسيين مثل الجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأضحت حاجة ايران إلى حليف يعتمد عليه أكثر إلحاحاً بكثير بسبب رغبتها في الحفاظ على موطئ قدم هام في المعسكر العربي وحاجتها لإبقاء الضغط على العراق. وبغض النظر عن عدم تقبل ايران للرفض السوري الرسمي لأي من أهداف الحرب

الاقليمية الايرانية في العراق، فلم يكن، هناك من وجهة النظر الايرانية
بديل حقيقي عن الحفاظ على التحالف مع سورية.

بعد الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢، كانت مصالح ايران تميل إلى
التطابق مع مصالح سورية في الساحة اللبنانية. لقد كانت ايران مدفوعة
بالدرجة الاولى بعداثتها العقائدي العميق لاسرائيل والتركة المرة لروابطها
بالشاه، لكن توقع الحصول على مدخل إلى الصراع العربي الاسرائيلي قد
فتح الباب أيضاً للدور إقليمي أكثر أهمية. فمن خلال وجود ايران في
لبنان تمكنت من أن تأمل في توسيع الحدود الجيوسياسية الضيقة للحرب
مع العراق والوصول إلى قطاعات أوسع ضمن العالم العربي. في حين
كانت هموم ايران الشيعية محورية بشكل طبيعي بالنسبة لسياستها
اللبنانية، فإن دعمها الفعال للكفاح ضد اسرائيل كان مركزياً أيضاً
بالنسبة للدعوة الإسلامية الشاملة للثورة الايرانية.

على الرغم من صعوبة تحديد الطبيعة الدقيقة للتوقعات الايرانية فيما
يتعلق بالآفاق الخاصة بـ"تصدير" الثورة، فإن الساحة اللبنانية كانت حاسمة
استناداً للاعتبار الشيعي البحت. وكقاعدة لممارسة النشاط في أماكن
أخرى في المنطقة. أما العنصر الأخير فهو عنصر العداء الايراني لامتداد
القوة الأميركية والغربية إلى لبنان. لقد كان صراع ايران مع الولايات
المتحدة جزءاً متماً لرمزية وممارسة الثورة — كما شهدنا ذلك في أخذ
رهائن السفارة الأميركية في طهران — والصراع المستمر في لبنان وفي
الإمكانية لمواصلة هذا الصراع، ليتفاقم لاحقاً بشكل خطير بفعل "ميل"
الولايات المتحدة نحو العراق. إن أيّاً من هذه الأهداف الايرانية لم يكن

بالضرورة متعارضاً مع الأهداف السورية من حيث المبدأ. مع ذلك، فمن الناحية العملية لم تكن العلاقات بين البلدين منسجمة تماماً بشكل دائم.

الهجوم المعاكس السوري - الإيراني

إن سورية وإيران وبتأثير دوافعهما المحلية الخاصة من ناحية، ومجموعة معقدة من البواعث المعادية لإسرائيل والهموم الاستراتيجية على قدم المساواة من ناحية أخرى، كانتا تبحثان عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما. من هنا، فإن كلاً من سورية وإيران سوف تجدان منفعة مشتركة في تنمية علاقاتهما مع مختلف الأطراف اللبنانية كقوى بالوكالة في الصراع ضد الأعداء المشتركين. وفي الصراع ضد بعضهما البعض من حين لآخر.

كان مجال الأهداف الممكنة لهؤلاء الوكلاء واسعاً، ولكن أولها وأهمها قوات الاحتلال الإسرائيلي. شكلت البنية التنسيقية الفضفاضة المعروفة باسم المقاومة الوطنية اللبنانية، كجبهة عريضة للعناصر المدعومة من قبل كل من إيران وسورية، بما في ذلك حزب الله الحديث الولادة آنذاك وشرائع معينة ضمن حركة أمل إضافة إلى مكونات الحركة الوطنية اللبنانية وبقايا الوجود العسكري الفلسطيني الموالية والمعادية لعرفات على حد سواء. وتظل درجة التعاون العسكري ضمن المقاومة الوطنية اللبنانية غير مؤكدة مثلما هي طبيعة القيادة والدعم اللوجستي المقدمين من سورية أو من إيران، لكن هذا كان خيلاً مناسباً من الناحية السياسية أكثر مما كان تنظيمياً عسكرياً متماسكاً حقاً.

إن وصول إيران إلى ميدان العمليات لم يكن ممكناً إلا من خلال القبول السوري. مع ذلك فقد كانت سورية العاملة في ساحتها الخلفية

والملتزمة كلياً بإبطال النتائج السلبية للغزو الاسرائيلي كمسألة مصلحة وطنية حيوية، غير راغبة منذ البداية في ترك العمليات المضادة لاسرائيل للعناصر المدعومة من إيران وحدها. كان أحد هموم سورية ألا يحتل التوازن بشكل حاد أكثر مما ينبغي ضد (أمل) ضمن الطائفة الشيعية مع الحصول على أكبر قدر ممكن من الضغط على الجناح الراديكالي للحركة باعتباره يشكل رأس الحربة في الحملة العسكرية المتزايدة الفعالية ضد الاحتلال الاسرائيلي. كانت ايران ذات فائدة كبيرة كوسيلة لتشجيع وإثارة هذا النشاط، ولكن لم يكن في المخطط السوري للأشياء أن تسمح لإيران بموطة قدم مستقل كلياً في لبنان من شأنه أن يضعف موقف سورية الخاص. وإلى حد ما، فإن كلاً من سورية وايران قد بدأتا بالتنافس على القطاعات نفسها. إلى جانب الطائفة الشيعية اللبنانية، كانت هذه القطاعات تشمل عناصر راديكالية علمانية أخرى مثل الفصائل الفلسطينية المناوئة لعرفات التي برزت آنذاك كانشقاق في فتح مدعوم من سورية في أوائل ١٩٨٣. لذلك فإن إمكانية الاحتكاك بين سورية وايران بدأت بالازدياد عند النقطة ذاتها التي بدأ بها التعاون الفعال في لبنان.

لم يكن الاسرائيليون هم الأهداف الوحيدة لعمل الوكلاء. فقد تم القيام بهجمات متعددة على أهداف غربية في لبنان من قبل من يشبه بهم كوكلاء سوريين - ايرانيين، بدءاً بالتفجير الأول للسفارة الأميركية في بيروت في نيسان ١٩٨٣ مروراً بتدمير ثكنات جنود البحرية الفرنسية والأميركية في تشرين أول من ذاك العام وانتهاءً بموجة اختطاف الرهائن التي بدأت في عام ١٩٨٤. بالنسبة للاسرائيليين والقوى الغربية الأخرى، فإن هذه العمليات (كهجمات انتحارية) بدت مؤشراً بوصول شكل قاتل

ومباغت من العمل العدائي، بدت الأشكال القديمة "للإرهاب" الفلسطيني شبه أليفة بالمقارنة معه.

في الوقت الذي كانت هذه العمليات وغيرها قد ألحقت الهزائم بالاسرائيليين بفعالية ودفعتهم للانسحاب إلى داخل المنطقة الأمنية المعلنة من طرف واحد من قبل اسرائيل في جنوب لبنان في ربيع ١٩٨٥، فإن الهجوم المضاد السوري - الإيراني في لبنان قد حقق نجاحاً ملحوظاً في تحييد نتائج غزو ١٩٨٢. أولاً، إنه منع قطف ثمار الدبلوماسية الأميركية المكثفة التي كانت تهدف إلى تحويل مكاسب اسرائيل العسكرية الأساسية إلى فائدة سياسية ودبلوماسية دائمة. فبعد أشهر فقط من توقيعه، كان اتفاق أيار ١٩٨٣ الاسرائيلي - اللبناني، وهو معاهدة السلام العربية الاسرائيلية الثانية بعد كامب ديفيد، قد انتهى إلى التفاهة والضياع.

ثانياً، وبعد هذه الهزيمة الدبلوماسية، فإن الولايات المتحدة قادت جلاء القوات المتعدد الجنسيات عن لبنان في شباط ١٩٨٤ رداً على نسف مبنى المارينز في بيروت، وهي الضربة التي لا تزال يتردد صداها إلى اليوم بتأثيرها على رغبة الولايات المتحدة في إرسال قواتها إلى ما وراء البحار. ثالثاً، وبالتوازي مع الانسحاب الأميركي، فقد انتشرت حركة أمل إلى داخل بيروت الغربية معيدة بشكل غير مباشر هيمنة سورية على العاصمة اللبنانية. أخيراً وليس آخراً، ومع هزيمة حملة عرفات السيئة الحظ في طرابلس في أواخر ١٩٨٣، فقد انتهت سورية بنجاح مستقبل الوجود الفلسطيني المستقل الفعال في لبنان.

وعلى الصعيد اللبناني الداخلي، برزت حركة أمل بشكل خاص كأداة طيبة للسياسة السورية - مع أنها ليست بدون موجبات خاصة بها

- في مواجهة الحكومة اللبنانية وحلفائها من "القوات اللبنانية" (المسيحية)، وفي المشاركة في المقاومة ضد إسرائيل وفي التنافس مع الراديكاليين الموالين لإيران ضمن طائفتها. لكن تنوع أدوار الوكالة في هذه الفترة غني بالمعطيات. فالوكلاء الفلسطينيون المدعومون من سورية (الجبهة الشعبية القيادة العامة - جناح أحمد جبريل) قاتلوا ضد منظمة التحرير الفلسطينية، والمليشيا الدرزية المتحالفة مع سورية تعاونت مع عناصر فتح في طرد "القوات اللبنانية" من منطقة الشوف. ويبدو أن الوكلاء السوريين - الإيرانيين قد حملوا العبء الأعظم للعمليات السرية ضد الأهداف الإسرائيلية والغربية، وشرعت إسرائيل ذاتها في تعزيز قوة وكيلها الماروني - الشيعي المتمثل "بجيش لبنان الجنوبي" ليحمل عبء حراسة وحماية المنطقة الأمنية. إن أياً من هؤلاء، لم يحل دون المواجهات المباشرة وليس عبر الوكلاء التي شملت تقريباً كل قوة موجودة على الأرض اللبنانية، هذه المواجهات التي شملت قصف المواقع السورية في وادي البقاع من قبل الطائرات الحربية الأميركية والفرنسية في كانون الأول ١٩٨٣.

التوترات الإيرانية - السورية في لبنان

كان لإنجازات ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ثمنها أيضاً. فقد كان جدول الأعمال الإيراني في لبنان معرضاً بشكل دائم للجذب والشد من مختلف الاتجاهات في طهران نفسها التي استطاعت بدورها أن تؤثر على وضع العلاقات السورية - الإيرانية. في حين كانت سورية تسعى للحفاظ على سياستها التقليدية في موازنة الأطراف اللبنانية المختلفة ضد بعضها البعض وإبقاء لبنان ضمن الفلك السوري العلماني عموماً، فإن الظهور العلني لحزب الله في أيلول ١٩٨٤ رسم خطأ فاصلاً جديداً. من وجهة نظر

سورية، كان هذا التطور إشكالياً. فمن ناحية، شكلت العناصر الراديكالية الموالية لإيران ذراعاً فعالاً للنشاط بالوكالة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، فإن المناداة بجمهورية اسلامية في لبنان وإخضاع إرادة حزب الله لأوامر طهران الروحية والسياسية - بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن دائماً واضحة أو متسقة - كل ذلك كان يشكل تناقضاً مباشراً بشكل محتمل مع المصالح السورية الوطيدة.

إن أول اختبار قاس للتحالف قد مر عبر السياسة السورية إزاء الفلسطينيين. فسورية، القلقة بشأن تسلسل "فتح" الموالية لعرفات إلى مخيمات بيروت وإمكانية التقاء قوات عرفات والقوات اللبنانية، أطلقت العنان لحركة أمل لمحاصرة وإخضاع المخيمات. نشأ صراع طائلي وشنيع خلال المراحل المختلفة الممتدة من أيار/ حزيران ١٩٨٥ وحتى شباط ١٩٨٧. كانت مبررات حركة أمل لقيادة هذه الحملة تقوم ليس فقط على حساباتها لمصالحها الذاتية مقابل السوريين، بل تقوم أيضاً على المعارضة الشديدة لأية عودة إلى الوضع الساري قبل ١٩٨٢ بخصوص الوجود الفلسطيني المستقل في لبنان. وبالمقابل، فإن حزب الله وقف ضد سياسة التحجيم القسري للفلسطينيين على الصعيدين الايديولوجي والسياسي. برغم التدهور المضطرد للعلاقات بين ايران ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٠ وموقف منظمة التحرير المؤيد لايران في الحرب الإيرانية - العراقية، فإن التزام حزب الله بالقضية الفلسطينية عميق الجذور (تم توقيت الإعلان عن ولادة حزب الله علناً بشكل متعمد ليصادف الذكرى السنوية الثانية لمجزرة صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين). بالنسبة لحزب الله، فإن ممارسات حركة أمل قد لطخت سمعة الشيعة الطيبة، مما

أثر بشكل مباشر على صورة الثورة الايرانية في المنطقة وأضعف الانجازات الأخيرة للكفاح في لبنان.

كان النزاع على "حرب المخيمات" مرتبطاً أيضاً بخلاف أوسع على المرحلة التالية من حملة حرب العصابات. عندما تقلص الوجود العسكري الاسرائيلي إلى المنطقة الأمنية، فإن سياسة (أمل) في لبنان (بإلهام كبير من قادة أمل المحليين أمثال داوود داوود) قد تحولت بشكل متزايد نحو تسوية براغماتية مؤقتة مع اسرائيل: ففي مقابل القبول الضمني بالأمر الواقع الجديد، لن تستخدم الإقطاعية الجنوبية لحركة أمل كنقطة انطلاق للهجمات سواء على المنطقة الأمنية أو على اسرائيل ذاتها. مع ذلك، كان حزب الله مصراً على المضي قدماً بحملته لتحرير التراب اللبناني من الاحتلال الاسرائيلي. لقد كانت "المقاومة الاسلامية" التي شكلها حزب الله في عام ١٩٨٥ مؤشراً واضحاً على تصميمه على مواصلة الكفاح تحت الراية المطلقة للإسلام وايران. من هنا، فإن الغالبية العظمى من العمليات ضد الاسرائيليين وجيش لبنان الجنوبي في المنطقة الأمنية سوف تنسب إلى حزب الله.

قادت "حرب المخيمات" في بيروت إلى مسعى دبلوماسي ايراني مكثف لإنهاء حمام الدم. وقد شمل ذلك الزيارات الايرانية المتكررة والعالية المستوى والمشاورات مع السوريين إضافة إلى الأطراف المحلية نفسها.. ففي بعض الأحيان كان حزب الله يتدخل بشكل فاعل على الجانب الفلسطيني، ويمون الفلسطينيين المحاصرين بالغذاء والإمدادات الأخرى. لكن تصميم سورية على اجتثاث البقايا الأخيرة لسلطة عرفات - وخاصة في بيروت، كان تصميماً ثابتاً. بالإضافة إلى ذلك، ربما تكون سورية قد سعت إلى التأكيد على حدود القوة الايرانية والقوى الموالية لطهران وحزب الله على حد سواء.

إن نجاح ايران - حزب الله في منع سورية من تنفيذ سياستها في لبنان سيكون بمثابة رسالة خطيرة بخصوص السلطة النسيية لكل عنصر فاعل على الساحة اللبنانية. كان الدافع السوري قوياً أيضاً لرسم حدود ثابتة ومفهومة بشكل متبادل لهذه السلطة في أعقاب الحملة المشتركة لعامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤. إذ لم يبدِ تحمُّل سورية لنشاط حزب الله المعادي لإسرائيل في جنوب لبنان أي تغير في هذه الفترة وظل بلون انتقاص حتى اليوم. بلون تقييدات معينة، كان النزوع السوري إلى موازنة دور في مقابل الآخر صفة مميزة دائمة لسياستها اللبنانية. فيما واجهت العلاقات السورية - الإيرانية في الفترة ما بين ٨٦ - ١٩٨٩ عدداً من الأزمات التي تفاقمت بفعل سلسلة من الصراعات المستترة تحت السطح. أولاً، إن كلا من الجانبين كان قلقاً من الدور الذي يلعبه حلفاء وو كلاء الآخر في لبنان. كان نمو حزب الله في لبنان كقوة عسكرية كامنة يسير في موازاة بروزه كراع نشيط وحيوي لشبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والمعيشية غير المتوفرة من أي مصدر آخر. فيما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦، عندما كان الهجوم المضاد السوري - الإيراني في لبنان في أوجه، تم توزيع حوالي ٩٠ مليون دولار أميركي من المساعدات الإيرانية من قبل (مؤسسة الشهيد) التابعة لحزب الله على عائلات الذين قتلوا أو جرحوا أثناء الحملة.

وفي الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ وحدها أعلن حزب الله عن إنشاء مستشفىين كبيرين و ١٦ مصحاً متخصصاً و عيادتين سنيتين و ٣ صيدليات و ٦ مراكز دفاع مدني في المناطق ذات الغالبية الشيعية في البقاع وضاحية بيروت الجنوبية ومختلف مناطق لبنان الجنوبي. في عام ١٩٨٩، تم قبول وعلاج حوالي ٧٠٠,٠٠٠ مريضاً في مشفى واحد للنساء والأطفال. إن تحدي حزب الله

للهيمنة السورية بين الشيعة في لبنان قد تجاوز بذلك الخلافات العملية حول الفلسطينيين والحرب في الجنوب، وقد بدأ يضرب في عمق النفوذ والهيبة السوريين بالذات.

ثانياً، إن الخلافات السورية - الإيرانية قد تحولت إلى مظاهر أخرى من الساحة اللبنانية. كان أحد الآثار المضادة للتطرف الشيعي بعد عام ١٩٨٢ هو نمو الحركة الأصولية السنية التي بلغت أوج نشاطها في مدينة طرابلس بشمال لبنان. فقد كان حزب التوحيد بقيادة الشيخ سعيد شعبان يبشر بنفس الرسالة الإسلامية مثلما كان يفعل نظراؤه الشيعة، وشكل تحالفاً فاعلاً مع حزب الله بدعم وتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية.

بالنسبة لسورية، فإن اجتماع شعبان وعرفات وحزب الله كان نذير خطر بشكل خاص بقدر ما كان يجمع الراديكاليين الشيعة والسنة ذوي الحماة الخارجيين الأقوياء. إن فقدان طرابلس سيصبح خطيراً خصوصاً إذا عرفنا قرب المدينة من سورية وتأثيرها القوي تقليدياً على السياسة اللبنانية الشمالية بالإضافة إلى قلق سورية حول الأقلية العلوية المحلية. استمرت الصدامات السورية - "التوحيدية" من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٦ بالتوازي مع الاستهجان الإيراني المتصاعد لمحاولة سورية إخضاع شعبان بالقوة، وهو ما أضيف إلى التوترات القائمة من خلال حرب المخيمات والمنافسة بين أمل وحزب الله.

ثالثاً، إن الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين بدأت بالدخول في مصاعب جديدة. فالهجمات الجوية العراقية على مصبات تصدير البترول الإيراني في (خرج) أثر سلباً في إنتاج النفط الإيراني الذي سجل انخفاضاً متواصلاً في ربيع ١٩٨٦، في حين أن مشاكل سورية الاقتصادية أدت إلى

تراكم ديون قدرت بـ ٩٧٠ مليون دولار أميركي لايران منذ ١٩٨٢. وبدأ من عام ١٩٨٥، بدأت ايران بتأجيل شحنات النفط لممارسة الضغط على سورية لكي تسدد ديونها المتراكمة، وفي أوائل ١٩٨٦ أوقفت إيران شحنات النفط إلى سورية دفعة واحدة ولأول مرة.

إن معالجة الأسد لهذه التوترات مع طهران غنية بالدلالات. فمن ناحية أولى، استجابت سورية بشكل ايجابي للمبادرة السعودية بخصوص التقارب مع الأردن، أقرب حلفاء العراق وداعميه النشيطين آنذاك. إن نجاح هذه المبادرة السعودية قد أثار بدوره احتمال حدوث لقاء بين الأسد وصدام حسين عبر وساطة أردنية. وقد سهّل القلق الإيراني من مجرد إمكانية هذه النقلة السورية باتجاه العراق العودة السريعة والمرضية للتفاوض على الاتفاقية الاقتصادية وإعادة توكيد التحالف في أواخر صيف ١٩٨٦. ومن ناحية أخرى، فإن سورية لم تكن مستعدة للوقوف مكتوفة الأيدي في حين كانت قوة ونفوذ حزب الله يتوسعان في لبنان. في شباط ١٩٨٧ اصطدمت القوات السورية مباشرة مع حزب الله في ضاحية بيروت الجنوبية. بعد ذلك بأسابيع قليلة، برز دليل ملموس على الترتيب لاجتماع الأسد وصدام حسين برعاية السعودية. وبالرغم من أن هذه القمة لم تؤكد رسمياً ولم يكن لها تأثير دائم، فإن تضافر الانفتاح السوري الممكن على العراق والسياسة الثابتة إزاء حزب الله وحزب التوحيد يبدو أنه قد واجه الإيرانيين بحقيقة نفوذهم المخلود لدى سورية.

عند اندلاع القتال على نطاق واسع بين حركة أمل وحزب الله في أيار ١٩٨٨ حاولت ايران التوسط لإنهاء العنف بالتشاور الكامل مع

السوريين، ممهدة الطريق لأول انتشار للقوات السورية في ضاحية بيروت الجنوبية (معقل حزب الله) منذ ١٩٨٢.

إن المنطقة الحيوية ذات الاهتمام الإيراني - السوري المشترك، ومصدر الصراع المحتمل كان لابد أن تفعل فعلها مع الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان. بالرغم من أن الحكومة الإيرانية حافظت على مسافتها من العناصر العملياتية المتورطة، فإن نفوذها لدى خاطفي الرهائن كان يعتبر كافياً لبحث الافتتاح الأميركي - الإسرائيلي على إيران الذي بلغ أوجه في فضيحة إيران - كونترا. إن صلات سورية المزعومة بالمحاولة التي جرت عام ١٩٨٦ لتفجير طائرة الخطوط الجوية الإسرائيلية في رحلتها من لندن (قضية الهنداوي) وتصنيفها رسمياً على قائمة "الإرهاب" الأميركية قد أثبتت لأسباب سيكولوجية وعملية. لذلك فإن الجانبين قد سعيًا لإنكار أي تواطؤ لهما مع الإرهاب وما تزالان تسعيان حتى حينه لجني الفائدة العظمى من الحساسيات الغربية والأميركية بخصوص الرهائن. إن إطلاق الرهائن يمكن أن يسهل العلاقات مع الجانب الغربي ويتزعزع بعض التعويض، كما هو الحال بمقايضة الرهائن بالأسلحة مع إيران، وبمجرد وجود الرهائن في مناطق واقعة اسمياً ضمن دائرة النفوذ السوري و/أو الإيراني كفل مقداراً معيناً من الاهتمام الخارجي والتعاطي مع إحدى أو كلي البلدين المعنيين.

فمن حراستها لميلانها باعتبارها القناة الكبرى (التشديد على التعريف) من أجل إطلاق سراح الرهائن، كانت سورية تسعى بشكل فعال لتقليص قدرة إيران على عقد صفقة مستقلة بهذا الخصوص. إن التسريب الأول لصفقة إيران - الكونترا من قبل وسائل الإعلام الموالية لسورية في لبنان في عام ١٩٨٦ لم يكن يعني فقط إجهاض أي تجديد للعلاقات الإيرانية مع إسرائيل

والولايات المتحدة، بل كان يعني بالقدر نفسه إعادة تأكيد عدم الاستغناء عن سورية في حل أزمة الرهائن. لا داعي للقول أن ارتباك سورية في عجزها عن منع اختطاف الرهائن أو تأمين الإطلاق السريع لسراحهم لاحقاً كان شديداً في بعض الأحيان. لم يكن ممكناً أحياناً تتبع الخط الفاصل بين الاعتراف بالنفوذ الخارجي لسورية وإيران في لبنان، وكونهما مسؤولتان مباشرة عن الأحداث الواقعة هناك، وظهر أن الرهائن يكشفون عن حدود كل من النفوذ السوري والایراني لدى حلفائهما المفترضين في لبنان.

وقد عكست امتداد أزمة الرهائن بشكل جزئي تعقيدات العلاقات الشخصية والطائفية والايديولوجية والحزبية ضمن الفصائل المحلية وبين رعاتها الخارجيين. وعكس هذا بدوره انعدام أي تسلسل واضح للقيادة أو أي مصدر محدد للسلطة على العناصر الموالية لايران في لبنان. مع ذلك، يبدو أن الإيرانيين امتلكوا المفتاح الحاسم لإنهاء الأزمة بالرغم من أهمية دور سورية في لبنان، عندما اقتضت المصالح القومية الإيرانية أن يطلق سراح كل الرهائن في عامي ٩٠-٩١ فلا مراكز القوة المتنافسة في طهران ولا التطلعات الاستقلالية للعناصر الراديكالية اللبنانية كانت كافية لمنع المضي في عمليات إطلاق سراحهم.

انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية

إن تعويض ايران عن استعدادها (النهائي) للتسليم بالهيمنة السورية في لبنان إنما يكمن في مكان آخر. فبالرغم من أهمية الساحة اللبنانية فإن المصلحة الاستراتيجية الحيوية لايران كانت في الحفاظ على الدعم السوري في الحرب ضد العراق.

منذ عام ١٩٨٤ واندلاع "حرب ناقلات النفط" فإن الدور العسكري الأميركي المتزايد الفعالية في الخليج قد مثل مخاطر جديدة على ايران، في حين

أن الحرب مع العراق لم تقدم أي دليل واضح على انتصار عسكري إيراني محتمل. لم تكن محاولة الولايات المتحدة الخفية خلال عامي ٨٥ - ١٩٨٦ لإعادة إقامة الروابط مع إيران - بتحريض وتشجيع من إسرائيل على أمل إحياء الروابط التي كانت قائمة قبل الشاه مع عناصر معينة في المؤسسة الإيرانية - سوى مفعول قليل في إضعاف الشك بين إيران والولايات المتحدة. بالرغم من أنه يحتمل أن لا تكون إيران مدركة لكون الولايات المتحدة لا تزال تمكن العراق من الحصول على معلومات استخبارية مصورة (فوتوغرافية) وإشارية متطورة بخصوص انتشار الجيش الإيراني منذ ١٩٨٣، فإن الموقف السائد قد بقي موقف العداء الذي لا يهدأ تجاه كل من الولايات المتحدة ذاتها وتجاه حلفائها في المنطقة. إن عناد إيران بخصوص العراق قد مارس ضغطاً على علاقات سورية العربية؛ فقد وجدت سورية نفسها في وضع يزداد صعوبة بشكل مضطرب في الدفاع عن إيران في المحافل العربية، وهو ما بلغ ذروته في تبني إدانة قمة عمان العربية لإيران في تشرين الثاني ١٩٨٧ (حاولت سورية أن تحد من الضرر على علاقاتها مع طهران عن طريق الامتناع عن نشر قرارات القمة في وسائل إعلامها).

إن تحالف سورية المستمر مع إيران بالرغم من هذه المصاعب العلنية قد عكس عدداً من الاعتبارات. أول هذه الاعتبارات كان خطر تراخي الضغط على صدام حسين. إن الدعم السوري لإيران كان يعتمد على الخلاف مع العراق وزاد من احتمال الانتقام العراقي ضد سورية إذا ماسنحت الفرصة لذلك، إذ أن انهيار التحالف مع إيران سيكون له تأثير ضئيل في تهدئة صدام حسين في هذه المرحلة وقد تكون سورية رأت أن من الأفضل الإبقاء على

ايران كثقل موازن للعراق بدلاً من التعويل على الاعتراف العراقي بالجميل مقابل تغير متأخر في العلاقة مع طهران.

ثانياً، وبرغم المظاهر، فإن صلة سورية بإيران قد منحتها نفوذاً إقليمياً ودولياً على حد سواء. إن دول الخليج، بشكل خاص، بدت مستعدة للحفاظ على مساعدتها الاقتصادية لسورية واعترفت ضمناً بفائدة القناة السورية (المؤدية) إلى ايران. وفي الوقت ذاته، فإن مجرد التهديد بالتقارب مع صدام أعطى سورية نفوذاً ملحوظاً لدى ايران ذاتها. بدون أن يتعين عليها التعهد بأي شيء أكثر من خطوات رمزية قليلة في هذا الاتجاه (كما أظهر لقاء الأسد - صدام في نيسان ١٩٨٧ - وكان بمقدور سورية أن تمارس الضغط على ايران وترضي جماهيرها العربية في فترة ما وفي الوقت ذاته. ثالثاً، إن بروز كتلتين عربيتين كبيرتين في أواسط الثمانينات هما مجلس التعاون العربي (الذي يضم مصر والعراق والاردن واليمن الشمالي) ودول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان) قد فاقم الإحساس السوري بالعزلة الإقليمية. في هذا السياق استمرت ايران في إمداد سورية بشريك قوي وقطب بديل.

فيما بين آب ١٩٨٨ وآب ١٩٩٠ كان هناك عدد من التطورات التي أثرت على العلاقة السورية - الايرانية. إن انتهاء الحرب الايرانية - العراقية بدا أنه يقوي يد العراق بشكل ملحوظ في وجه كل من سورية وايران. إن العراق لم ينجح فقط في فرض نهاية مذلة للحرب بإثبات تفوقه العسكري شبه الكامل على ايران، بل كان في موقع جيد جداً لجني أفضل فائدة من التأيد الدولي والعربي الواسع للقيام بدور القوة العربية الكبرى المترتبة على الخليج والمشرق. لذلك فقد تقوّت دوافع ايران للتمسك بالتحالف مع سورية بفعل

تضافر عدة عوامل وهي ضعفها مقابل القوة العراقية والانتشار العسكري الاميركي في الخليج (مثل رفع الأعلام الاميركية على السفن الكويتية ومرافقة ناقلات النفط عبر مياه الخليج) والعزلة الاقليمية والدولية.

بالمثل، فقد كانت سوريا مدفوعة بمصلحتها التقليدية في احتواء العراق والحفاظ على دورها الفريد في لبنان. ولكن ثمة عوامل أخرى كانت تفعل فعلها، أولها وأهمها، التغيرات في علاقات الشرق - الغرب وابعاد التنافس الأميركي - السوفييتي في المنطقة. بدأت علاقات سورية السياسية والاستراتيجية الطويلة الأمد مع الاتحاد السوفييتي بالتآكل مع مجيء الرئيس غورباتشيف في منتصف الثمانينات والامتناع السوفييتي المتزايد عن امداد المجهود الحربي لسورية أو تدعيم اقتصادها المتوَعك.

إن جدول أولويات الاتحاد السوفييتي المتغيرة قد مارس ضغطاً على السوريين لكي يعيدوا دراسة استراتيجيتهم الكبرى تجاه اسرائيل بما في ذلك مذهب التوازن الاستراتيجي الذي أوجده السوريون في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد. بناءً على فرضية القوة العسكرية السورية والسقف الأعلى لحرية الحركة الاسرائيلية التي يقبلها الرادع السوفييتي الضمني، فإن تجربة ١٩٨٢ في لبنان وضعت إشارة استفهام حول مصداقية المظلة الأمنية السوفيتية المزعومة. في نيسان ١٩٨٧ أبلغ غورباتشوف الأسد في موسكو أن "التوازن الاستراتيجي" بمعنى التكافؤ العسكري مع اسرائيل هو حلم مستحيل وأن الانقطاع المستمر للعلاقات الدبلوماسية السوفيتية - الاسرائيلية هو حالة "شاذة" من الشؤون (الدولية). وفي حين أن الاتحاد السوفييتي بذل الكثير منذ ١٩٨٢ للمساعدة في تعزيز القدرات الدفاعية السورية فإن فكرة أن سورية يمكنها أن تحافظ على وضع هجومي موثوق قد جرى التقليل من أهميتها بشكل ملحوظ من الآن

فصاعداً. إن العلاقات السورية - السوفيتية، وهي دعامة أساسية للسياسة الخارجية والدفاعية السورية منذ منتصف الخمسينات خضعت لتحول جوهري. فكانت المقارنة صارخة مع التحالف الاستراتيجي الأميركي - الاسرائيلي المزدهر الناجم عن سنوات حكم ريغان. لقد كان لدى سورية كل المبررات، إذا، للسعي للحفاظ على تحالفها مع ايران، خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع العراق. إن سعي العراق لمعاقبة سورية لم يتأخر مجيئه، وذلك على شكل دعم لـ "حرب التحرير" ضد وجود سورية في لبنان بقيادة قائد الجيش اللبناني العماد ميشيل عون. مع ذلك، فإن مقاومة عون تقوضت أخيراً وهرب من لبنان تحت الثقل المشترك للضغط العسكري السوري والانقسامات العميقة داخل المعسكر الماروني وازدواجية الموقف الأميركي من نزعة المغامرة العونية. وفي النهاية، فإن الاتفاق الذي رعته السعودية ودعمته الولايات المتحدة في الطائف في نهاية ٨٩ أعاد تأكيد القواعد الطائفية الدقيقة للعبة في لبنان بطريقة منسجمة مع مصالح سورية المفهومة ومهد الطريق لإنهاء النزاع الداخلي اللبناني.

إن وفاة آية الله الخميني في صيف ١٩٨٩ كان لها تأثير على توجه المركزي للسياسة الخارجية الايرانية وعلى العلاقات الايرانية مع مختلف عناصر الحركة الشيعية في لبنان. وقد أدى انتخاب الرئيس رفسنجاني إلى اهتمام متميز بتوسيع قاعدة اتصالات ايران في لبنان، والذي تظهر بقيام علاقة أوثق بين ايران وحركة أمل. وفي الوقت ذاته، كان حزب الله يشرع في إعادة تقييم دوره داخل الدولة اللبنانية. إن إدراك حزب الله لرسالته كمنظمة لبنانية وليس امتداد خارجي لإيران قد تعزز بفعل النزعة الاستقلالية للشيخ فضل الله والفراغ الذي حدث بعد الخميني في السلطة السياسية والفقهية الشيعية. على هذه الخلفية، وبالرغم من قلق ايران وحزب الله بشكل واضح من النظام

الماروني المدعوم من العراق في لبنان، فإنهما لم يكونا راضيين تماماً باتفاق الطائف. إن أزمة عون لم تسلط الأضواء على المصالح السورية - الإيرانية المشتركة في لبنان فقط، بل على مناطق التوتر المحتمل بينهما أيضاً. يبدو أن كلاً من إيران وحزب الله قد استبعدا من عملية التشاورات المؤدية إلى اتفاق الطائف الذي تم برعاية كبيرة من خلال لجنة ثلاثية من الجزائر والمغرب والسعودية مدعومة بشكل واضح من الولايات المتحدة الأميركية. بالنسبة لإيران، بدا هذا وكأنه يؤكد استعداد سورية لاستبعادها مما يمكن اعتباره شأناً عربياً، مخفضة بذلك من أهمية المصالح الإيرانية في لبنان إلى مرتبة ثانوية نسبياً. وبالقدر نفسه، فإن الاتفاق نفسه لم يعطِ الشيعة اللبنانيين ما كانت تعتبره إيران وحزب الله "مطالبهم" خصوصاً في ضوء نضالاتهم وتضحياتهم بعد غزو ١٩٨٢. لا داعي للقول، وبالرغم من بعض التعليقات الأولية المتضاربة التي تعكس الخلافات الداخلية في طهران، أن مصلحة إيران في تجنب القطيعة مع سورية قد دفعت بطهران إلى إعادة تأكيد تأييدها للاتفاق.

ويجب وضع هذه التوترات في العلاقات السورية - الإيرانية أيضاً في سياق التطورات الأكبر على المسرح العربي. فالمعارضة الإيرانية المستمرة لسورية في داخل إيران لم تتمكن سوى من تقوية يد العراق على حساب الطرفين. لذلك كان من الواضح أن لا مصلحة لأي من الطرفين في متابعة هذا المسار. إن هزيمة إيران في الحرب ضد العراق قد أخلت بالتوازن الاقليمي العربي عن طريق ترك سورية غير محمية ضد صدام حسين الذي اكتسب المكانة الجيدة الموثوقة والآخذة بالتحسن دولياً. إضافة إلى ذلك، فإن البراغماتية الجديدة للرئيس رفسنجاني قد سببت للسوريين بعض القلق. أولاً، كان من الممكن لهذه البراغماتية أن تشير بتقارب ممكن مع الغرب أو مع الخليج، وهو ما سيضعف مصلحة سورية بالقيام بدور وسيط

محتمل لصالح ايران. بالإضافة إلى فتح الباب بشكل محتمل أمام سياسة إيرانية مستقلة يمكن أن تتقصر من دور سورية باعتبارها اللاعب الراديكالي البراغماتي الفاعل في المنطقة. ثانياً، إن هذه البراغماتية الإيرانية كان من الممكن أن تقوم باختراقات داخل القاعدة الشيعية السورية في لبنان خارج حزب الله. ثالثاً: لم يكن معروفها اتجاهها النهائي بخصوص العراق. فبالرغم من أنه من دواعي الحذر التظاهر بأن تركة الحرب مع العراق لن تبدد بين عشية وضحاها، فإن إيران البراغماتية فعلاً (أو المستغرقة أكثر مما ينبغي في إعادة البناء الداخلي) قد سمحت، موضوعياً، بهامش أوسع لحرية الحركة للعراق في ميادين لم تكن حيوية من وجهة نظر إيرانية ولكنها ذات أهمية قصوى بالنسبة لسورية.

يمكن اعتبار هذه المخاوف بأنها وقفت وراء انفتاح سورية على مصر واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أواخر عام ١٩٨٩. بالرغم من المرارة السورية من خيانة مصر في كامب ديفيد فإن الحاجة لثقل موازن للعراق، تشكّلت مصلحة سورية حقيقية مع التضاؤل الظاهر للقوة والحركة الإيرانية. وباستثمارها للمخاوف المحلية، وخاصة الخليجية منها، من الطموحات العراقية والعلاقات المصرية – الخليجية فقد كانت سوريا أيضاً في وضع أفضل، لكي تفرض نفسها كثقل موازن محتمل للعراق عن طريق تحسين علاقاتها مع مصر.

حرب الخليج الثانية

قدّم غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠ ما كان من الممكن أن يكون أخطر اختبار حتى الآن للعلاقة السورية الإيرانية. مع ذلك، ففي حين أن دعم سورية للتدخل العسكري ضد العراق ضمن سياق التحالف

الذي قاده الولايات المتحدة الأميركية كان انجازاً سياسياً ودبلوماسياً متقناً بشكل ملحوظ من قبل الأسد، الا ان ما يمكن اعتباره مدعاة أكثر للاعجاب هو قبول ايران نشر القوات السورية جنباً إلى جنب مع نظيرتها القوات الأميركية في عملية عاصفة الصحراء بضبط نسي للنفس وبدون تأثير سلمي مرئي على العلاقة بين البلدين.

لقد قدمت أزمة الكويت فرصة حيوية لهزيمة صدام حسين والتخلص بشكل نهائي من تهديده المستمر لسورية ولايران على حد سواء. بخصوص ذلك، فإن اصطفاًف سورية مع الولايات المتحدة (والأنظمة العربية "المحافظة") قد زود ايران بالوسيلة البديلة لتحقيق هدفها الايديولوجي والاستراتيجي الطويل الأمد. إن استعداد ايران الظاهر لقبول العلاقة الجديدة لسورية مع الولايات المتحدة يمكن اعتباره مناقضاً للمخاوف الايرانية المستمرة من أن العمل العسكري التالي بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة سيكون موجهاً ضد ايران ذاتها. لذلك، فإن سورية استطاعت ممارسة تأثير كابح على الولايات المتحدة والعائق الممكن لحريتها في الحركة ضد ايران. فعبير سورية تمكنت ايران أيضاً من الحفاظ على موطىء قدم غير مباشر في التحالف المضاد لصدام حسين دون أن يتعين عليها أن تعرض نفسها للخطر بشكل مباشر. وعلى العكس من ذلك، فإن قبول ايران الضمني ضمن معسكر التحالف المضاد لصدام قد أعطاهما نفوذاً جديداً لدى كافة المعنيين. إن ايران لم تستكمل قواتها الجوية بكمية لا بأس بها من الطائرات الحديثة التي فرت إليها مباشرة من العراق فحسب، بل إنها انتزعت أيضاً إعادة تأكيد عراقي لاتفاقية شط العرب لعام ١٩٧٥ التي ألغيت من جانب واحد من قبل صدام حسين في عام ١٩٨٠. وإن وقوف ايران مع بقية دول الخليج ومع الغرب في ١٩٩٠ -

١٩٩١ قد أفاد أيضاً في تعزيز الرأي القائل بأن إيران تبتعد بينطء عن موقفها الراديكالي وأنه لا يمكن تجاهلها كلاعب كبير في الخليج.

من وجهة النظر السورية، فإن موقف إيران أثناء أزمة الكويت، قد زكى استمرار سورية في الحفاظ على علاقات وثيقة مع طهران على مدى سنوات. مع ذلك، كان من الضروري التأكد من أنه لن تكون هناك أية فرصة لحصول سوء تفاهم سوري إيراني نتيجة لسياسة الأسد إزاء الأزمة. لذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن زيارة الأسد الوحيدة بعد الثورة إلى طهران قد تمت في ٢٠ - ٢٥ أيلول ١٩٩٠.

في الواقع، توجد بعض الأدلة التي توحي بأن سورية ربما سعت لاختبار ردود الفعل الإيرانية على العمل العسكري ضد العراق وارتباط إيران بشكل مباشر أكثر في دعم التحالف عن طريق نشر لقواتها في السعودية. أما من المنظور العربي الأميركي، فإن أسوأ سيناريو متوقع هو تشكل تحالف عراقي - إيراني سياسي وعسكري يتخذ موقفاً فاعلاً ضد استعمال القوة لإجلاء العراق عن الكويت. إذا، فقد ساعدت زيارة الأسد في تعزيز الثقة ضمن التحالف بأن المضاعفات الإقليمية الفورية للتحرك العسكري ضد صدام حسين ستكون محدودة. إن محاولة صدام بتبني الطرح الإسلامي والتطلع للجماهير الإسلامية الراديكالية في المنطقة كانت أيضاً قد تقوضت جزئياً على الأقل بفعل الموقف المشترك لسورية وإيران. مع وجود نفوذ الطرفين لدى قطاع عريض من الجماعات الراديكالية الإسلامية العلمانية، فإن فشل العراق في تحريك أي مجهود شعبي أو "إرهابي" جدي من قبل هذه المجموعات يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى سياسة الكبح السورية الإيرانية الواعية لهذه المجموعات حيث للطرفين نفوذ عليها.

قدمت حرب الخليج الثانية دليلاً راسخاً على متانة العلاقة السورية الإيرانية. وأظهرت أيضاً الأهمية الحيوية للعامل العراقي في الحسابات الاستراتيجية للطرفين. إن إعلان دمشق الذي ضم دول مجلس التعاون الخليجي الستة ومصر وسورية في ١٩٩١ (٦+٢) كان يوحى أساساً بأن مفهوم الأمن الجماعي العربي في الخليج سوف ينبثق عن الحرب مع لعب سورية ومصر دوراً عسكرياً رئيسياً للمرة الأولى في المنطقة. لكن هذا المشروع سيواجه التعثر عاجلاً، وبالدرجة الأولى كنتيجة للممانعة الخليجية والاميركية المستمرة للتسليم بدور الحامي لأي طرف خارجي. خلافاً لمصر، فإن سورية ذاتها لم تراهن كثيراً على إمكانية دور عسكري فاعل في أمن الخليج، باحثة بدلاً من ذلك عن دور سياسي أوسع وعن حصة من الدعم الاقتصادي الخليجي. إن دور سورية في الخليج قد تعزز، بدون شك، كنتيجة لعاصفة الصحراء وتوحد التصورات الاقليمية لدورها الموازن في مواجهة العراق. وبالنتيجة فإن قيمتها كحليف لايران قد تعززت بشكل مواز.

إن دور سورية كجسر كامن بين ايران ودول الخليج العربي قد عاد إلى الظهور بسرعة تماماً بقدر ما كان يفيد في إعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية في عام ١٩٩١ واستمر منذ ذلك الحين في تخفيف التوترات الإيرانية الخليجية الكامنة، مثل تلك التوترات حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. خلافاً للبنان - حيث كان التعاون السوري الإيراني مقيداً بالتنافس المفتوح أو الضمني، والخلافات التكتيكية شبه اليومية بين القوتين وعملائهما - فإن ساحة الخليج شملت مجالاً أكثر "استراتيجية" وخالية تماماً من مثل هذه التعارضات. وفي الوقت ذاته، فإن القبول الإيراني بدور سوري في الخليج يمكن النظر إليه على أنه يعكس القبول السوري بدور إيراني في لبنان، والنتيجة النهائية هي اعتراف كل طرف بأن حريته في الفعل ضمن

دائرة المصلحة الحيوية للآخر يجب أن تبقى ضمن حدود وأن تكون معرضة للتحفظ النهائي من قبل الطرف الآخر. من هذا المنظور فإن حرب الخليج الثانية أعادت تأكيد الفائدة الكلية للعلاقة السورية - الإيرانية فيما يتعلق بالعراق حيث ترسخ تحالفهما أثناء الحرب الإيرانية - العراقية.

إن فشل إعلان دمشق في التمنّض عن مفهوم واضح للأمن الجماعي العربي في الخليج قد يكون مواتياً من زاوية العلاقة السورية - الإيرانية. بالنسبة للإيرانيين، إن أية صيغة تمنح قوى لا خليجية دوراً في أمن الخليج تبقى صيغة خطيرة. وغير ضرورية بأن معاً. لقد دافعت إيران بإصرار عن مفهوم أمن جماعي خليجي ذي قاعدة محلية كوسيلة للاعتماد على النفس بالإضافة إلى التحصين ضد تأثير الوجود العسكري الأجنبي المزعزع للاستقرار وخاصة الوجود العسكري للولايات المتحدة. وكما هو مفهوم أصلاً، فإن إعلان دمشق لم يكن فقط ليضفي الشرعية على القوى اللاخليجية باعتبارها قوى لاعبة أصلية مخلصّة bona fide في المنطقة، بل يستبعد إيران أيضاً مما كانت تعتبره دورها الشرعي بهذا الخصوص. لذلك، فإن الدور العسكري السوري "الفاعل" في الخليج لم يكن ليلقى ترحيباً من طهران، وقد يكون أحد الأسباب في أنه قد تعرض للإهمال من قبل السوريين أنفسهم. إن البديل المقبول والأكثر قابلية للتطبيق في الواقع بالنسبة لسورية هو أن تقوى وتواصل دورها السياسي في الخليج، وهو دور يبقى ضمن حدود القبول الإيراني والذي يتيح، مع ذلك، لسورية هامشاً عريضاً من المناورة لممارسة نفوذها والسعي وراء مصالحها السياسية القومية والاقتصادية المستقلة.

بغض النظر عن ميول سورية الخاصة، فإن التآكل النهائي لصيغة إعلان دمشق كان له صلة بالحساسيات الخليجية (وخاصة السعودية منها) تجاه أي تقليص لالتزامات الغرب في المنطقة أكثر من صلته بأي جانب معين من

السياسة الخليجية السورية. لكن استعداد ايران للتعامل مع العراق هو أيضاً دليل على هوامش المناورة التي يحتفظ بها الطرفان بالتحالف. وفي الواقع، وبرغم مؤشرات الضعف العراقي، وعلى الأخص خلال الانتفاضة الكردية في شمال العراق، والضغط المعنوي والايديولوجية القوية التي نجمت في أعقاب الانتفاضة الشيعية في الجنوب، بما في ذلك قصف أقدس المزارات الشيعية في كربلاء، فإن سياسة ايران الرسمية إزاء العراق كانت متوازنة بشكل ثابت منذ نهاية حرب الخليج الأولى. في خضم الإضعاف الفعلي لصدام حسين، فإن غزو الكويت سمح باقتراب إيراني أكثر ثقة من العراق وسمح لها بانتزاع ثمن محدد مقابل أي انفتاح نحو النظام الحالي في بغداد بكلفة زهيدة بالنسبة لها. مع ذلك، وفي الوقت ذاته، فإن حرب الخليج لم تساعد كثيراً في تخفيض التوترات العربية - الإيرانية في المنطقة كما تبين من استمرار، وربما تفاقم، الصراع على جزر أبو موسى والطنين.

بقدر إقرار ايران بأن لبنان والساحة العربية - الاسرائيلية هما ذوي أهمية حيوية بالنسبة لسورية، فإن ايران ستكون حساسة لوجهة النظر السورية في هذه المجالات. وإن سورية، بلورها، تقر بأن ساحة الخليج ككل هي موضع اهتمام إيراني حيوي. ضمن هذه الثوابت الأساسية فإن العلاقات (السورية - الإيرانية) لن تواجه تهديدات أساسية بالرغم من أن ذلك لا يستلزم افتراض التوافق التام أو التفاهم حول كافة المسائل ذات المرتبة الأدنى.

كان أهم التغيرات وأكثرها ديمومة في المحيط السياسي الاقليمي بعد عاصفة الصحراء هو ظهور الانفراج بين سورية والولايات المتحدة. فبعد أقل من ست سنوات من المواجهة العسكرية الأميركية السورية في البقاع في عام ١٩٨٤ شهدت أزمة الكويت ولادة انفراج سيقود سورية في النهاية إلى قبول الرعاية الأميركية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو

قرار سوري كان شرطاً لا بد منه من أجل المشاركة العربية في مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني ١٩٩١.

نشأ هذا القرار بشكل بطيء كنتيجة لتضائل دور ونفوذ الاتحاد السوفييتي والتفاهم السوري الأميركي في لبنان حول تمرد عون واتفاق الطائف وإخراج سورية للاعيين العرب الآخرين (وخاصة الاردن ومنظمة التحرير) والقناعة السورية بأن اللحظة كانت مؤاتية لاختبار نوايا وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة. إن الانتقال نحو تفاهم أميركي سوري أوثق كان أيضاً نتيجة لقراءة سورية للالتزام الشخصي بالعلاقة من ناحية الرئيس جورج بوش وسكرتير الدولة جيمس بيكر، لكن الأهم من كل ذلك أنه كان يمثل خياراً استراتيجياً من أجل التسوية التفاوضية مع إسرائيل وأصبح عنصراً مركزياً ولا رجوع عنه في سياسة سورية الراهنة. وحتى الآن على الأقل وبالرغم من معارضة إيران المستمرة للتسوية التفاوضية، فإن خيار سورية لم يُضعف بشكل ملحوظ علاقتها مع إيران، مما يعطي مصداقية إضافية للاعتقاد بأن هذه العلاقة إنما تتعزز بمجموعة أوسع وأشمل من المصالح المشتركة.

الفصل الثالث

ايران وسورية وعملية السلام

العربية - الاسرائيلية

الرؤية الايرانية للصراع العربي - الاسرائيلي:

إن موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط هو نتيجة طبيعية لرؤية ايران الثورية، السياسية والعقائدية، للصراع العربي - الاسرائيلي.

بالنسبة لايران، كان دور اسرائيل كمضطهدة للفلسطينيين منسجماً من الناحية الايديولوجية مع دورها كعميل للغرب وكشريك للشاه، وبالتالي كخصم تاريخي للجمهورية الاسلامية نفسها. لكن موقف الجمهورية الاسلامية إزاء اسرائيل يجب ألا ينظر إليه بشكل مجرد في سياق العقيدة الثورية أو عقيدة مابعد الثورة: إذ أن النشاط المضاد للصهيونية من طرف رجال الدين الايرانيين قد سبق تأسيس دولة اسرائيل بزمان طويل قبل ظهور الخمينية كأيديولوجية متماسكة. إن التهديد بالضيق المحتمل

للأرض الإسلامية والدور والوضع الفريدين للقدس كرمز ديني للسنة وللشيعية على حد سواء قد ساعد على تسهيل التفاعل السياسي والطائفي بين القيادتين الدينتين في إيران وفلسطين في الثلاثينات والأربعينات ففي أثناء الأربعينات، ناضل رجل الدين والعلامة الإيراني (آية الله خراساني) دفاعاً عن المصالح الإسلامية في فلسطين وأنشأ رابطة حميمة مع المفتي الفلسطيني والزعيم الوطني (الحاج أمين الحسيني) (تأكد اهتمام الحسيني الاستراتيجي بالوصول إلى أبعد من جماهيره السنية بفتوى عام ١٩٦٣ باعتبار العلويين "مسلمين صالحين"). وكصدي للتعاطف الإسلامي في داخل وخارج العالم العربي، صوتت إيران ضد تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وساعدت تظاهرات (آية الله كاشاني) ضد إسرائيل في طهران عام ١٩٤٨ في تهيئة المزاج لما سيظل علاقة مزدوجة رسمية ودبلوماسية مع إسرائيل طوال العهد البهلوي بالرغم من بروز روابط قوية بين الدولتين في ظل الشاه. إن العداء المستمر بين رجال الدين الإيرانيين والدولة اليهودية كان في الواقع ظاهراً منذ وقت مبكر يعود لعام ١٩٦٢ في أولى نشاطات الخميني ضد الشاه. كما تروحي خطابات الخميني قبل نفيه من إيران في عام ١٩٦٥ تماماً ببعض الأفكار الرئيسية التي سيطورها لاحقاً أثناء الصراع على إيران، مثل الروابط بين الشاه وإسرائيل ودور إسرائيل كمغتصبة للحقوق الإسلامية في فلسطين والروابط القائمة بين الشاه وإسرائيل والولايات المتحدة.

إن العداء للصهيونية وإسرائيل قد لعب دوراً حيوياً كأداة للتحريض الثوري الإيراني. ينبغي وضع معاداة الصهيونية والعداء لإسرائيل كدولة أيضاً على خلفية التعاون الموسع بين الشاه وإسرائيل على مدى ثلاثة

عقود. وبالرغم من تصور الشاه الحذر رسمياً للعلاقات الايرانية - الاسرائيلية فإن الدعم الإسرائيلي للقوات المسلحة الايرانية، وخاصة دور الموساد - الاستخبارات السرية الاسرائيلية - في التدريب والتعاون مع السافاك - الشرطة السرية للشاه، كان ينظر إليه في ايران كدليل لا يقبل الجدل على تورط اسرائيل المباشر في تجاوزات الشاه وعلى وحدة المصالح بين الدولتين أثناء فترة التعبئة الجماهيرية ضد النظام. لم يكن من الصعب لذلك إثارة صورة اسرائيل كحليف حميم للشاه إضافة إلى التركيز على دورها المفهوم في المساعدة على قمع المعارضة الداخلية لايران، الدينية والعلمانية على حد سواء.

إن قوة هذه الصورة لم تكن خطافية محضة، فقد كانت متجذرة في واقع العلاقات السياسية - الاستراتيجية الايرانية - الاسرائيلية الحميمة "كشريكين في القمع" وكشريكين في التجارة (في نهاية حكم الشاه كانت اسرائيل تتلقى ٧٥٪ من نفطها من ايران، وكانت ايران أكبر زبون أجنبي للأسلحة الاسرائيلية)، وكمعاونين نشيطين في دعم التمرد الكردي ضد العراق، وكعدوين مشتركين لحركات مثل حركة القومية العربية/الراдикаلية الاسلامية... الخ. إن العداء للصهيونية وإسرائيل قد وفر أيضاً بؤرة لإثارة المشاعر الإسلامية تحديداً ضد الشاه لاسيما بعد عام ١٩٦٧ والاحتلال الاسرائيلي لكامل فلسطين بما في ذلك القدس العربية. لذلك أصبح يُنظر إلى القمع من قبل الشاه أو العملاء الاسرائيليين في داخل ايران ذاتها على أنه امتداد منطقي للقمع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة.

إن فائدة العداء لاسرائيل والصهيونية في الكفاح ضد الشاه لا ينبغي فهمها بأي شكل من الأشكال على أنها خادعة. على العكس من ذلك،

إن بقاء المشاعر المعادية لاسرائيل كعنصر مستمر من عناصر النشاط الايراني الداخلي والخارجي يدل على الصدى العميق لمثل هذه الشعارات المستمرة حتى الوقت الحاضر.

بالنسبة للخميني، كانت هزيمة و"إزالة" اسرائيل عنصراً مكماً للنجاح النهائي للحركة الاسلامية اقليمياً، وفي نهاية المطاف عالمياً. إن اسرائيل كمظهر دخيل وغير أصيل مفروض من الخارج في المنطقة، وباعتبارها "الإبن غير الشرعي" "لفطرسة القوى العظمى" ونزعتها إلى السيطرة، ولا بد من هزيمتها وتحرير القدس منها قبل أن تأخذ الثورة الايرانية مجراها الكامل. بلغة ايديولوجية فجعة، فإن النظرة الخمينية إلى العالم لا يبدو أنها تسمح بوجود حيز كبير من أجل مستقبل من التعايش بين ايران باعتبارها الدولة الاسلامية النموذجية الأولى والحركة الاسلامية ككل من ناحية، وبين اسرائيل ككيان يهودي مستقل من ناحية أخرى، مع أن الخميني، بالرغم من العداء المزعوم للسامية، لم يبدُ أن لديه أية مشكلة جوهرية مع وجود يهودي لا سياسي ضمن حظيرة الإسلام.

يمكن النظر إلى تبني ايران للقضية الفلسطينية أيضاً على أنه وسيلة هامة وفعالة للوصول إلى العالم العربي/ السني. فمن ناحية أولى، عن طريق وضع تحرير فلسطين كمهمة مركزية ايرانية، شدد الخميني على الرابطة الإسلامية كوسيلة لتجاوز الخلافات العربية - الفارسية والخلافات السنية - الشيعية. وفي التمييز المغاير، فإن هذا الالتزام بقضية فلسطين العربية/ السنية قد أفاد أيضاً في تأكيد مصداقية اعتماد السياسة الثورية لايران الاسلامية بالمقارنة مع تراخي الدول العربية الأكثر محافظة إزاء اسرائيل - بما في ذلك لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. وفي الواقع، فإنه بدون

تفاني ايران الرسمي للقضية الفلسطينية فمن المشكوك فيه قدرة التحالف مع سورية على الصمود أمام ضغوط وتوترات الخمسة عشر عاماً الماضية، وخاصة خلال ما كان، بالنسبة لسورية، مرحلة مواصلة ايران لجهدا الحربي ضد العراق بعد عام ١٩٨٢ وهو ما يمثل لسوريا إشكالية عميقة. إن صورة ايران المناصرة للفلسطينيين قد ساعدت في تسويق تحالف سورية المستمر مع ايران إضافة إلى تدخلات ايران في الساحة العربية — الاسرائيلية، بما في ذلك علاقتها الوثيقة مع الجماعات الفلسطينية الراديكالية المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونشر قوات الباسداران (حراس الثورة) في البقاع بعد عام ١٩٨٢.

بالرغم من وجود القليل من الشكوك حول كصداقية زاخلاص النظرة الخمينية إلى الصراع مع اسرائيل، فإن استعداد ايران اللاحق للتعامل مع اسرائيل في وقت مبكر يعود لعام ١٩٨١ بخصوص الأسلحة (وفيما بعد بخصوص الأسلحة في مقابل الرهائن) يوحي أيضاً بأن العوامل الاستراتيجية والايدولوجية تلعب دوراً لدى شرائح القيادة الايرانية في تقرير السياسة عند الضرورة.

في هذا السياق قد يكون من المفيد التمييز بين خط الخميني/ الديني في صنع القرار الايراني وبين جهاز الدولة الأكثر مؤسساتية وبيروقراطية.

في أوائل الثمانينات، من المحتمل ان يكون ممثلو ما يمكن تسميته بجهاز الدولة قد وجد ليس فقط الحاجة الفورية إلى المساعدة العسكرية من أي مصدر متاح مهما كان، بل أقر أيضاً بأهمية الاعتبارات الاستراتيجية كتنقيض للاعتبارات العقائدية المحضة. فمن منظور علة الوجود (raison d'etat) الايراني، كما أقر الشاه به بشكل حاذق،

كانت هناك رغبة في خلق توازن بين الحفاظ على صلات كافية مع اسرائيل للحجم الضغوط العربية على ايران من ناحية، وبناء علاقة صلبة بشكل كافٍ مع بعض مراكز القوى العربية الكبرى، على الأقل، لاحتواء التوسع الاسرائيلي من ناحية ثانية. مع ذلك، فإن صفقات أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ لم تتبلور إلى سياسة عامة وبقيت مراوغة ومتقطعة وانتهازية إلى حد كبير. في حين أن الاعتبارات الاستراتيجية (وبالأخص العامل العراقي) قد ساعدت بدون شك على تمتين وتعزيز علاقات ايران بسورية، ولا توجد أية دلائل على أي تآكل في العوائق العقائدية لعلاقة ايرانية "متوازنة" حقاً مع اسرائيل. إن التبادلات الايرانية - الاسرائيلية المبكرة يمكن النظر إليها الآن على أنها انحرافات مؤقتة أكثر من كونها خرقاً هاماً في عقيدة ايران مابعد الثورة.

إن الموقف الايراني بخصوص الحل السياسي للصراع العربي - الاسرائيلي يقوم على عدد من الافتراضات الأساسية. أما أعمق هذه الافتراضات فهو أن اسرائيل غير مهتمة بشكل حقيقي بأي سلام فعلي لأنها استبدادية ومغتصبة بطبيعتها، ولن أو لا يمكن أن تفكر بتقديم أية تنازلات سياسية أو أرضية حقيقية للجانب العربي - الفلسطيني. لذلك فإن التنازلات المقدمة إلى اسرائيل، مثل الاعتراف أو التعايش السلمي، ليست مجرد خيانة للحقوق التاريخية العربية - الاسلامية في فلسطين فحسب، بل هي أيضاً خادعة وانهزام ذاتي نظراً لأنها لا تعزز سوى العناد ورغبة القتال لدى الاسرائيليين. ولكن حتى لو كانت اسرائيل بصدد أن تروض نفسها على القبول بتسوية قائمة على تقسيم فلسطين، فإن هذا لن يحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من

وطنهم في عام ١٩٤٨. إن الحل السياسي الذي يركز على مشكلة الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ سوف يحكم على غالبية الشعب الفلسطيني التي تعيش خارج هذه الأراضي بالعيش كلاجئين دائمين. لذلك، فإن الموقف الإيراني، بالخطوط العريضة، لا يتحمل أي حل سياسي لا يتضمن إعادة فلسطين إلى أصحابها الشرعيين وحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. في حين أن الموقف الإيراني لا يرفض استخدام الوسائل السياسية لتحقيق هذا الهدف، فهو يبقى على درجة عالية من التشكك إزاء فائدة أي جهد سياسي بمعزل عن العمل المسلح أو الاستعداد للجوء إلى القوة.

إن خط إيران السياسي و"وصفتها" لحل الصراع العربي - الإسرائيلي ينبغي مع ذلك، تمييزه بدقة عن التبعات التي يستتبعها هذا الخط بالنسبة لإيران ذاتها. هنا يبدو أنه ثمة خلاف حقيقي في الموقف إزاء دور إيران في الكفاح من أجل تحرير فلسطين على مدى عقد ونصف من السنوات الأخيرة.

إن وجهة النظر "الخمينية" الثورية قد فرضت بشكل تقليدي كفاحاً إسلامياً بكافة السبل تلعب فيه إيران دور النموذج الطليعي ولا تكون فيه هزيمة إسرائيل سوى عنصر من عناصر الكفاح لإقامة حكومة إسلامية عالمية. هذا الموقف الأشد ارتباطاً "بالاتجاه الراديكالي" في طهران كان يستدعي دوراً إيرانياً عملياً فاعلاً في المواجهة مع إسرائيل ولقي الدعم بين رجال الدين وعناصر في القوات المسلحة بما في ذلك قيادة الباسداران. كانت قوته تميل إلى التذبذب حسب مد وجزر الصراع الداخلي في إيران، وتم احتواؤه في البداية لدى تولي الرئاسة من قبل حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني في عام ١٩٨٩ بعد وفاة الخميني: لقد تم تقديم الخط الرسمي المعياري - أخيراً منذ أواخر

الثمانينات - بالشكل الأكثر وضوحاً من قبل وزارة الخارجية الإيرانية، ويعتقد عموماً أنه يعكس وجهة نظر "المعتدلين" بمن فيهم رفسنجاني ذاته.

هذا الخط رسم لايران دوراً أقل مباشرة يقوم على ادعاء أن العبء الرئيسي للكفاح ينبغي أن يتحمله الفلسطينيون أنفسهم والأطراف العربية الأخرى (سورية بالدرجة الأولى) التي لم تنازل عن الصراع حتى الآن. مع ذلك، فإن الصراعات الداخلية المستمرة على السلطة في طهران شهدت انبعاثاً ظاهراً لنفوذ "الراديكاليين" (بدعم وتحريض من قبل زعيم ايران الروحي آية الله علي خامنئي) على حساب مؤيدي الرئيس رفسنجاني، ولكن تأثير هذا على موقف ايران إزاء التسوية العربية - الاسرائيلية يظل غير مؤكد.

في الإطار العريض، لا "الراديكاليون" ولا "المعتدلون" ينكرون حق الفلسطينيين واللبنانيين في مواصلة مقاومتهم المسلحة للاحتلال الاسرائيلي، ولا توجد أية اختلافات ملموسة بين الاتجاهين إزاء استعداد ايران لتقديم الدعم المعنوي والمادي الذي تطلبه تلك الفصائل الفلسطينية واللبنانية من طهران.

وحتى الآن، على الأقل، تمثل انحراف خط رفسنجاني البراغماتي مابعد الخميني باتجاه المزيد من إبعاد ايران عن أي عمل مباشر ضد الأهداف الاسرائيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الروابط التقليدية القوية مع جماعات مثل حزب الله والجهاد الاسلامي. ومسألة ما إذا كان هذا سيتغير بشكل درامي كنتيجة لإعادة الانتعاش المحتمل للاتجاه "الراديكالي" أو لإعادة رئيس "راديكالي" جديد بعد عام ١٩٩٧ (مع عدم احتمال تعديل دستوري بحيث ان رفسنجاني ذاته سيكون غير مؤهل دستورياً من أجل ولاية ثالثة) إنما تعتمد ليس فقط على توازن القوى الداخلي الجديد ضمن ايران، بل تعتمد بالقدر

نفسه على أفعال وردود أفعال القوى الخارجية التي تعتبرها إيران بمثابة خصوم لها، وخاصة إسرائيل.

يمكن لأي تصعيد اسرائيلي مباشر للصراع مع إيران أن يغذي "الراديكالين" ويساهم في إعادة شحن قواعد دعمهم الداخلي. في الحقيقة، إن أحد المظاهر الأبرز لموقف إيران المميز في الساحة العربية - الاسرائيلية حتى الآن كان الحذر الأقصى في تجنب أية مواجهة مباشرة مع إسرائيل. فبالإضافة إلى الوجود المحدود للباسداران في البقاع (هذا الوجود الذي تم تخفيضه من قبل الرئيس رفسنجاني منذ ١٩٨٩ - ١٩٩٠) كانت ثمة أدلة قليلة على أية مشاركة إيرانية ذات شأن في النشاط المسلح المعادي لاسرائيل منذ قيام الثورة.

بغض النظر عن التقلبات الدورية في ميزان القوى الداخلي في طهران، فإن المعارضة الإيرانية لاسرائيل لم تعبر عن ذاتها بأي التزام عسكري ذي مغزى أو استخدام للقوة العسكرية. بالإضافة إلى مهمة (رسالة) إيران المعلنة ذاتياً وهي تقديم المساعدة والدعم للجماعات "الراديكالية" المرتبطة بها والموالية لها، لم يكن هناك أي ميل إيراني للمغامرة بصدام مفتوح مع إسرائيل رغم النغمة الخطائية الحادة المعاكسة لذلك، حتى عندما كان من الممكن أن تكون قد منحت لحظة مؤتية من أجل هذا الفعل الإيراني، فإن الخميني نفسه كان فيما يبدو حذراً في موقفه من المواجهة الاسرائيلية - الإيرانية المباشرة.

تبعاً لشهادة وزير الداخلية السابق (علي أكبر محتشمي) فإن الخميني رفض مشاركة الوحدات القتالية الإيرانية والمتطوعين الإيرانيين إلى جانب القوات السورية أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وعبر عن ذلك - حسب ما نقله محتشمي - بقوله "أن إيران لا يمكنها أن تحارب إسرائيل عبر هذه المسافات الطويلة وفي غياب حدود مشتركة مع لبنان وفلسطين"، لذلك

فإن الحرب هي "مسؤولية العرب". وأشار الخميني أيضاً إلى المشاكل التي كان من الممكن أن تواجهها إيران مع تركية فيما لو حاولت الطيران من فوق الأراضي التركية لدعم قوات الحملة في سورية. بالنسبة للخميني كانت الأولوية القصوى هي للحرب ضد العراق وإقامة حكم إسلامي في بغداد، وتصبح بعدها المواجهة مع إسرائيل ممكنة. إن فهم الخميني للمشاكل العملية واللوجستية التي تواجه المساعي الإيرانية لمنازلة إسرائيل لا يزال يشكل جزءاً من السياسة الإيرانية الراهنة.

يمكن المجادلة بأن نجاح إيران في حربها بالوكالة بواسطة حزب الله والاسلاميين الفلسطينيين قد جعل استراتيجية المواجهة المباشرة مع إسرائيل غير حكيمة وغير ضرورية وحافظ على درجة حذرة في التنصل من العمليات المحرصة إيرانياً. مع ذلك، فالمفارقة القائمة هي أن إيران لا تسعى إلى مثل هذا "التنصل" ولا هي تخفي عداؤها الشديد نحو إسرائيل. وبغض النظر عن محاولة إبعاد أنفسهم عن النشاط المعادي لإسرائيل، فإن قادة إيران قد جعلوا العداوة لإسرائيل صفة مميزة معرفة الجمهورية الإسلامية ذاتها. لذلك فإن الحرب بالوكالة كانت على صلة أقل بأية حاجة مزعومة لإخفاء تورط إيران ضد إسرائيل وكانت على صلة أكثر بتأكلها من أنه لا يوجد الكثير غيره مما يمكن عمله بشكل فعال لمعارضة إسرائيل بالقوة. بافتراض الحقائق الجيوسياسية التي تواجه إيران، وبوضع كل الاعتبارات الأيديولوجية جانباً، فإن هناك قلة في طهران تحمل أوهاماً كثيرة حول حدود القدرة الإيرانية وآفاق النجاح في أي مجهود عسكري مصمم لهزيمة و"إقتلاع" إسرائيل.

لذلك، وإلى حد بعيد، يمكن النظر إلى إيران على أنها مهيجة لإسرائيل عبر نشاطاتها الوكالية أكثر من كونها تهديداً استراتيجياً فعلياً.

فبالنظر لكونها امتلكت خبرة مباشرة وطائلة بإحدى أشد الصراعات العسكرية وأكثرها ضراوة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا بد أن تكون المؤسسة العسكرية والسياسية الإيرانية مدركة تماماً للطبيعة الصحيحة والمستلزمات الحرب بين الدول في العصر الحديث. ولا بد أن يكون الحذر الإيراني قد تعزز في الآونة الأخيرة عن طريق إظهار فعالية الأسلحة ذات التقنية العالية أثناء عاصفة الصحراء - مع أنها بالنيابة عن الآخرين.

يمكن النظر إلى موقف إيران إزاء الصراع العسكري ضد إسرائيل في ضوء بعض الخصائص الأكثر عالمية لسياستها الخارجية. بهذا الخصوص يبدو أن ثمة انفصلاً واضحاً بين موقف إيران الأيديولوجي والاعلامي والابعاد العملية التي يستتبعها ذلك بالنسبة للسياسة الإيرانية الخارجية في هذا المجال. لذلك فإن ضبط النفس النسبي الإيراني تجاه إسرائيل ينسجم مع سياسة إيران إزاء عدد من الصراعات الراهنة الأخرى. وحتى حيثما يكون هناك قضية بديهية من أجل "الدفاع عن الإسلام" ضد عدوان خارجي فإن موقف إيران كان صامتاً أو حذراً إلى حد كبير. فقد أظهر موقف إيران من الأزمة الشيشانية رغبة جلية في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا بالرغم من هجومها الضاري ضد إخوانها المسلمين الشيشان. إن مصلحة إيران القومية في الاستقرار والأمن على حدودها الشمالية وحاجتها إلى الحفاظ على حرية الوصول إلى الأسلحة والتجارة الروسيتين، إضافة إلى مستقبل خطوط أنابيب النفط الجديدة عبر القوقاز، كل هذه العوامل شكلت ثقلًا مضاداً للور الإيراني مزعزع للاستقرار في الجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقاً أو حتى ضد إصدار إدانة صريحة للممارسات الروسية "المعادية للإسلام".

إن الاستجابة الإيرانية لمازق مسلمي البوسنة كانت محدودة أيضاً بالرغم من أن موقفها المعلن تجاه البوسنة أقوى من الموقف من الشيشان. إذ أن صفقات إيران الاقتصادية مع الصرب ودعمها المادي لصالح المجهود الحربي البوسني تعكس العوامل التي تكمن وراء ردود أفعالها نحو الشيشان (بما في ذلك العامل الروسي)، ولكنها تشير بالقدر ذاته إلى حدود مقدرتها أو رغبتها في مواصلة سياسة دولية تدخلية بشكل فعلي.

لقد كان ضبط النفس الإيراني مؤكداً أيضاً في آسيا الوسطى، في الصراع الأذربيجاني الأرمني والحرب الأهلية في أفغانستان. وبشكل مؤثر أكثر فيما يتعلق بقيام صدام حسين بالجزرة للشيعية العراقيين أثناء عصيان مابعد حرب الخليج في جنوب العراق. في كل هذه الأمثلة، فإن السياسة الخارجية الإيرانية قد علقت بشكل فعال ضرورتها الأيديولوجية لصالح الحساب المنطقي لمصلحة الدولة.

قد تكون المثل الثورية لإيران في الفترة التالية مباشرة وبتأثير وإلهام من آية الله الخميني، قد حملت في داخلها بنور إعادة بناء اقليمي جديد للقوى، مع لعب إيران دوراً مهماً بشكل محتمل كقوة ناشطة ضد إسرائيل. إن التحالف العسكري الإيراني - السوري - العراقي، على سبيل المثال، أو إرسال قوات عسكرية إيرانية كبيرة إلى سورية/ لبنان كان من الممكن أن يشكل تحدياً استراتيجياً خطيراً لإسرائيل. حتى لو أن هذه التغيرات لم تؤدي إلى مواجهة شاملة في المنطقة فسيكون لها بشكل شبه مؤكد أثر عميق على موقف كل من العرب وإسرائيل بخصوص التسوية، بما في ذلك التأثير السلبى المحتمل على التوقعات من أجل سلام إسرائيلي مصري صامد.

مع ذلك، فإن حرب السنوات الثمان العراقية - الإيرانية قد أجهضت بشكل فعال ظهور هذا التوازن الاقليمي الجديد ووضعت حداً لأية فرصة حقيقية لتحالف عربي - إيراني مضاد لإسرائيل بغض النظر عما إذا كانت هذه التوقعات إمكانية عملية في البداية. بعبارة واحدة، فإن التحالف الإيراني - السوري يمكن النظر إليه على أنه يمثل الجوهر المتبقي لمثل هذا المخطط الكبير، والحد الأقصى مما كان متاحاً بشكل واقعي في الظروف السائدة فيها. بعد الهزيمة المؤثرة لإيران في الحرب مع العراق، فإن وفاة الخميني قد زادت من انكماش التوهج الثوري لإيران، وتسارعت السيورة الطبيعية لتآكل النشاط الإيراني بفعل المهام الكبيرة التي فرضتها إعادة البناء بعد الحرب والحاجة الملحة الدائمة للاقتصاد الإيراني.

الرؤية السورية للصراع العربي - الإسرائيلي

القومية العربية ومسألة فلسطين وبصمات الأسد

إن دور سورية في الصراع باعتبارها أكبر قوة عربية على خط الجبهة في المشرق قد تحدد من ناحية بفعل العوامل الجيوسياسية ومن ناحية أخرى بفعل صورتها الذاتية الراسخة وطموحاتها. كما أن روابط سورية التاريخية مع فلسطين وظهور فكرة القومية العربية المركزة في سورية في القرن العشرين قد لعبت أيضاً دوراً حيوياً في تشكيل المواقف السورية المعاصرة وتكوين الأساس السياسي والأيديولوجي للنظام البعثي الحالي. بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ (عندما كان الدور السوري متواضعاً نسبياً) وخاصة منذ الخمسينات، فإن أنظمة الحكم السورية المتعاقبة كانت تنظر إلى إسرائيل بشكل ثابت بمثابة تحدي عويص ليس فقط للمصالح الوطنية الاقليمية

السورية (أي في لبنان)، بل أيضاً للمصالح القومية للأمة العربية ككل. ومع مجيء حزب البعث إلى السلطة وتبني العقيدة البعثية كأيدولوجية رسمية للدولة في عام ١٩٦٣، فإن النزعة الوطنية السورية والعروبة قد التقيتا كمؤثرين أوليين على السياسة الخارجية السورية بشكل عام وعلى موقف سورية من إسرائيل بشكل خاص. في حين أن حزب البعث نفسه قد خضع لتحول سياسي وايدولوجي هام أثناء السنوات الثلاثين المنصرمة من حكمه في سورية، فإن نظام الأسد يمثل العنصرين الهامين لكل من الاستمرار والتغيير ضمن سياق الإرث السياسي والتاريخي الحديث لسورية.

على مدى ربع القرن الماضي، وبالرغم من وجود حزب وجهاز دولة قوين، فإن صنع القرار السوري فيما يتعلق بإسرائيل وكافة القضايا الإقليمية والداخلية الكبرى الأخرى كان يتأثر بشكل حاسم بآراء وأسلوب عمل الرئيس الأسد نفسه. وليس القصد من ذلك الإيجاء بأن قرارات الرئيس الأسد غير مقيدة بآراء ومصالح العناصر الأخرى ضمن المؤسسة السياسية والدستورية السورية، أو أنه حصين ضد ضغوط الرأي العام حتى ضمن البيئة الداخلية السورية المستقرة نسبياً، بل إن ذلك يعني أن الرئيس الأسد، وبعد المواجهة الحاسمة مع المعارضة الإسلامية قد أعطى الموقف السوري قلداً من السلطة والمصداقية لا يضاهي في معظم الدول العربية.

وبالرغم من أن نظرة ومواقف الأسد تمثل ابتعاداً عن المواقف البعثية الأكثر رفضاً (كما مثلها النظام السابق لصلاح جديد)، وعبرت عن نفسها بمزيج فريد من الحذر والبراجماتية والجسارة أحياناً، فإن الأسد لم يقطع نفسه عن جذور الايدولوجية الأساسية. ومن هذا المنطلق، فإن الصراع مع إسرائيل والذي تفاقم بالتأكيد باحتلال إسرائيل للأراضي

السورية منذ ١٩٦٧، فإنه لا ينظر له على أنه صراع على أراض فقط. في هذا الخصوص فإن فرض اسرائيل كجسم غريب من قبل الدعم المعنوي والمادي الغربي المستمر وخصوصاً الأميركي، فإن ذلك لا يختلف إلا قليلاً عن موجات الهجوم السياسي والعسكري والثقافي الغربي ضد المنطقة منذ تعرضها إلى هجمات الصليبيين. من هنا فإن استخدام الأسد للمثل الصليبي (رغم استخدامه بشكل أقل في التداول العام عما قبل) هو تشبيه قوي مركزاً على الرؤية البعيدة المدى والرفض المطلق من قبل المنطقة لأي نبتة غير طبيعية فيها. يتوجب فهم الأسد للمثل الصليبي في ضوء التجربة التاريخية القريبة لسوريا، وفي هذا الإطار فإنه يبدو ان فقدان الجولان، هو جزء من عملية قضم مستمرة للأراضي السورية من قبل القوى الأجنبية، بداية بخلق لبنان الكبير في ١٩٢٠ وبعدها باختراع الانجليز لما يعرف بعبر الاردن في ١٩٢١، وبعدها فقدان الاسكندرون لتركيا في ١٩٣٩ وأخيراً إقامة اسرائيل جنوبي سوريا في ١٩٤٨. وفي ضوء التاريخ القريب لسوريا، أي سوريا بحدودها لما بعد الاستقلال، فإنها تنظر لنفسها كمخلوق مصطنع ونتاج الآلية الفرنسية والبريطانية خلال انتدابهما المتتابع وليس كترويج لعملية أصيلة وحقيقية للانبعاث الوطني.

إن هذه الرؤية تفسر عدم استقرار سوريا المزمّن في الخمسينيات والستينيات ونزوعها الطبيعي تجاه الوحدة العربية وخوفها العميق من المؤامرات الخارجية أو الموحى به في الداخل لاحداث المزيد من تمزيقها. ورغم أن الأسد قد حمل معه هذا العبء طوال أكثر من ربع قرن، فإنه يتوجب الاقرار ان حكمه قد شهد انتقالاً محسوساً من الراديكالية العروبية أو فكرة سوريا الكبرى، باتجاه سوريا المحلية. وبمعنى آخر فإنه بالرغم من

التجربة التاريخية السورية ومنطلقات حزب البعث، فإن الدافع المحرك الأساسي للسياسة السورية في ظل الأسد قد تم توجيهه للداخل من أجل تدعيم النظام والتوسع في الاقتصاد وإلى الخارج للدفاع عن سوريا القائمة الآن ضمن حدودها، في مواجهة التهديدات الخارجية أكثر من كونه طموحات لإعادة رسم حدود سوريا لما بعد الاستقلال.

إن الاستثناء الوحيد لذلك يتعلق بلبنان حيث يجري العمل حثيثاً لتحقيق الأهداف السورية بتزعة هجومية. رغم ذلك يجادل بأن السياسة السورية في لبنان هي بالأساس رد على سياسة القضم التدريجي الاسرائيلية للأراضي اللبنانية، وتضخم القوة الفلسطينية أو المارونية، أكثر من كونها توجهاً لضم لبنان إلى سوريا بل انها تستهدف إبقاء وجود سوري قوي في لبنان والسيطرة على الساحة اللبنانية.

من هنا فإن العداء السوري لاسرائيل هو أساساً رد فعل يقوم على رؤية متعمقة للخطر العسكري والسياسي والثقافي الاسرائيلي. لكن لهذه الكراهية عناصر أخرى وفي مقدمتها الالتزام السوري بالقضية الفلسطينية. فمن وجهة النظر البعثية العروبية، فإن قيام اسرائيل ليس فقط ليس عادلاً أخلاقياً، وتطاولاً على الحقوق الفلسطينية، ولكنه اعتداء ي طال جميع العرب، والوطن العربي الأكبر.

من هنا فإن الصراع السوري الاسرائيلي ليس مواجهة سياسية فقط، ولكنه صدام مصائر وحضارات. وينظر إلى اسرائيل بمثابة أداة لتكريس الانقسام والضعف العربي، وتسهيل الاستغلال والتحكم الخارجي في العالم العربي وموارده. وقد أعطى الأسد - وخاصة منذ تصفية الحساب

الحاسمة مع المعارضة الإسلامية في أوائل الثمانينات - الموقف السوري قدراً من الاعتبار والمصدقية لا مثيل له لدى معظم الدول العربية الأخرى.

إن التزام سورية بقضية فلسطين يجب النظر إليه أيضاً في ضوء الأعباء والمخاطر التي وسمت الصراع مع إسرائيل. لقد شاركت القوات السورية في حرب ١٩٤٨ وفي سلسلة من الصدامات مع إسرائيل على المناطق المتزوعة السلاح حول بحيرة طبرية فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧. بعد عام ١٩٦٧، كان على سورية أن تناضل ضد خسارتها للجولان والمعاناة الكبيرة لسكانه المدنيين بما في ذلك إخلاء أو تدمير حوالي ١٦٣ قرية ونزوح حوالي ١٥٠ ألف لاجئ من منطقة الجولان. إن حروب ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ١٩٨٢ قد شهدت خسائر عسكرية بشرية ومادية كبيرة (حوالي ٢٠٠ ألف شخصاً مابين قتيل وجريح) والرهن التدريجي للاقتصاد السوري لتعزيز نفقات الدفاع. على مدى معظم الثمانينات بلغ الإنفاق العسكري معدلاً قدره ١٤ - ١٦٪ من الناتج القومي لسورية ليتجاوز ٥٠٪ من الإنفاق الحكومي في نهاية عقد الثمانينات مؤثراً بشكل خطير على الاقتصاد السوري. وبالرغم من أن الخطوات اللاحقة باتجاه الليرة الاقتصادية وعائدات النفط المتزايدة في التسعينات قد قللت من الأثر الاقتصادي المباشر للمواجهة (مع إسرائيل) فإن الإدراك السوري للتضحية البشرية والمادية في سبيل القضية الفلسطينية يظل قوياً. وكانت النتيجة شعوراً حاداً بأن هذه التضحيات يجب ألا تضيع هباءً وأن سورية نفسها تمتلك رهاناً سياسياً ومعنوياً على شكل وطبيعة تسوية الشرق الأوسط يسمو على المصالح والطموحات الفلسطينية الضيقة. وبقدر ماينادي حزب البعث بالوحدة العربية ووحدة الأهداف، وخاصة في ضوء

العلاقة التاريخية السورية - الفلسطينية الحميمة، فإن الفلسطينيين لم يمنحوا لذلك الحق المطلق في صنع القرار المستقل تماماً فيما يتعلق بمصيرهم أو بمستقبل الصراع مع إسرائيل. وفي حين تقبل سورية تحت قيادة الأسد بوجود "شعب فلسطيني يمتلك حق تقرير المصير (كما في ذلك قيام دولة فلسطينية) فإنها جادلت في ظل الأسد بشكل ثابت بأن فلسطين هي قضية حيوية جداً بالنسبة لسورية ذاتها وهي شأن قومي عربي بحيث لا يمكن تركها للفلسطينيين (أو أي طرف عربي آخر يعمل بشكل مستقل) لكي يتصرفوا بها لوحدهم كما يحلو لهم. في الواقع، يمكن للبعث السوري، حتى قبل تولي الأسد للسلطة، أن يزعم بأنه قد غذى وقوى انبعاث القومية الفلسطينية الحديثة من خلال مناصرته المبكرة لمنظمة "فتح" في أوائل الستينات. على مدى قسم كبير من العقدين الماضيين، إلا أن نقطة النزاع الكبرى والخلاف السياسي بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تركزت في رفض سورية الاعتراف بالحق الفلسطيني في القرارات المستقلة (استقلالية القرار الفلسطيني).

إن تعاطي سورية مع منظمة التحرير الفلسطينية وقراراتها السياسية غالباً ما يبدو أنها تحمل سمة المناورات والمصالح الذاتية الضيقة. لقد سعت سورية في الواقع إلى الحفاظ على قدر قوي من النفوذ على الحركة الفلسطينية كما هو الحال أثناء الإقامة المؤقتة لمنظمة التحرير في لبنان بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٢، وتدخلت بقوة، بشكل مباشر أو بالوكالة، ضد منظمة التحرير الفلسطينية عندما كانت تعتبر هذا الفعل ضرورياً (كما هو الحال، مثلاً، في جبل لبنان ١٩٧٦ وفي طرابلس ١٩٨٣). ويمكن النظر إلى الموقف السوري من منظمة التحرير الفلسطينية من كونها

عنصراً في التنافس العربي - العربي وبالتالي الخوف من أن أطرافاً عربية أخرى قد تكسب نفوذاً حاسماً داخل الحركة على حساب سورية، كانعكاس للثقل والأهمية الاقليميين للقضية الفلسطينية بحد ذاتها من ناحية أخرى.

وقد يكون للرفض السوري للمبادرات السياسية والدبلوماسية لمنظمة التحرير مثل اعترافها بإسرائيل عام ١٩٨٨ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، قناع ومنطق عروبي، لكنه غالباً ما ينبع من خوف سورية العميق من إعادة تشكيل المنطقة بدون المراعاة اللازمة لمصالحها الخاصة. وفي حين أن هذه المخاوف يمكن أن تكون مفهومة على مستوى واحد، فإنها تشير أيضاً إلى خوف سورية المزمّن من عدم الأمان والطبيعة البطيئة الحركة جداً لعملية صنع قرارها. على العموم، إن استجابة الأسد للمبادرات المباشرة والمفاجآت السياسية - الدبلوماسية لم تكن إيجابية، وعلى الأخص عندما ينظر إليها على أنها تؤثر على قدرة سورية على لعب "ورقتها الفلسطينية". وبالرغم من عنصر المناورة، فإن القضية الفلسطينية في سورية والالتزام بها، باتت متغلغلاً على كافة الصعد، ومختزقاً كل الأجهزة: السياسية والثقافية والتعليمية تقريباً. إن سورية، من وجهة نظرها الخاصة، ليست فقط البطل العربي الأول للقضية الفلسطينية، بل إنها تحمل أيضاً مسؤولية خاصة عن المصير النهائي لهذه القضية. لذلك لا يمكن تحقيق أي حل نهائي للصراع العربي الاسرائيلي بدون الرضا السوري عن بنوده.

سورية واسرائيل: مبدأ "التوازن الاستراتيجي"

بالإضافة إلى الجذور السياسية والايديولوجية لموقف سورية من الصراع العربي - الاسرائيلي، فإن هناك بعض الاعتبارات الحيوية. فهناك

أولاً نزعة طبيعية نحو التنافس على القوة والنفوذ الاقليميين بين دولتين قويتين ومتجاورتين جغرافياً. لا تتبع النزاعات السورية - الاسرائيلية من خصوصية الرسالة المتبناة والدور الذي رسمته سوريا لنفسها فقط، بل تتبع أيضاً، وبالقدر نفسه، من التعدي الضاغظ لكيان غريب وديناميكي على دائرة نفوذ سورية الطبيعي.

ثانياً، إن الادراك السوري للتهديد الاسرائيلي القوي والمباشر لكل من الأمن القومي لسورية والأمن القومي العربي، قد تفاقم منذ الهزيمة العربية في عام ١٩٤٨ بفعل الفجوة المتزايدة الاتساع في توازن القوى لصالح اسرائيل - التي وصلت إلى حد امتلاك اسرائيل لزرسانة نووية فتاكة لامثيل لها عربياً.

وضعت حرب ١٩٦٧ دمشق كهدف سهل ضمن مدى رماية الجيش الاسرائيلي، وزادت بشكل عام المخاوف السورية من نزعة اسرائيل العدوانية التوسعية ونزوعها إلى الهيمنة على العمق العربي السوري وتفتيته. وقد تضخم التهديد الاسرائيلي بعد حرب ١٩٩٧، بفعل التحالف الأميركي الاسرائيلي المتنامي، وظهور الولايات المتحدة كمورد وحيد للأسلحة المتطورة إلى اسرائيل، والدور الاسرائيلي الواضح كضامن بالوكالة للمصالح "الامبريالية" الأميركية في المنطقة. إن التكافل الاسرائيلي - الأميركي قد ساعد أيضاً في تقوية العلاقة الاستراتيجية الموازية لسورية مع الاتحاد السوفييتي (بالرغم من أنه كان تديراً حذراً من الأسد أن هذه العلاقة لم تتجسد بمعاملة حتى ١٩٨٠). فمع الاتحاد السوفييتي وجدت سورية موقفاً أيديولوجياً مشتركاً ضد الولايات المتحدة الامبريالية والغربية، لكن ربما كان الأهم من ذلك أنها وجدت ثقلاً سياسياً

وعسكرياً حيويًا موازنًا للقوة الكبرى المناهضة وعمالئها المحليين بمن فيهم إسرائيل وأطراف أخرى في المنطقة.

إن الحاجة إلى إصلاح الخلل في التوازن الاستراتيجي الذي خلقه انتصار إسرائيل في عام ١٩٦٧ وروابطها التي تقوى باستمرار مع الولايات المتحدة قد بقيت الشاغل المركزي لسورية حتى أوائل التسعينات. لذا يمكن النظر إلى مبدأ سورية في "التوازن الاستراتيجي" وتحالفها النهائي مع إيران كجزء من حملة معززة من سورية لاحتواء أو لردع إسرائيل وإيجاد بيئة استراتيجية أكثر ملاءمة لنفسها في المنطقة.

لقد تم تطوير مبدأ "التوازن الاستراتيجي" عقب خروج مصر من الصراع في أواخر السبعينات، وكان يؤمل من هذا التوازن على افتراض أن سورية ستحمل حينها العبء الأكبر لأية مواجهة عسكرية مستقبلية مع إسرائيل نظراً لموقعها الجيوستراتيجي باعتبارها القوة العربية الكبرى على خط المواجهة. بمعنى من المعاني، تطلب الأمر جهداً متواصلاً لبناء وتطوير القدرات العسكرية السورية، بما في ذلك الحصول على الصواريخ بعيدة المدى والقدرات والرؤوس الحربية الكيميائية الموجهة إلى العمق الإسرائيلي، وعلى مستوى آخر احتاج الأمر إلى تقوية موقف سورية السياسي وردعها العسكري لإسرائيل من خلال المحافظة على روابط وثيقة مع الاتحاد السوفيتي مصدرها الوحيد للأسلحة المتطورة.

وبالقدر ذاته، فإن "التوازن" كان بحاجة إلى المحافظة على السيطرة التامة على الوضع في لبنان، خاضرة سورية اللينة، وتوسيع علاقات سورية الإقليمية وتحالفاتها وتطوير أية نقاط ضعف ممكنة جديدة ضد إسرائيل للتعويض عن خسارة مصر. إذا أخذنا بالاعتبار حالة العلاقات بين حزبي

البعث (في سورية والعراق) والعداء الشخصي بين الأسد وصدام حسين، وبرغم بعض المحاولات الشكلية لتحقيق المصالحة السورية - العراقية، فإن سورية تيقنت بمحدودية الآفاق لآحياء "الجهة الشرقية" لتعديل الخلل الاستراتيجي الحاصل لصالح اسرائيل. إن الشريكين الاقليميين الآخرين المحتملين القادرين على تقوية سورية كانا ايران والعربية السعودية. لذلك يبدو أن الثورة الايرانية والعلاقات النامية مع ايران قد قوّت الذراع السياسي لسورية وزودتها بما يعوض عن خسارة القوة والنفوذ المصريين.

وفي الوقت ذاته، استمرت سورية في إعطاء وزن خاص لعلاقاتها مع العربية السعودية ولو بسبب المساعدة المالية السعودية على الأقل (والتي تم إقرارها في قمة بغداد ١٩٧٨ كدعم لـ "جهة الصمود والتصدي" بقيادة سورية) والدعم السياسي السعودي الذي ساعد في إضفاء الشرعية على دور سورية اللبناني في الساحة العربية كما تمثل بقمة الرياض ١٩٧٦ واتفاقات الطائف اللاحقة في عام ١٩٨٩. وبالرغم من أن الصلة السورية - السعودية بقيت قوية طوال فترة أواخر السبعينات وكل فترة الثمانينات إلا أن إدراك سورية لايران كشريك محتمل قد تشوش كثيراً بفعل الغزو العراقي لايران، كما أن ثقتهما بقدراتها العسكرية وبقيمة "المظلة" السوفيتية الاستراتيجية قد اهتز بعنف بفعل تظاهرة التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية المتقدمة فوق وادي البقاع في حزيران ١٩٨٢. فبعد ١٩٨٢ استمرت سورية في بذل جهود هائلة لتطوير وتحديث قواتها المسلحة، لكن "التوازن" الفعال بمعنى الائتلاف الحربي الموجه من سورية، أو المظلة الواقية السوفيتية الموثوقة أو القدرة الهجومية الكاملة من طرف واحد (أو أي تشكيلة مما ذكر أعلاه) أضحت إمكانية غير قابلة للحياة بشكل

متزايد. وفي أواخر الثمانينات، سددت الضربة الأخيرة لهذا المبدأ بفعل تضافر الضعف الاقتصادي السوري والفجوة التكنولوجية الاسرائيلية التي لا يمكن سدها وعدم الرغبة السوفيتية في الاستمرار في التعهد بتمويل المطامح العسكرية الكبرى لسورية.

مع ذلك، فإن عوامل "التوازن" الملائمة لوضع سورية الدفاعي والرادع الأحادي الجانب، وخصوصاً قدراتها الحربية من الصواريخ بعيدة المدى والرؤوس الحربية الكيميائية، قد بقيت في صميم فهمها الاستراتيجي الإجمالي للصراع مع اسرائيل. إن مفصل الموقف العسكري السوري الحالي يكمن في الشكل السليبي "للتوازن" القائم بشكل أقل أهمية على التكافؤ العسكري العام (أو توازن سلاح السلاح) مع اسرائيل ولكنه يعتمد أكثر على مأزق استراتيجي يكون فيه الفعل الهجومي الاسرائيلي - حتى ولو أمكن إلحاق الهزيمة العسكرية بسورية - بضمن غير مقبول من وجهة نظر اسرائيلية. لقد تم اختزال "التوازن" في الجوهر إلى نمط سوري لاحتواء التفوق الاسرائيلي. إن القدرة على رفع كلفة أي هجوم تبدأه اسرائيل إلى ما يتعدى ماتقبله اسرائيل قد أصبحت حجر الزاوية لرؤية سورية للحرب والسلام في المنطقة. ضمن سياق محدودية القدرة الاسرائيلية بتحمل الخسائر، فإن سورية قد أصبحت قادرة على امتصاص التغيرات السلبية عموماً في محيطها الاستراتيجي منذ كامب ديفيد وتستمر في الوقت نفسه في البحث عن حل سياسي للصراع. إن إدراك سورية لقدرتها على المساومة وبالتالي إيمانها بقابلية العملية التفاوضية المطلقة للحياة إنما هو نابع إلى حد كبير جداً من ثقتها بقدراتها الدفاعية والردعية، ولهذا الغرض استمرت في السعي إلى تعزيز قدرتها على المساومة بشكل جيد جداً بعد

بدء المسار السوري - الاسرائيلي في مدريد. وعلى افتراض أن المواجهة العسكرية العربية - الاسرائيلية لا تمتلك أي معنى واقعي راهناً أو في المدى المنظور تتجاوز إمكانية حدوث صراع سوري - اسرائيلي، فإن إدراك سورية لقيمة موقفها العسكري الخاص قد تعزز. وبالتالي فإن الثمن السياسي الذي ستسعى سورية للحصول عليه مقابل إنهاء هذه المواجهة التاريخية، يجب أن يكون ثمناً مرتفعاً.

١٩٧٣ وما بعدها: المقاربة السورية للتسوية

لطالما طرحت سورية في ظل قيادة الأسد إمكانية حل سياسي للصراع مع اسرائيل. وعلى النقيض من الاتجاه البعثي قبل الأسد نحو "الاشتراكية العلمية" مع التشديد على "حروب التحرير الشعبية" كوسيلة لمواجهة اسرائيل، فقد خضعت السياسة السورية في ظل الأسد لعملية تطور براغماتي تدريجي ومستمر. في وقت مبكر يعود لعام ١٩٧١ (ومرة أخرى في عام ١٩٧٢) أرسل الأسد إشارة برغبته في القبول بحل سياسي قائم على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ مشروطاً انسحاباً اسرائيلياً كلياً وتلبية الحقوق الفلسطينية.

لقد كانت حرب ١٩٧٣ بالنسبة للأسد والسادات مقدمة ضرورية لتحقيق تسوية "مشرفة" مع اسرائيل بغض النظر عن ثمنها. في عام ١٩٧٤ كان الأسد يرغب في اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. وفي موازاة القبول السوري الرسمي بقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وسابقه رقم ٢٤٢، استجاب الأسد بشكل إيجابي للمسااعي الأميركية المتجددة للوساطة في الشرق الأوسط. وقد شكّل هذا تغيراً هاماً في السياسة السورية، فقد دلّ بوضوح، أولاً، على رغبة سورية في الدخول في ارتباط دبلوماسي قوي مع الولايات

المتحدة بالرغم من الخلافات السياسية والايديولوجية بين الطرفين - وهو موقف لم يتغير من حيث المبدأ من طرف الأسد منذئذ. ثانياً، لقد أظهر ذلك استعداد الأسد للدخول في ترتيبات عملية مع اسرائيل على الأرض كما تمثل ذلك بفك الارتباط (فصل القوات) في الجولان عام ١٩٧٤ الذي التزمت به سورية بشكل مثير للشكوك على مدى العقدين الماضيين.

ثالثاً، لقد كشف عن صفة مميزة هامة لصنع القرار لدى الأسد، وهي تحديداً قدرته على السعي من أجل تحقيق مصلحة سورية الوطنية التي يرتبها بغض النظر عن احتمال ظهور عوامل خارجية معيقة أخرى. في هذا السياق، فإن علاقة سورية الوثيقة جداً مع الاتحاد السوفيتي لم تمنع تعاطي الأسد الحميم مع سياسات هنري كيسنجر القائمة على استبعاد الاتحاد السوفيتي، ولا الاستقبال الفريد للرئيس نيكسون في دمشق في حزيران من عام ١٩٧٤ بعد أشهر قليلة فقط من التدمير الذي حل بسورية بواسطة أنظمة الأسلحة الأميركية أثناء حرب تشرين ١٩٧٣.

في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ مباشرة، اتبعت كل من سورية ومصر سياسة متشابهة من فك الارتباط العسكري التدريجي (خطوة خطوة)، وتعاونت كلتاهما بشكل كبير مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص والتزمتا علناً بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ على شرط أن يتبع ذلك جلاء كلي عن الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧.

ولكن، خلافاً للسادات الذي سرعان ماتحول بشكل شبه حصري كشريك وحليف أميركي فاعل، وفي النهاية بشكل مباشر لإسرائيل ذاتها، فإن الأسد كان يؤمن بأن دور الاتحاد السوفيتي لا يمكن الاستغناء عنه من

وجهة نظر سورية عربية كمورد للسلاح وكتقل موازن للولايات المتحدة. كما كان يؤمن بأن المؤتمر الدولي ضروري لحدوث تسوية بالتفاوض. في أواخر السبعينات وفيما كانت سورية منهمكة كلياً في لبنان، فإن فكرة المؤتمر الدولي التي كانت بالغة الأهمية للموقف الدبلوماسي لسورية بعد ١٩٧٣ اختفت تماماً من جدول الأعمال الأميركية والاسرائيلية والمصرية.

إن زيارة السادات إلى القدس في تشرين الثاني من عام ١٩٧٧ والتحركات المصرية اللاحقة باتجاه سلام منفصل مع اسرائيل قد سددت ضربة قوية قاصمة لاستراتيجية سورية السياسية - الدبلوماسية بعد ١٩٧٣ واستعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في البحث عن التسوية. ومما فاقم إحساس سورية بالخيانة المصرية للقيم العربية، شعورها بازدياد عدم الأمان والمراوغة الأميركية. من وجهة نظر سورية، فإن تكريس الولايات المتحدة لنجاح المحادثات المصرية - الاسرائيلية جاء على حساب اهتمامها المزعوم بتسوية أكثر شمولية، وتجسد جلياً بعدم رغبة أو عجز أمريكا عن طريق الخروج عن سياسة الاتفاقات العربية الاسرائيلية الجزئية والمنفصلة المزعزعة للاستقرار بشكل خطير. ومع مجيء إدارة ريغان، فإن رؤية أميركا لسورية كوكيل سوفياتي قد حطمت تقريباً الآمال التي لاحت لفترة قصيرة خلال رئاسة كارتر بأي تفاهم أميركي - سوري مجدداً. وعندما تطورت الرابطة السياسية - الايديولوجية و"الاستراتيجية" لإدارة ريغان مع حكومة الليكود، فإن الفهم السائد في الولايات المتحدة واسرائيل خلال فترة طويلة من الثمانينات تركّز على تأمين إبعاد سورية عن العملية السلمية بدلاً من أي مسعى آخر لإعادة دمج مصلحتها في التسوية.

إن قوة الدفع الرئيسية للسياسة السورية طوال هذه الفترة كانت دفاعية إلى حد كبير: فحتى أواسط الثمانينات كان هدف سورية الأول هو منع المزيد من الرذات العربية على خطى السادات. إن محاولة تحريك استجابة عربية جماعية راديكالية عبر "جبهة الصمود والتصدي" والتقارب القصير الأمد مع العراق (١٩٧٨-١٩٧٩) والتورط المحفوف بالخطر في لبنان وتصعيد التوتر من حين لآخر مع الأردن (كما في عام ١٩٨٠) والخلاف المستمر مع منظمة التحرير، والتحالف مع إيران، كل ذلك عكس هذا الفهم الطاعني. وفي موازاة ذلك كان هناك عزم سوري على عدم الخضوع لأي إملاءات أميركية - إسرائيلية بخصوص التسوية. وكان القصد من وراء استعداد سورية لمواجهة الولايات المتحدة في لبنان بعد عام ١٩٨٢، التعبير عن مقاومة التدخل الأميركي المباشر في ساحتها الخلفية والتأكيد على عدم صواب محاولة إعادة تشكيل المنطقة ضد إرادة سورية. ولكن بالرغم من التوترات الأميركية - السورية فإن الأسد لم يفقد رؤيته لحقيقة أن الولايات المتحدة هي صانع السلام الخارجي القيادي في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، وحتى عقد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، فقد سعت سورية لتحقيق اعتراف الولايات المتحدة وإسرائيل بثقلها ووضعها الإقليميين كشرط مسبق لتسهيل عملية السلام العربية - الإسرائيلية. لذلك، فإن رسالتها الرئيسية قد بقيت ثابتة: لا يمكن لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تتقدم إلا بموافقة سورية؛ فبدونها لا يمكن أن يوجد أمل بتسوية دائمة.

خطة فهد، خطة ريغان وقمنا فاس

يمكن فهم موقف سورية في مستهل عملية السلام في مدريد بشكل أفضل بتتبع تطور السياسة السورية إزاء التسوية منذ عشية الغزو

الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢. لقد شهد العقد ١٩٨١ - ١٩٩١ بعض المعالم الهامة على الطريق إلى مدريد التي تقدم وسيلة ناجعة لمقارنة موقف سورية ومقابلته مع موقف حليفها خلال هذه الفترة، أي جمهورية ايران الإسلامية. ففي حين برز قدر من التداخل والتفاعل بين الحليفين، فإن الموقفين السوري والايرواني حول مختلف المقترحات المتعلقة بالتسوية في الشرق الأوسط مابين خطة فهد/ قمبي فاس ١٩٨١ - ١٩٨٢ ومؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، فيما يبدو أنهما يعكسان المصلحة القومية والهدف السياسي لكل منهما بشكل مستقل أكثر مما يعكسان أي هدف أو غرض مشترك ثابت.

في الأعقاب المباشرة للغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ وجدت الولايات المتحدة منفذاً للاعتماد على النجاح الاسرائيلي الظاهر بعدئذ في هزيمة كل من منظمة التحرير وسورية في لبنان. كانت النتيجة أول مسعى أمريكي جدي لإنشاء هيكلية من أجل تسوية شاملة في الشرق الأوسط منذ اتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٩.

إن خطة ريغان المعلنة في الأول من أيلول ١٩٨٢، أي بعد أيام فقط من جلاء منظمة التحرير عن بيروت وقبل مجازر صبرا وشاتيلا، قد أعادت تأكيد التزام الولايات المتحدة باتفاقية كامب ديفيد ولكنها أضافت أيضاً مقومات هامة جديدة تتعلق بالوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. فلأول مرة أعلنت الولايات المتحدة رسمياً في بيانها معارضة كل من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة واللاحاق الاسرائيلي، ودعمها لشكل ما من الارتباط بين الضفة الغربية وغزة والأردن.

بدافع من بعض التقديرات الاسرائيلية المبكرة المفرطة في التفاؤل للاستعداد الفلسطيني للتحرر من سورية والمضي نحو الخيار الأردني، فإن مبادرة ريغان كان الهدف منها أساساً هو الأردن والفلسطينيين. عند هذا المفصل، كان الموقف الأميركي إزاء سورية محكوماً باعتبارات الحرب الباردة. وانسجاماً مع خط العداء السياسي - الايديولوجي الراسخ لإدارة ريغان نحو سورية عندئذ باعتبارها "وكيلة للسوفييت"، وعلى مقدمة أن الغزو الاسرائيلي للبنان قد قلص بشكل خطير القدرة السورية - السوفييتية على صد أي تحرك باتجاه التسوية، فإن سورية قد أخرجت من العملية برمتها. لذلك لم تتم استشارة الأسد من قبل الولايات المتحدة قبل الاعلان عن المبادرة الجديدة، ولم تراع المصالح السورية في بنودها، ولم تظهر كلمة واحدة في الخطة فيما يتعلق بمستقبل الاحتلال الاسرائيلي للجلولان. بالنسبة لسورية، بدت خطة ريغان على انها استكمال لـ "مؤامرة كامب ديفيد" عن طريق المضي خطوة أخرى باتجاه اتفاقية عربية - اسرائيلية منفردة يتم فرضها بالقوة على الفلسطينيين عن طريق منظمة تحرير فلسطينية ضعيفة وانهزامية بالارتباط مع الملك حسين الدائم الانتهازية.

إن حق الفلسطينيين في دولتهم الفلسطينية المستقلة قد أنكرته الولايات المتحدة التي استمرت في تجاهل قرارات الأمم المتحدة إضافة إلى المثل العليا لغالبية دول العالم" (كما كان يتردد في الخطاب الرسمي السوري الشائع) حول هذه القضية. وبالرغم من ذلك فإن ردود الفعل السورية الأولية لخطة ريغان كانت مدروسة وحذرة ووصلت بشكل متقن إلى أقل من الرفض الكامل. وفي حين أن رفض اسرائيل المبكر للخطة جعل من غير السليم وغير الضروري تكتيكياً بالنسبة لسورية أن تلزم نفسها بطريقة مماثلة، فإن سورية

كانت مدركة بشكل حاد للضغوط المحيطة بها في أعقاب حرب لبنان مباشرة والمزاج العربي العام الناجم عنها.

وبالتوازي مع خطة ريغان، فإن حرب لبنان قد حثت غالبية الكتلة العربية "المعتدلة" (بما فيها السعودية، المغرب، منظمة التحرير، الأردن، وفي تلك المرحلة - العراق) على المطالبة باستجابة عربية جماعية لمسألة التسوية مع إسرائيل. وعلى خلفية هذا الاعتبار دُعي لاجتماع قمة عربية في فاس بالمغرب في منتصف أيلول ١٩٨٢، بعد وقت قصير من إعلان مبادرة ريغان. وتم اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة في فاس. وقد ظهر اجماع عربي واسع بخصوص التسوية السياسية مع إسرائيل تجسّد في كل من إعلان المبادئ وبرنامج عام للعمل. ولأول مرة منذ ١٩٤٨ قبلت الدول العربية بشكل جماعي ورسمي تقسيم فلسطين وبالتالي وجود إسرائيل استنتاجاً بشرط:

أ - أن تنسحب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧؛

ب - إزالة المستوطنات الموجودة على هذه الأراضي.

ج - انشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

في مقابل ذلك، تقبل الدول العربية بترتيبات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة بوضعها تحت وصاية الأمم المتحدة إلى حين إكمال الانسحاب الاسرائيلي. والأهم من ذلك "ضمان" مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السلام لكافة الدول في المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة".

إن موافقة سورية على هذه البنود من أجل التسوية في أيلول ١٩٨٢ يمكن مقارنتها ومقابلتها برفضها الشديد لمجموعة مماثلة جداً من البنود من

أجل التسوية مع إسرائيل قبل ذلك بسنة فقط. وبتحريض من منظمة التحرير الفلسطينية، عمد ولي العهد السعودي، الأمير فهد، في تشرين الثاني ١٩٨١، للمطالبة بإلحاح بعقد قمة عربية على أن تعقد في فاس أيضاً وذلك من أجل تبني ما كان يناقش تحت اسم "مشروع فهد". إن أهمية هذه الخطة لم تتبع فقط من طبيعة الاقتراح ذاته بل تتبع أيضاً من حقيقة تبنيها من قبل سلطة عربية قيادية معتدلة كانت معروفة حتى حينه بتحفظها الدبلوماسي إضافة إلى روابطها الوثيقة بالولايات المتحدة. اقترح المشروع اتفاقية الأرض مقابل السلام مع إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كأساس لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. وبالرغم من أن سورية قد تمت استشارتها من قبل السعودية قبل الدعوة إلى اجتماع القمة، فإن الأسد قد عطل الاجتماع بشكل مدروس جيداً وذلك بالإعلان عن قراره بعدم الحضور قبل ساعات قليلة فقط من موعد التّمام جلسته الأولى.

كان يبدو أن هناك قليلاً من الشك بأن الغزو الإسرائيلي للبنان قد سهل استجابة سورية لمؤتمر فاس الثاني في مقابل القمة المجهضة في عام ١٩٨١.

في الحالة الأولى، كان ينظر إلى خطة فهد من قبل سورية، إلى حد كبير، كمحاولة من منظمة التحرير للالتفاف عليها عن طريق السعوديين بتغاضٍ ممكن من الولايات المتحدة. بقاء منظمة التحرير إلى حد كبير ضمن دائرة نفوذ سورية المباشر في لبنان، فإن فكرة "القرار الفلسطيني المستقل أو المبادرة على هذا الصعيد" (مع أنها قد ألغيت دفعة واحدة) كانت غير مقبولة بالنسبة للأسد كقضية مبدأ تقريباً. في الوقت نفسه قد يكون الأسد شعر بأنه سيقع تحت ضغط الأطراف العربية الأخرى في

القمة بخصوص علاقته الحديثة النشوء مع ايران. وبالنظر الى وجود مصلحة سورية في تغذية هذه العلاقة والآمال الكبيرة التي لا تزال قائمة من قبل سورية بخصوص الابعاد الاستراتيجية للثورة الايرانية، فإن تردد الأسد في إغضاب ايران أو التقليل من تأثير ورقته الايرانية كوسيلة لتحقيق النفوذ في الساحة العربية هو أمر مفهوم. وبالقدر نفسه، فإن ثقة سورية بقدرتها على فرض وزنها الاقليمي على كافة الأطراف المعنية والحصول على ثمن مقابل اتجاهها الرافض (أي الحصول على مساعدات متزايدة من دول الخليج) كانت لا تزال متينة حتى عام ١٩٨١.

لقد تغير الكثير من ذلك في أعقاب حرب لبنان مباشرة. من ناحية، فإن طرد منظمة التحرير من لبنان؛ ويا للمفارقة كان قد حررها، من الوصاية السورية المباشرة. والأهم من ذلك، أن سورية استطاعت الآن أن تحول موقفها ليصب في رد عربي جماعي لخطة ريغان بدلاً من ظهور مبادرة عربية منفردة. لذلك تم تصوير مؤتمر فاس الثانية من قبل سورية باعتباره رد فعل قومي عربي ضروري على الشروط غير المقبولة التي أطلقتها الولايات المتحدة من أجل التسوية، وعلاوة على أنه جاء إثر التصدي السوري المنفرد ضد الثقل التام للآلة العسكرية الاسرائيلية. إن الحرب اللبنانية في حزيران ١٩٨٢ قد أثبتت بشكل قاطع أن لا الدول العربية ولا الاتحاد السوفيتي (حليف سورية الاستراتيجي ظاهرياً) كانت راغبة في أو قادرة على تقديم أي دعم فعال لسورية عندما تقع تحت التهديد العسكري المباشر من قبل اسرائيل.

إن الاستعداد المعلن للبحث عن حل "عادل" ضمن الإجماع العربي السائد في الوقت الذي يتم فيه البحث عن تعزيز كلاً من القدرة الدفاعية

والموقف التفاوضي عبر تحقيق "التوازن الاستراتيجي"، كان ينظر إليهما على أنهما أفضل خيارات الأسد بعد حزيران ١٩٨٢. لذلك فإن قبول سورية بفاس - ٢ - في مقابل رفضها لمشروع فهد ١٩٨١ كان له علاقة أقل بمضمون مقترحات السلام ذات الصلة وله علاقة أكثر بسياقها السياسي والاستراتيجي المفهوم.

إن ردود ايران على مبادرة فهد وخطة ريغان وقرارات مؤتمر فاس الثاني هي أمثلة توضيحية لدراسة ردود أفعالها نحو التطورات في عملية السلام وعلاقاتها مع سورية. فقد كانت إدانتها الايديولوجية لكل المبادرات الثلاثة عنيفة ومطلقة. وهاجمت خطة فهد كقضية مبدأ وكتعبير عن سوء نية أولئك الذين دبروها ودعموها. بالنسبة للايرانيين، كانت المبادرة خيانة سافرة لكونها اعترافاً غير مباشر بإسرائيل (العدو الصهيوني). وعلى صعيد آخر، فقد تم توجيه الرد على المبادرة بشكل مدروس لدعم أهداف السياسة الخارجية الايرانية. إن الخطة التي تعكس التنافس الاسلامي السعودي - الايراني الشديد إضافة إلى الخلافات حول الحرب الايرانية - العراقية قد أتاحت لإيران فرصة هامة لعرض عضلاتها في الخليج وممارسة الضغط على السعودية، لذلك فقد هوجمت الخطة هجوماً حاداً باعتبارها خيانة سعودية للإسلام.

عندما انتهت قمة فاس الأولى، وسط أجواء الانقسامات، بدت ايران سعيدة في إدعاء شرف إحباط خطة فهد؛ فقد أصدرت وزارة الخارجية الايرانية بياناً جاء فيه أن ايران "تعتبر فشل القمة العربية انتصاراً كبيراً للمجتمع الاسلامي والمقاتلين الصامدين في فلسطين وهزيمة مذلة لرؤساء الدول الدمى الذين باشروا الاتفاق مع الصهيونية". أما

رفسنجاني، الناطق باسم البرلمان الايراني آنذاك فقد سار أبعد من ذلك وعزى فشل المبادرة إلى تدخل الخميني المباشر وتحذيراته ضد خيانة الإسلام. مع ذلك، فمما يلفت الانتباه أنه وبخ قادة الأقطار العربية الإسلامية لفشلهم في اقتراح خطة معاكسة من شأنها أن "تنقذ اللاجئين الفلسطينيين". ودعا إلى تحرك عسكري من قبل هذه الأقطار؛ لكنه لم يحدد طبيعة مساهمة ايران الخاصة في هذه القوة.

لقد مثل مشروع فهد أول تطور جوهري ممكن في عملية السلام العربية - الاسرائيلية منذ الثورة الايرانية. وبالرغم من أن التحالف السوري - الايراني لم يكن معلناً رسمياً بعد، فقد شكّل هذا المشروع بعض الأسباب المشتركة - وليس المتماثلة بالضرورة - مدعاة للقلق. وبالرغم من أن سورية لم تكن معادية بقدر ايران لفكرة التسوية، فإن أيّاً من الطرفين لم يشعر أنه مرغّم في هذه المرحلة على التصفيق لمبادرة لم تكن مصممة أو متخذة مبدئياً لدعم نزعاتهما الايديولوجية ومصالحهما السياسية. بالنسبة لسورية وايران كان مشروع فهد تحدياً سياسياً وأيديولوجياً بقدر ما هدد بإضعاف موقفهما عن طريق فرض إيقاع وطبيعة التسوية مع اسرائيل أو عن طريق تقوية العناصر الاقليمية الأخرى كالسعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية على حسابهما.

إن إدراك التواطؤ الأميركي في الخطة قد غذى أيضاً الشكوك السورية والايرانية حول مصدرها وغرضها. فقد تلوّن الموقف الايراني من مشروع فهد بتحفظ سورية وإفسادها الأخير للمبادرة في آخر المطاف، ولكن في حين أن الرفض الايراني ربما يكون قد تأجج بفعل رد فعل

سورية السلي، فإن موقف أي من القطرين من المشروع لا يمكن رده أساساً إلى الآخر.

يمكن النظر إلى التفاعل بين الطرفين في ضوء أوضاع إلى حد ما بعد خطة ريغان وفاس الثاني. فقد كان موقف ايران الأيديولوجي قاسياً مرة أخرى. قبل الدعوة إلى القمة الفعلية، حذر الخميني مرة أخرى الأطراف العربية من تبني خطة ريغان واقترح أن ايران يمكن أن "تعاقب" أقطار الخليج التي فعلت ذلك.

هاجمت وزارة الخارجية الايرانية القمة باعتبارها "لا تزال تحمل وصمة مؤامرة العام السابق (خطة فهد) بالاعتراف بالنظام الصهيوني.. وقد ناشدت البلدان الاسلامية والتقدمية "بوضع حد للنظام الصهيوني بالجهاد".

بالنسبة لايران، فإن مجرد إدراج خطة ريغان على جدول أعمال القمة العربية كان "انحرافاً كبيراً عن أحلام الفلسطينيين". مع ذلك، فإن الانتقاد الايراني لمؤتمر فاس الثاني كان محدوداً نسبياً بالمقارنة مع الهجوم الضاري على مشروع فهد قبل ذلك بعام. وكما هو الحال مع مشروع فهد، فإن ايران صعدت هجماتها الكلامية على الأهداف التي كانت تشعر أنها الأكثر انكشافاً، وخاصة العربية السعودية ودول الخليج، ولكن الجدير بالملاحظة أنها لم تهاجم سورية بشكل مباشر بسبب التزامها بقرارات القمة مفضلة تسديد انتقاداتها لأولئك الذين فعلوا ذلك بشكل عام. بعد أيام فقط من قمة فاس، فإن مجزرة الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في لبنان قد أمدت وزارة الخارجية الايرانية بالبرهان المثالي للطعن في مقررات فاس، فقد أشارت الى "إن النظام الصهيوني المستمر في استراتيجيته في احتلال الأراضي من النيل الى الفرات لا يتوقف لحظة. وإن

جهود المساومة مثل مؤتمر فاس سوف تقابل دائماً بمثل هذه الردود (أي مجزرة الفلسطينيين) من قبل الصهيونية".

مع ذلك، وفي مقابل الدعوات من أجل "إعدام" فهد في تشرين الثاني ١٩٨١، اتخذت ايران موقفاً معتدلاً للهجة بشكل مميز ضد سورية وقيادتها في أيلول ١٩٨٢..

تبدو رؤية ايران لمبادرة فهد في الواقع مختلفة جوهرياً عن رؤيتها لقمة فاس الثانية. فالمعارضة الايرانية لقمة فاس الاولى كانت غير إشكالية وكانت بدون ثمن، نظراً لأنها تطابقت جيداً مع استجابة سورية المعادية لها، وفي موعد انعقاد مؤتمر فاس الثاني فإن التحالف السوري - الايراني الذي تمخض عنه اتفاق آذار ١٩٨٢ الاقتصادي والعسكري قد واجه ايران بخيار أصعب. فالسكوت التام قبل التطورات الدرامية في فاس كان مستحيلاً من الناحية السياسية والايديولوجية. في ذات الوقت فإن الهجمات المنفلتة على سورية كان من الممكن أن تدمر العلاقات الثنائية الحساسة بين الدولتين وبالتالي أن تفقد ايران حليفها المهم الوحيد في العالم العربي، بالإضافة إلى فقدانها لمنفذها الوحيد إلى لبنان. ولكن ربما كان من المهم أكثر أن القمة العربية في فاس كانت فرصة ممكنة لمصالحة الأسد - صدام، لذا، وفي سياق متابعة الحرب الايرانية بنشاط إلى داخل الأراضي العراقية فإن الكلفة السياسية والاستراتيجية للخلاف مع سورية ستكون باهظة.

في الواقع، وفي رسالة محتملة غير مباشرة إلى ايران، قام الأسد بلقاء صدام لفترة وجيزة في فاس، رغم أن اللقاء لم يتمخض عن نتيجة ملموسة. يأتي مأزق ايران عبر رد فعلها التفصيلي على قرارات قمة فاس. إن إدانة وزارة الخارجية الايرانية المباشرة للموقف العربي من اسرائيل كان موازياً للتجاهل

المريب لأية إشارة إلى قرار القمة - وبتأييد من سورية - حول الحرب العراقية - الإيرانية. ففي إشارة واضحة إلى إيران، فإن القرار قد ألزم المشاركين في القمة "بالدفاع عن كافة الأراضي العربية واعتبار أي عدوان ضد أي قطر عربي بمثابة عدوان ضد كافة الأقطار العربية". كما طالبت القمة بالقدر نفسه كافة الدول بعدم تشجيع استمرار الحرب. إن الهجوم الإيراني على الموقف العربي من إسرائيل كان من الممكن تعميمه بين البلدين. لكن الإشارة إلى الإذعان السوري في قرار مضاد لإيران تحديداً كان من الممكن أن يكون محرّجاً داخل إيران، إضافة إلى كونه يحشر سورية في زاوية حرجية.

مع ذلك، فإن تحفظ إيران لا يبدو أنه كان مسلماً به من قبل سورية. فلتهدئة المخاوف الإيرانية وتعزيز مصلحة سورية في الحفاظ على التحالف، أرسل الأسد أحمد أسكندر أحمد وزير الإعلام السوري كمبعوث شخصي له إلى طهران "لينقل إلى قيادة الثورة الإسلامية في طهران وجهات نظرها بخصوص عمل ونتائج المؤتمر (مؤتمر فاس)". في طهران أكد أسكندر أحمد على دعم سورية للثورة الإسلامية ضد "أعدائها الداخليين والخارجيين" وعلى متانة العلاقة بين البلدين، إضافة إلى "تطابق وجهات نظرهما" بخصوص مؤتمر فاس وجدول أعماله. وقد أشار أسكندر أحمد في جلسة خاصة لمحاوريه الإيرانيين إلى أنه لا ينبغي أن ينظروا بعين القلق المبالغ فيه لقبول سورية بقرارات فاس نظراً لأن سورية مقتنعة بأن لا شيء سيعدهما عن بعضهما البعض، وأن مشاركة سورية في القمة كانت ضرورية لمنع الأطراف العربية الأخرى من تقديم المزيد من التنازلات لإسرائيل.

وفي تصريح علني، وإشادة عالية ربما كان المقصود منها إعادة تطمين الإيرانيين بالالتزام السوري بالعلاقة، أكد أحمد أسكندر أحمد وزير الإعلام

السوري بأن سورية "تعتبر الثورة الايرانية الحدث الأهم في النصف الثاني من القرن العشرين". وفي تلخيص دقيق للتقدير السوري لأهمية الثورة الايرانية أضاف اسكندر أحمد أنها "قد حولت الشعب والمقدرات الايرانية من التحالف مع اسرائيل وأعداء العرب إلى حليف للعرب المناضلين ضد الصهيونية والامبريالية الأميركية من أجل تحرير القدس المقدسة". من أجل تهدئة الحساسيات الايرانية فقد أنكر اسكندر أحمد علناً أن يكون اللقاء القصير بين الأسد وصدام ذا أهمية أو مضمون سياسيين، واعتبر سورية في صف مباشر مع ايران ضد العراق مشدداً على التعارض الأساسي للمصالح بين النظامين البعثيين "نحن في صراع مع النظام العراقي الذي يأمل في إزالتنا ونحن نأمل في إزالته بالتأكيد وبالسريعة الممكنة".

اتفاقية منظمة التحرير - الأردن لعام ١٩٨٥

إن كلاً من مؤتمر فاس الثاني وخطة ريغان قد أخفقا كتيبة لمزيج من العناد الاسرائيلي والانشغال الأميركي بالأحداث في لبنان. بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاق أيار ١٩٨٣ السيء المصير بين اسرائيل ولبنان لم يظهر شيئاً من التقدم باتجاه تسوية عربية - اسرائيلية حتى شباط ١٩٨٥. والاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتشكيل وفد مشترك إلى أي مؤتمر دولي مستقبلي حول الشرق الأوسط - قد انهار بسبب اتهامات فلسطينية - اردنية متبادلة في شباط ١٩٨٦ بعد عام واحد من التوصل إليه.

كانت المعارضة السورية للاتفاق الفلسطيني - الاردني واضحة منذ البداية. فقد بدا أن الاتفاق ينذر بمحاولة أميركية أخرى لعقد اتفاقية عربية - اسرائيلية منفصلة على حساب سورية. فلا الدعم المصري للاتفاق ولا تصعيد الصراع الفلسطيني - السوري في لبنان (حرب المخيمات في بيروت

كانت قد بدأت بشكل خطير في منتصف ١٩٨٥) استطاع أن يلهم الشعور بالميل إلى عملية لا تبقى لسورية شيئاً. فقد تم اتهام الاردن بالسعي إلى إكمال اتفاقيات كامب ديفيد "الاستسلامية" وبالتواطؤ مع "زمرة عرفات" "لتجريد منظمة التحرير من موقعها الدولي عن طريق استبدال المنظمة برموز فلسطينية مختارة من قبل النظام الاردني".

في الواقع، تركزت هموم سورية ليس فقط على إمكانية عقد صفقة فلسطينية أردنية مستقلة، بل أيضاً على مستقبل "الوصاية" الأردنية على صنع القرار الفلسطيني، وفي الحقيقة، على مستقبل فلسطين نفسها.

لم تجذ سوريا فكرة الاتحاد الفلسطيني - الاردني (الذي وصفه الاردنيون بشكل خاص باعتباره أقرب إلى الفيدرالية وذلك في محادثاتهم الثنائية مع الولايات المتحدة) نظراً لمصلحتها في امتلاك القول الفصل في التسوية الفلسطينية وتخوفاتها بخصوص وجود محور اسرائيلي - أردني - فلسطيني على خاضعتها الجنوبية. وقد شملت الهموم السورية أيضاً البروز الممكن لحلقة مصرية - اردنية - عراقية نظراً لوجود الروابط الوثيقة بين الأطراف الثلاثة والدبلوماسية الناشطة للرئيس حسني مبارك لصالح العراق.

على مدى عام ١٩٨٥ سعت سورية للتخلص مما يعرف بأنه السعي المخطط لإضعاف موقفها حول التسوية في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن الانهيار اللاحق للاتفاق الاردني - الفلسطيني لا يمكن أن يعزى إلى الضغط السوري وحده، فإن حماس الاردن للمشاركة مع منظمة التحرير قد خمد وقيدت حريتها في الحركة بفعل معارضة سورية الصلبة. النتيجة النهائية للفصل بكامله كانت التحسن المتناقض ظاهرياً في العلاقات الأردنية - السورية وعهداً متجدداً من الركود في عملية السلام.

كان الاتفاق الفلسطيني - الاردني فرصة للتقارب شبه الكامل في وجهات النظر بين طهران ودمشق. وخلافاً لمؤتمر فاس الثاني، لم يكن هناك سبب ظاهر للخلاف بين الطرفين. لدى الاعلان عن الاتفاق قامت طهران بشجبه باعتباره "مراسم جنازة القضية الفلسطينية" واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كمقدمة للاستسلام لاسرائيل.

في وقت لاحق كتب الرئيس الايراني علي خامنئي أيضاً إلى الرئيس الأسد موافقاً على الحاجة إلى "مقاومة العدوان الاسرائيلي ومحاولات تعميم عملية كامب ديفيد". وترافق ذلك بقبول ايران للمشاعر المضادة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعترافها الرسمي "بجبهة الانقاذ" المتواجدة في دمشق والزيارة إلى طهران في آب ١٩٨٥ التي قام بها وفد من الجبهة بقيادة أبو موسى زعيم الجماعة المنشقة عن فتح. ولدى استقباله من قبل رئيس الوزراء الايراني حسين موسوي أعلن أبو موسى أن الزعيم الايراني أدان عرفات باعتباره "خطراً ليس فقط على الشعب الفلسطيني، بل على كافة حركات التحرر الإسلامية". مع ذلك، فقد كان مايشغل ذهن ايران في المقام الأول الحرب مع العراق والحملة الجوية العراقية المتصاعدة ضد المدن ومصبات النفط الايرانية والتي كان لها تأثير مدمر على الاقتصاد. لذلك فإن الدبلوماسية الايرانية كانت منهمكة بشكل عاجل في توسيع اتصالاتها الاقليمية وتقوية شبكة تحالفاتها وتفاهماتها ضد العراق. لهذه الغاية فقد نجحت سورية في تحريك الدعم الليبي لإيران في مؤتمر ثلاثي لوزراء الخارجية في طهران في كانون الثاني ١٩٨٥ وفي اجتماع متابعة عقد في دمشق ضم اليمن الجنوبي في آذار من العام نفسه. ونظراً للموقف

الايديولوجي والسياسي لايران من الصراع العربي الاسرائيلي وانهاكها المباشر بالحرب مع العراق، فإن استعدادها للالتزام الشديد بالخط السوري حول الاتفاقية الفلسطينية - الاردنية يبقى مفهوماً، ولكن رغبتها في إبرام صفقاتها الخاصة ستكون مؤكدة أيضاً. ففي صيف ١٩٨٥ كانت ايران قد باشرت تدشين مشاريع "الأسلحة في مقابل الرهائن" السرية مع اسرائيل والولايات المتحدة موضحة قدرتها على طرح القيود الايديولوجية جانباً عند الضرورة في سبيل المصلحة الوطنية.

بالنسبة لايران، لم تكن هناك حاجة حقيقية للذهاب أبعد من المعارضة السورية للاتفاقية الفلسطينية - الأردنية نظراً للأولوية الأكيدة للالتزام سورية نفسها بذلك ووجود مجال أوسع من التدابير تحت تصرف سورية لممارسة الضغط على مختلف الأطراف المعنية. في الواقع، استطاعت ايران أن تلعب دوراً ثانوياً نسبياً بأن عكست صدى الموقف السياسي لسورية وسلطت الضوء على دعمها للجماعات الدائرة في الفلك السوري مثل "جبهة الانقاذ" الفلسطينية.

لقد كان الدعم الإيراني لسورية مطلوباً ليس فقط في المواجهة مع اسرائيل، بل كثقل موازن للعراق وكقوة مضادة لمصر والاردن، لذلك فقد كان أقل فاعلية كوسيلة لتمزيق الاتفاق بشكل فاعل (في الحقيقة إن حلفاء ايران في لبنان، حزب الله، كانوا يقومون بتخفيف الضغط السوري على عرفات في "حرب المخيمات"). وكان أكثر أهمية كمكون لقوة وتفوذ سورية الاقليميين الشاملين في مواجهة مضاعفات الاتفاق. كانت مكافأة ايران تكمن في مساعي سورية المستمرة لإبقاء الضغط على العراق، وفي

دورها كمخفف لعزلة ايران الاقليمية التامة عبر الاتصال مع ليبيا واليمن الجنوبي.

إن إذعان ايران العام للخط السوري بخصوص التسوية العربية - الاسرائيلية قد تأكد مجدداً في الفصل الحاسم التالي من العملية. فاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية في كانون الأول من عام ١٩٨٧ بدا وكأنه انتزع المبادرة من دمشق واستعاد كثيراً من قدرة منظمة التحرير على فرض نفسها كلاعب رئيسي في الساحة. فبعد المحاولة الثانية حتى ذاك الوقت لاتفاق ثنائي مباشر مع اسرائيل في نيسان ١٩٨٧ (التي يطلق عليها اسم اتفاق لندن بين بيريز والحسين) اتخذ الاردن قراراً بـ"فك الارتباط الاداري والقانوني عن الضفة الغربية" في منتصف ١٩٨٨. لقد بدا أن قرار الاردن قد أخرج المملكة من الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لكن مصلحة سورية في السعي لحصر الاردن أو منعه من متابعة سياسة مستقلة إزاء منظمة التحرير أو اسرائيل ظلت قائمة. وفي الوقت ذاته، فإن نهاية الحرب العراقية الايرانية بشروط مذلة لايران ترك حليفة سورية الاقليمية الرئيسية في موقع ضعيف جداً مما قوض مفهوم سورية الأوسع "للتوازن" وقدرتها على تحويل صلاتها مع ايران لمصلحتها الاقليمية. أما هبة وقوة صدام حسين فلم تبدوان بالمقارنة أكبر.

المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨

إن مساعي الولايات المتحدة لتسريع البدء بعملية السلام على اثر الانتفاضة قد وصلت مرة أخرى إلى طريق مسدود بالاستجابة السلبية إلى حد كبير من الأطراف المحلية (بإستثناء مصر) لمبادرة شولتز في آذار ١٩٨٨. مع ذلك، ففي الخريف كانت هناك مؤشرات على تغير محتمل في سياسة

الولايات المتحدة إزاء منظمة التحرير الفلسطينية فيما ظهر لهذه الأخيرة موقفاً واضحاً في الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/ وحق إسرائيل في الوجود. تضافرت الإمكانيات المغرية للشرعنة الدولية (أي الأميركية) مع الضغط من قبل القيادة داخل الأراضي المحتلة للاستفادة من مكاسب الانتفاضة بمنح منظمة التحرير الشجاعة للقيام بعمل حاسم. في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني ١٩٨٨ تقدم عرفات وقيادة فتح بسلسلة قرارات لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة والقبول بحق إسرائيل في الوجود أي الاعتماد المتأخر لمشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ١٩٤٧. كما تقدم المجلس الوطني الفلسطيني بخطة سلام تقوم على القبول المشروط بالقرار ٢٤٢ وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وإقامة القدس الشرقية العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك ما تضمنته قرارات قمة فاس الثانية. بلغة الموقف التاريخي لمنظمة التحرير إزاء إسرائيل، فإن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني شكلت تغيراً هائلاً في الموقف ونضجاً سياسياً جديداً. ولما كان متأخراً كما هو الحال، فإن الاعتماد الرسمي لمبدأ التقسيم والحل القائم على وجود دولتين قد وضع إسرائيل في وضع دفاعي سياسي وأخلاقي، وأعطى بعض المصداقية لمطالبة منظمة التحرير بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. في كانون الأول ١٩٨٨، أزال نداء الزعيم ياسر عرفات للدعوة الخاصة إلى اجتماع للجمعية العمومية للأمم المتحدة في جنيف أي التباس في بيانات المجلس الوطني الفلسطيني بخصوص القرار ٢٤٢، واعتبر واضحاً بما يكفي ليستحق مكافأة رفع الولايات المتحدة للحظر المفروض على المحادثات مع منظمة التحرير والبدء بحوار أمريكي - فلسطيني رسمي في تونس.

استقبلت هذه التغيرات الدرامية بدرجات متفاوتة من الحذر في دمشق وطهران.

بالنسبة لسورية، فإن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة لم يكن موضع خلاف وقد أعيد التأكيد عليه رسمياً في عدد من البيانات الرسمية السورية، ونظراً لأن "خطة منظمة التحرير للسلام" لم تنحرف إلا قليلاً عن قرارات فاس الثاني المقبولة من سورية نفسها، فلم يكن هناك إلا القليل مما يمكن لسورية أن تعيه في السياق العام للمبادرة الفلسطينية. مع ذلك، فإن قادة جبهة الانقاذ قد نقل عنهم انتقادهم لقبول المجلس الوطني الفلسطيني بالقرار ٢٤٢ على أساس أن ذلك يشكل "تخلياً عن الحقوق الفلسطينية الوطنية والثابتة".

من منظور مشابه كانت ايران شديدة الانتقاد لموقف منظمة التحرير من القرار ٢٤٢ في حين كانت تتجنب بحذر اتخاذ موقف مبدئي ضد الدولة الفلسطينية بحد ذاتها. ففي بيان مفصل ومفوض من قبل وكيل وزارة الخارجية (حسين شيخ الاسلام) أوضحت ايران تمييزها بين الدولة الفلسطينية التي ستشكل خطوة باتجاه تحرير كامل التراب الفلسطيني والدولة التي ستكون مشروطة بالاعتراف باسرائيل. في حين أن الأولى ستلقى الدعم والتمجيد، فإن الثانية ستكون مناقضة للمصالح والحقوق الثابتة للفلسطينيين والعالم الاسلامي. إن التطابق الفعلي بين موقفي سورية وايران من المجلس الوطني الفلسطيني قد تكرر بدون فارق كبير بخصوص الحوار الأميركي الفلسطيني. كانت استجابة سورية هي تأنيب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في قيامها بتقديم تنازلات إضافية والايحاء بأن المضي قدماً في هذا الطريق يتم ليس من خلال "استجداء الحلول من الآخرين" بل من خلال خلق توازن استراتيجي

"يحصل بالقوة". في تعليق على تصريحات عرفات في جنيف، فإن الرئيس الإيراني علي خامنئي عارض تقسيم فلسطين باعتباره أمراً مرفوضاً ودعا إلى محاربة الصهيونية بالقوة. ولكن على الرغم من الخطاب الشديد اللهجة المعادي لعرفات من قبل دمشق وطهران وجماعات الرفض، فإن ردود الأفعال السورية الإيرانية كانت محدودة نسبياً أيضاً وتم احتواؤها نسبياً.

على الرغم من بعض الادعاءات المناقضة لذلك، فإن القصة الغامضة لتفجير طائرة (بان أم ١٠٣) فوق لوكربي في كانون الأول ١٩٨٨ لم تكن حتى حينه قد أوجدت أي دليل موثق يوحى بوجود مسعى إيراني رفضي لحرف عملية السلام عن مسارها، وفي كل الأحوال كان من المؤكد أنه ليس جزءاً من أية حملة متواصلة لهذا الهدف.

يبدو أن كلاً من سورية وإيران قد تطلعتا إلى مكان آخر للاستجابة لهذه التطورات. ويبدو أن هم سورية الأساسي كان موجهاً نحو تغير محتمل في ميزان القوى العربي لصالح "المعتدلين العرب" بمن فيهم الآن صدام حسين ضمناً. لذلك فقد تحركت سورية سريعاً لاستعادة علاقاتها مع مصر التي ظلت مقطوعة منذ ١٩٧٩. بهذا المعنى، فإن هم سورية كان استراتيجياً أكثر مما هو تكتيكي. فنظراً لكون سورية غير معارضة للتسوية من حيث المبدأ، كانت جهودها موجهة - كما هو الحال دائماً - باتجاه منع انهيار التوازن الإقليمي الشامل وإمكانية عقد صفقات عربية منفصلة مع إسرائيل من شأنها أن تضعف قوتها وموقفها التفاوضي. أما استجابة إيران، بالمقابل، فقد كانت تكتيكية إلى حد كبير. فبالنظر لكونها ليست لاعبة بحد ذاتها في عملية السلام، فقد كانت تسعى بالدرجة الأولى للحفاظ على وتطوير صلاتها مع القوى الأكثر ارتباطاً بخطها الأيديولوجي والسياسي. وهكذا،

فقد استقبل القادة الايرانيون (من فيهم الخميني) فتحي الشقاقي زعيم منظمة الجهاد الاسلامي الفلسطينية في كانون الأول ١٩٨٨ في طهران للمرة الاولى بعد ترحيله من غزة من قبل اسرائيل. وشكلت هذه الزيارة أول محاولة حقيقية من جانب ايران لإقامة علاقة مباشرة مع الفصائل الفلسطينية العاملة داخل الأراضي المحتلة، وهي سياسة امتدت لاحقاً إلى "حماس" في عام ١٩٩٠. استطاعت ايران أن تدعي أن علاقاتها لم تعد مقتصرة على حزب الله وقاعدته الشيعية في لبنان، بل تتطلع أيضاً باتجاه علاقة متواضعة لكنها ليست هامشية مع الحركة السنية الإسلامية في فلسطين.

عاصفة الصحراء وما بعد

كان تركيز إدارة بوش على التسوية في الشرق الأوسط مؤكداً منذ توليه للرئاسة. فقد بدا أن رفض وزير الخارجية جيمس بيكر العلني لـ "الرؤية اللاواقعية لاسرائيل الكبرى" يشير بفهم جديد غير متحيز للصراع، على النقيض من خط ريغان المساند لاسرائيل بشكل ثابت. مع ذلك، ففي صيف ١٩٩٠ كانت مبادرة بيكر قد انتهت أخيراً إلى الإخفاق، وكان الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ الحافز الأخير لانبعاث هذه المبادرة.

كانت دعوة الرئيس بوش إلى جلسة مشتركة للكونغرس في آذار ١٩٩١ هي المحطة الأولى والأهم في عملية السلام بعد عملية عاصفة الصحراء. في هذه الجلسة تحدث الرئيس بوش بصراحة عن الحاجة إلى تأمين المبدأين التوأمين: مبدأ الأمن لإسرائيل و"الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة". كانت الولايات المتحدة مصممة على الاستفادة

من الطرف الاقليمي لما بعد الحرب لكي تدفع بالتسوية بقدر لم يسبق له
مثيل منذ جولات كيسنجر المكوكة لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

في هذه المرة، قامت الولايات المتحدة بمساعٍ مميزة لمشاركة سورية
والاتطلاق من العلاقة التي انبثقت عن حرب الخليج الثانية. في حزيران
١٩٩١ أرسل بوش رسائل إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير،
والرئيسين الأسد ومبارك والملكين حسين وفهد يدعو فيها إلى مؤتمر
للسلام في الخريف. جاء الرد الايجابي الأول من دمشق، تلتها موافقات من
أطراف عربية أخرى، وفي النهاية - وتحت الضغط - من شامير نفسه.

كان قرار سورية بقبول دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر مدريد في
تموز ١٩٩١ قبل صدور رد إيجابي من اسرائيل، نقطة تحول في العملية
برمتها. فعن طريق ظهورها أولاً كمؤيدة لهذا المؤتمر فإن سورية لم تخرج
حكومة شامير فحسب، بل إنها أعطت دفعة قوية للاستثمار السياسي
والسيكولوجي الأميركي الكبير آنذاك في تسوية عامة شرق أوسطية.
والأهم من ذلك، أنها عكست رغبة الأسد في الاعتماد على الزخم
الجديد في العلاقات السورية - الأميركية التي نشأت عن دور سورية
الايجابي في التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق.

في مقابل سياسة العرقلة والتهميش التي اتبعتها إدارة ريجان، فإن الفهم
الجديد للرئيس بوش وسكرتير الدولة جيمس بيكر كان إيجابياً، من وجهة
النظر السورية. هذا الفهم لم يكن يبدو متودداً لسورية ومعترفاً بدورها
الاقليمي ومصالحها فقط، بل كان بنفس القدر يؤكد على صيغة "الأرض
مقابل السلام" التي كان ينظر إليها في دمشق كشرط مسبق للمشاركة
العربية - السورية في عملية السلام وكمؤشر على النية الطيبة للولايات

المتحدة. إن إعادة تكرار الرئيس بوش لهذه الصيغة في آذار ١٩٩١ قد مثل نقيضاً حاداً لتكريس حكومة الليكود العنيد لصيغة "السلام في مقابل السلام" التي كانت تنكر بقوة فكرة الانسحاب الاسرائيلي من أي من المناطق المحتلة في ١٩٦٧، لذلك فقد بدا المشهد معداً لاحتفال افتراق حرج في وجهات النظر بين اسرائيل والولايات المتحدة من الممكن أن يصب في المصلحة السورية/ العربية. وأخيراً، كانت هناك حقيقة هوامش المناورة المحدودة لدى سورية نظراً للتآكل السريع لقدرات الاتحاد السوفيتي والظرف السياسي الجديد بعد حرب الخليج في الشرق الأوسط نفسه.

إن العناصر الرئيسية لموقف سورية من التسوية لم تتغير كثيراً ما بين ١٩٧٣ و ١٩٩١ ولا تزال، في الواقع، سارية المفعول. ففي عشية مؤتمر مدريد، يمكن تلخيص هذا الموقف كما يلي:

أولاً: باعترافها بقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ كانت سورية قد قبلت منذ زمن طويل بواقع وجود اسرائيل، بالرغم من أنها قد تستمر في الاعتراض على أسسها الأخلاقية والأيدولوجية.

ثانياً: إن التسوية العربية - الاسرائيلية يجب أن تكون تسوية شاملة بعدد من المعاني، ويجب أن تكون مقبولة لكافة الأطراف العربية المعنية. ولا ينبغي أن تكون لصالح البعض على حساب الآخرين وينبغي أن تنصب على كافة القضايا المتعلقة (على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٨٣) وألا تكون انتقائية أو تفضيلية في تفسيرها الخاص للسلام.

في هذا السياق، فإن البعد الفلسطيني للتسوية ذو وضع فريد بالنسبة لسورية. خلافاً لبعض الأطراف العربية (السادات) فإن سورية ترفض أي

فك لاقتزان المصالح السورية والفلسطينية لأسباب تاريخية وأيديولوجية وثقافية واستراتيجية.

لذلك ثمة عوامل أخرى يجب أخذها بالحسبان من قبل الولايات المتحدة واسرائيل (وبالتالي كل الأطراف الأخرى المعنية)، إذا كان المطلوب تحقيق تسوية دائمة وثابتة فعلاً. إن أولوية مصالح سورية في لبنان وحققها في التصرف دفاعاً عن هذه المصالح يجب الاعتراف بها. ثانياً، يجب الاعتراف بسورية كقوة عربية كبرى ذات دور وموقف مميزين في المشرق. وعلى نطاق الشرق الأوسط ككل تأمل سورية أن تعامل من قبل اسرائيل والولايات المتحدة على قدم المساواة مع القوى الإقليمية الأخرى كمصر وايران وتركيا والعربية السعودية، وأخيراً العراق إلى حين إعادة تأهيله. من الناحية العملية يعني هذا وضع حد لسياسات الولايات المتحدة أو اسرائيل المصممة لتحدي أو هزيمة أو استبعاد أو عزل سورية كما كان الحال في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠. إن سورية ملتزمة في إطار عملية تضم كافة العناصر المذكورة أعلاه "بقرار استراتيجي" من أجل السلام والدخول في مفاوضات مع اسرائيل لهذه الغاية بالتوازي مع الأطراف العربية الأخرى المثلة في مدريد.

كان رد فعل ايران العلني لقرار سورية بقبول المقترحات الأميركية من أجل مؤتمر سلام شرق أوسطي من أجل مدريد سلبياً. فقد أكدت التعليقات الإيرانية على أن "تجاوب سورية مع المشروع (مشروع الولايات المتحدة) يريح الاميرالية والهيمنة الأميركية في المنطقة ويضعف القضية المقدسة لفلسطين المسلمة" متجنباً أي انتقاد مباشر للقيادة السورية. ولكن من غير المرجح أن يكون القرار السوري مفاجأة كاملة

من وجهة النظر الايرانية نظراً لأنه جاء بعد زيارة إلى دمشق قام بها الرئيس رفسنجاني قبل ذلك بشهر واحد فقط وربما كان القرار متوقعاً وجرى استيعابه في طهران. تسبب حضور سورية أخيراً إلى مدريد في أواخر تشرين الأول ١٩٩١ بردة فعل ايرانية مشابهة سبقها جهد مماثل للتشاور مع سورية. قبل شهر واحد من مدريد قام رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي بزيارة مطولة إلى طهران على رأس وفد عالي المستوى. كان الدافع إلى الزيارة محاولة سورية (الناجحة لاحقاً) لدفع ايران إلى التزام أكثر فاعلية بتحرير كافة الرهائن الغربيين الباقين في لبنان وقضايا التعاون العسكري الخفية إضافة إلى الأسئلة المنبثقة عن عملية السلام وقضايا أمن الخليج. كما توقف الشهابي عند التشديد علناً على أهمية العلاقات بين البلدين وفهمهما للحاجة إلى سلام عادل ودائم "يضمن حقوق الفلسطينيين ويعيد كافة الأراضي المحتلة".

مع ذلك، ففي محاولة لرسم خط بين تسامحها مع الموقف السوري من مدريد والتزاماتها السياسية والأيدولوجية، نظمت ايران "مؤمراً معاكساً لمدرّد في طهران في أواخر تشرين الأول". "هذا المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية في فلسطين" حضره الفلسطينيون الرافضون مثل الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل وضم ممثلين عن الجهاد الإسلامي وإسلاميين عرب آخرين من لبنان والجزائر والسودان إضافة إلى جماعات المعارضة من كل أنحاء العالم الثالث.

أنشأت المنظمة صندوقاً رأسماله ٢٠ مليون دولار أميركي بدعم من المجلس (مجلس الشورى) الايراني لمنح المساعدات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والمساعدة في تصعيد الانتفاضة. صرح الرئيس رفسنجاني، مخاطباً

المؤتمر أن "ايران مستعدة لإرسال قواتها لمحاربة اسرائيل مع الفلسطينيين" دون أن يدلي بأي إشارة محددة إلى سورية أو إلى السياسة السورية. أما المتحدثون الايرانيون الآخرون مثل آية الله خامنئي ووزير الداخلية السابق (آية الله) محتشمي فكانوا أكثر عنفاً في إدانتهم للمشاركين في مدريد، حيث وصف الأخير مؤتمر مدريد بأنه "إعلان حرب على الإسلام والمسلمين". مع ذلك، فإن إحدى مقاييس صمود التحالف السوري - الايراني هو أنه بعد أسابيع قليلة فقط من مدريد قام وفد من مجلس الشورى الايراني برئاسة المتحدث بالوكالة حسين هاشميان بزيارة إلى دمشق وناقش "القضايا الراهنة الأكثر أهمية في الشرق الأوسط" وكلاً من مؤتمري طهران ومدريد بدون أية حدة ظاهرة بين الجانبين. أكدت المحادثات على الروابط السورية - الايرانية وعلى "الحاجة للعمل بشكل مستمر لتطويرها وتعزيزها لمصلحة (قضايا) البلدين".

بالرغم من ذلك، فإن الخلاف بين سورية وايران بعد مدريد، ظاهرياً على الأقل، قد أصبح أكبر حجماً وأكثر جوهرية مما كان من ذي قبل. لقد أصبحت سورية رسمياً مشاركة فاعلة في عملية السلام العربية الاسرائيلية في ظل الرعاية المباشرة للولايات المتحدة وكانت قد اتخذت دوراً خليجياً جديداً مستبعداً لإيران. لكن الخلاف الايراني السوري حول ذلك، كما حول قضايا أخرى، لم يكن له تأثير جوهري على تحالفهما. في الواقع، إن نمط ردود الفعل والاستجابات الايرانية على التطورات في عملية السلام يمكن النظر إليها على أنها كانت منسجمة على طول الخط. فمنذ عام ١٩٨١ وجدت سورية وايران قضية مشتركة في معارضة مبادرة فهد والاتفاق الفلسطيني الاردني. وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨، وكان ثمة سبب ضئيل للصراع

والتوتر بينهما. وحيثما كانت سورية تتخذ خطأ متناقضاً مع ايران، مثل موقفها إزاء قمة فاس الثانية ومؤتمر مدريد، كانت الاعتراضات الايرانية على القرارات السورية غير مباشرة وغير رسمية إلى حد كبير وكانت تحرف نحو أطراف أخرى مثل منظمة التحرير أو الأردن أو السعودية. على الرغم من الخطابة الايرانية، فإن المشاركة السورية في عملية السلام كانت تملئها مصالح سورية الوطنية والاقتناع بأن معارضة ايران لن يكون لها تأثير حقيقي على السياسة السورية وعلى دعمومة التحالف السوري - الايراني نفسه في الواقع.

الفصل الرابع

ما بعد مدريد: العوامل المحلية والاقليمية

مقتضيات عملية السلام بالنسبة للتحالف

بقي موقف سورية إزاء بنود التسوية في الشرق الأوسط ثابتاً منذ مدريد. مع ذلك، فقد برز عدد من التغيرات المثيرة من حيث أولويتها بالرغم من الايقاع البطيء للمسار السوري - الاسرائيلي على مدى ثلاث سنوات من المفاوضات منذ ١٩٩١. وشملت هذه التغيرات عدداً من الإيماءات السورية ذات الدلالة نحو اسرائيل واستعداداً للتكلم عن العلاقة "الطبيعية" بين البلدين بعد تسوية كاملة. من ناحية أخرى، فإن الانتقاد السوري المستمر لكل من الاتفاقيتين الفلسطينية - الأردنية مع اسرائيل منذ اتفاق اوسلو السري لعام ١٩٩٣ والمعاهدة الاسرائيلية الاردنية لعام ١٩٩٤ يعكس قلقاً عميقاً بحيث أن فقدان التنسيق العربي في المفاوضات قد جرف بشكل خطير كل الآمال بالحصول على حد أقصى من المكاسب العربية في التسوية وعرض للخطر آمال سورية بخصوص الجولان. لذلك، على سبيل المثال، فقد كانت سورية شديدة الانتقاد لرغبة الأردن في تأجير أرضه

لصالح الاسرائيليين وهي سابقة كان من الممكن أن تكون مؤذية لموقف سورية من المستوطنات الاسرائيلية في الجولان. إن ارتياب سورية الدائم بالمبول من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والاردن نحو البحث عن مصالحهما المستقلة قد تعزز أيضاً، وكانت لها شكوك بالنوايا الاسرائيلية لتقسيم الصف العربي. ولكن على الرغم من عدم ارتياحها لموقف منظمة التحرير، فإن سورية التزمت وجهة النظر القائلة بأن التسوية الشاملة فعلاً يجب أن تقاس أيضاً بدرجة قبول الفلسطينيين أنفسهم بأية تسوية. إن اعتراضات سورية على اتفاقية اوسلو قد قامت جزئياً على انعدام الاجماع الفلسطيني حولها ووضعها المثير للشقاق والجدل سواء في داخل أو في خارج الأراضي المحتلة. فمن قبيل التناقض أن الاتفاق النهائي الذي كان مقبولاً من غالبية الفلسطينيين سوف يستجيب للاشتراطات السورية فيما يتعلق بالعدل والاستقرار ولن يكون مرفوضاً (من حيث المبدأ على الأقل) من وجهة النظر السورية.

من منظور جيوسياسي فإن سورية ستبقى تفكر بعلاقتها مع ايران من خلال منظور "التوازن الاستراتيجي" مع اسرائيل، بالرغم من أن هذا المفهوم لم يتعزز بشكل فاعل كبند رئيسي للسياسة السورية منذ بداية عملية مدريد. إن "التوازن" في شكله الراهن يستبقى عنصر القوة العسكرية السورية والقدرات الرادعة ولكنه يوجهها في صالح الموقع التفاوضي لسورية بشكل أكثر تحديداً من ذي قبل. إن "التوازن" يتطلب الآن مجموعة كبيرة وحاسمة من الخيارات السورية والعلاقات ووسائل الضغط والإقناع للتغلب على لاتوازن القوة مع اسرائيل ويعطي دفعة حقيقية لموقف سورية التفاوضي. لذلك تنظر سوريا إلى العلاقة مع ايران على أنها إضافة حيوية

لقوتها التفاوضية وهوامشها في المناورة مع اسرائيل. بهذا المعنى فإن التحالف مع ايران قد سهّل المفاوضات مع اسرائيل وعملية السلام ككل عن طريق تقوية الثقة السورية بالنفس وتقليل همومها بشأن فرض الشروط الاسرائيلية المباشرة القائمة على القوة العسكرية وحدها. في الواقع، إن إحدى المظاهر الجديرة بالملاحظة للعلاقة السورية - الايرانية منذ القرار السوري بالانضمام إلى عملية السلام كان التراجع النسي في التوترات بينهما. إن كثيراً من أسباب الخلاف السوري الإيراني كانت مرتبطة بتنافسهما المفهوم في لبنان الذي بلغ ذروته في عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧. ولما كان هذا التنافس قد تقلص منذ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، ولما كانت ايران قد سلمت تدريجياً بأولوية المصالح السورية في هذه الساحة، فإن عوامل أخرى مثل المعارضة الإيرانية لعملية السلام قد بقيت محرضاً ثانوياً بالمقارنة. إن تقدير ايران للفوائد الكلية والتكاليف المتدنية للحفاظ على العلاقات الجيدة مع سورية قد استمر لذلك في الرجحان على كفة احتمال العودة إلى التنافس معها في حقول تعتبر ذات أهمية حيوية لسوريا.

مع ذلك، فإن استعداد ايران للتعايش مع مشاركة سورية في عملية السلام لم يضعف موقفها الايديولوجي الخاص بإزاء عملية السلام. إن معارضة ايران للتسوية العربية - الاسرائيلية كانت معارضة بلا تردد وقد تم التعبير عنها بصخب أكبر منذ اتفاقية اوسلو، والتي كانت الاعتراضات عليها مشابهة لأسس الاعتراضات السورية، ولكن استجابتها الأولية لمعاهدة السلام الاسرائيلية الاردنية في تشرين الأول ١٩٩٤ كانت صامتة نسبياً، وقام وفد إيراني بزيارة عمان بعد المعاهدة بوقت قصير لتعزيز العلاقات الثنائية.

مع ذلك، عموماً، فإن وجهة نظر ايران القائلة بأن النتيجة النهائية للتسوية التفاوضية العربية - الاسرائيلية ستكون إملأً اسرائيلياً - أميركياً لم تجر مراجعتها بشكل جوهري. وكما تركز عليه لأن السياسة الايرانية فإنها لازالت ترفض أي فكرة لسلام شامل مع اسرائيل وتستمر في التأكيد على معارضتها السياسية والأيدولوجية للدولة اليهودية. وبدون أن يكون لايران أراض أو مصالح مادية لاستخلاصها في العملية فقد تبنت ايران مقاربة متعددة المستويات قائمة على محاولة التأثير على السياسة السورية من ناحية، وعلى الحفاظ على موطىء قدم في معسكر الرفض الفلسطيني والساحة اللبنانية من ناحية أخرى. إن مخاوف ايران من العزلة الاقليمية في أعقاب التسوية تكمن وراء استراتيجيتها الاقليمية الأوسع في بناء العلاقات مع الحركات الاسلامية عبر الشرق الأوسط استباقاً لحملة متصاعدة من قبل أطراف اقليمية ضد "التطرف المدعوم من ايران".

في موازاة الحفاظ على علاقاتها مع دول عربية كبرى بما فيها العراق ومصر وتونس كوسيلة لاحتواء الموجة الراهنة المضادة لايران لدى قطاع كبير من السياسة العربية وزيادة هوامشها في المناورة على المسرح العربي. ويبدو أن هذه السياسة قد أثمرت جزئياً، على الأقل، في حالة مصر التي خففت من هجماتها على ايران وتراجعت عن اتهامات سابقة بالتورط الايراني في دعم الاسلاميين المصريين.

إن الخط الرسمي لايران المقيد نسبياً تجاه المشاركة السورية في عملية السلام يعكس رغبتها المباشرة في عدم مخاصمة حليفها الاقليمي الأكبر في مفصل حرج في المنطقة؛ وهو يعكس أيضاً تقديم سورية الخاص لعملية التفاوض الذي يتكشف في المشاورات الثنائية بين الطرفين. إن تسامح ايران

إزاء المشاركة السورية في المحادثات يقوم حتى الآن، جزئياً على الأقل، على وجهة النظر السورية التي تؤكد على الطبيعة المشكوك فيها والغامضة للعملية ذاتها. لذلك، وبالرغم من أن سورية لا تنكر التزامها بالعملية، فإنها تؤكد على شكوكها حول نيتها النهائية. إن الشكوك السورية حول نوايا إسرائيل واستعدادها لقبول تسوية شاملة وعادلة حقاً تبقى قوية، وقد تعززت بفعل التذبذبات المستمرة في تركيز إسرائيل على المسار السوري وتقديرها لسمته السياسية والاستراتيجية.

إن استعداد سورية للتحادث مع إسرائيل يمكن تصويره أيضاً على أنه نقلة ضرورية قائمة على اختلال توازن القوى ولكن بدون أية أوهام حول نيتها النهائية. إن ما يقوي إدراك إيران للارتياح السوري بالمفاوضات هو الافتراض الإيراني الضمني بأن سورية لن تقبل تفريطاً أو اتفاقاً يخالف المصالح العربية الأساسية. وهذا الرأي لا يلقي إجماعاً في طهران، إذ أنه من المؤكد أن بعض الاتجاهات الأكثر راديكالية المرتبطة بآية الله خامنئي تبني الرأي المضاد للسياسة السورية وآفاق الاتفاق الإسرائيلي - السوري، بالرغم من أنها تظل مقيدة بالخط الرسمي المؤيد لسورية.

نحو علاقة استراتيجية جديدة

إن طبيعة التسوية العربية - الإسرائيلية سيكون لها تأثير حاسم على العلاقات السورية الإيرانية في المستقبل. فالحدود المفتوحة والعلاقات التجارية المميزة والتطبيع السياسي والثقافي العريض بين إسرائيل والدول العربية عموماً، وبين سورية وإسرائيل خصوصاً، سوف يستتبع بشكل واضح بعض الضبط للعلاقة السورية الإيرانية الحالية. بالنسبة للسوريين، فإن تحقيق التطبيع الكامل مع إسرائيل غير ممكن إلى أن تكون إسرائيل قد

أكملت انسحابها من الجولان؛ وهي عملية من المرجح أن تكون عملية طويلة. لذلك، فقد تسعى سورية الى إبقاء الضغط على اسرائيل عن طريق خيارها الايراني بتتويعاته المختلفة، على الأقل إلى أن تكون واثقة تماماً من نية اسرائيل في تنفيذ كافة التزاماتها حول الانسحاب. لذلك، فإن مصلحة سورية في علاقتها مع ايران لن تتأثر بعملية السلام السورية - الاسرائيلية بشكل جذري بين عشية وضحاها، بالرغم من أن تغيرات طويلة الأمد قد تحدث كنتيجة للتأثير العالمي للتطبيع العربي - الاسرائيلي.

وباستبعاد إمكانية تغير كبير في النظام، أو سياسته الخارجية في كل من سورية أو ايران، فإن سعي الطرفين لمواصلة تحالفهما قد يزداد، في الواقع، بدلاً من أن يتناقص في أعقاب هذه التسوية. وفي حين أن السلام العربي - الاسرائيلي الشامل ينبغي أن يضع حداً لقيام حرب واسعة النطاق بين دولة ودولة، فإنها لن تتفادى بالضرورة كل الهموم السياسية والأمنية العربية أو الاسرائيلية الأخرى، ولن تزيل بشكل تلقائي عداوات الماضي العميقة الجذور.

إن الانتقال إلى السلام المعمم والعلاقات العربية - الاسرائيلية المطبّعة قد يكون بشكل من الأشكال أقل سلاسة وليس خالياً من المشاكل. وهذا يعتمد كثيراً على الشروط النهائية للتسوية وما إذا كان مقدرًا لهذه الشروط أن ينظر لها بأنها عادلة، وخاصة من قبل الطرف العربي الإسلامي، إن السلام الذي ينظر إليه على أنه يعكس المطالب الاسرائيلية والتي تتضمن احتفاظ اسرائيل ببقع من الأرض العربية قد يبقى غير مستساغ بالنسبة لعناصر كثيرة ضمن العالمين العربي والإسلامي، بغض النظر عن العلاقات بين الحكومات نفسها. والأهم من ذلك هو أنه لا يستبعد أن يكون للسلام العربي الاسرائيلي في مراحله الأولية، على الأقل، انعكاسات متفاوتة المستويات.

وكما يظهر جلياً من معاهدة السلام الاسرائيلية الاردنية والتطورات الأخرى في عملية "التطبيع" العربي - الاسرائيلي، فإن أطرافاً عربية مختلفة قد تكون لها علاقات مختلفة مع اسرائيل في أوقات مختلفة، مما يخلق وضعاً مائعاً وإحساساً ممكناً بالضيق والشك المترايدين من جانب بعض اللاعبين المحليين والدوليين. في هذه الحالات، فإن التهديدات الجديدة وإدراكات التهديد قد تساعد في إعادة تشكيل التحالف السوري - الإيراني وتخلق مجموعة جديدة من المصالح المشتركة إضافة إلى نقاط الاحتكاك المحتملة بين الطرفين.

إن هم إيران الأساسي في أعقاب التسوية العربية - الاسرائيلية هو أنه قد تنشأ مجموعة قوى عربية - اسرائيلية - غربية، سواء كانت ضمنية أم رسمية بوجود إيران نفسها كخصم مصنف من الدرجة الأولى. يمكن اعتبار ذلك أحد الدوافع الرئيسية وراء موقف إيران الراض حالياً، بالرغم من أنه يتعزز بغطاء سياسي - أيديولوجي. بالإضافة إلى اتفاق السلام السوري مع اسرائيل، فإن على إيران الآن أن تقنع بنهاية للعداء الاسرائيلي - العراقي كأمر واقع والتحولات الممكنة باتجاه تسوية عراقية رسمية مع اسرائيل، مما يخلص الأخيرة من العدو العربي الثاني المتبقي. يجب أن توضع مخاوف إيران من العزلة الاقليمية المتزايدة في سياق رؤيتها للعداء الاسرائيلي، ولبحث الغرب عن خصم أيديولوجي جديد يمثل "التطرف الإيراني الاسلامي" وللصراعات المستمرة بين كثير من الأنظمة في المنطقة ومعارضتها الاسلامية الداخلية.

لذلك، فإن التسوية العربية - الاسرائيلية، بالنسبة للإيرانيين، يمكن أن تؤدي إلى وضع تكون فيه إيران كبش فداء ملائم ليس فقط للقلاقل الاقليمية التي من المرجح أن تستمر بعد التسوية، بل أيضاً للمشاكل التي

تشمل العالم كله مثل "الارهاب الاسلامي" العابر للقوميات. أما التصورات الايرانية فهي أن الولايات المتحدة، بتحريض من اسرائيل، تبحث عن مبرر جديد من أجل "نزعة الهيمنة العالمية" بعد هزيمة الشيوعية، وقد صنفت ايران باعتبارها تهديداً مناسباً يخلف الاتحاد السوفيتي.

لما كانت التسوية العربية - الاسرائيلية، ستضع حداً نهائياً وحاسماً للصراع العسكري بين اسرائيل والدول العربية، فمن المحتمل جداً، أن تتعزز الرؤية الدولية والاقليمية لـ "التهديد الايراني" وأن يُنظر إلى ايران كعدو محتمل من قبل عدد من الأطراف المعنية. لم يكن هناك أي اتفاق حقيقي بين الدول العربية واسرائيل حتى الآن فيما يتعلق بمرور التهديد الايراني، ومعظم وجهات النظر المعتدلة تميل إلى التقليل من أهمية السيناريوهات الأكثر تطرفاً فيما يتعلق بالقدرات والنوايا العسكرية لإيران بما في ذلك طموحاتها النووية المفترضة لأمد قصير على الأقل. مع ذلك، فإن هذا يعتمد كثيراً على الدرجة التي ينظر بها إلى ايران على أنها تدعم بشكل فعال الجماعات الاسلامية والمعارضة الأخرى ضمن المنطقة وخارجها، ويعتمد بالتالي عما إذا كان هناك تحالف مضاد لايران من النوع الذي تخشاه ايران مما يتطلب دفاعاً عن النفس ضد هذا التهديد. قد يتحقق قدر معين من النبوءة المتحققة بذاتها لدى كل من الجانبين. إذ يمكن لايران، وبدافع الخوف من العزلة والنوايا العدوانية من جانب اسرائيل والغرب مدعوماً بكتلة عربية متحررة من مخاوفها من اسرائيل، أن تزيد دعمها لجماعات المعارضة الاسلامية والعناصر الرافضة الراديكالية الأخرى في المنطقة، أو أن ينشأ مثل هذا التحالف العربي - الاسرائيلي - الغربي كخطوة وقائية تماماً بدافع الخوف من مثل هذه السياسة الايرانية الناشطة مما يسعّر استجابة ايران ويخلق دائرة شريرة من الفعل ورد الفعل المتضاعدين.

على كل، فإن من مصلحة ايران الحيوية إبقاء سورية خارج هذا التحالف المشتبك معها. فبدون سورية سيكون القيام بتحركات سياسية أو عسكرية كبرى ضد ايران من قبل كتلة عربية متحالفة مع اسرائيل والغرب أصعب بكثير مع أنه ليس مستحيلاً بالضرورة (كما هو الحال مع العراق والاردن المدعومين من دول الخليج). لذا فإن مساعي سورية الحميدة ونفوذها هي وسيلة هامة للتقليل من إمكانيات هذا التحالف، ويمكن القول بثقة عالية بأن طهران قد استوعبت تماماً الدروس من دور سورية الحاسم كمعترض سياسي - عسكري أثناء حرب الخليج الأولى. وعلى العكس من ذلك، فإن موقف العداء لسورية كان من الممكن أن يكون مؤذياً لإيران. وكما تأكد من خلال المشاركة السورية في التحالف ضد العراق، فقد أمكن لسورية أن تعطي مصداقية أكبر وتصويماً أدق لأي إجراء مستقبلي ضد دولة "منبوذة" في المنطقة.

إن السيطرة السورية على حرية ايران في الوصول إلى لبنان كان من الممكن أيضاً أن تؤثر بشكل جذري على أية محاولة إيرانية في المستقبل لتسخير لبنان كقاعدة أمامية سواءً بشكل دفاعي أم بشكل هجومي. في هذه الأحوال، فإن المصلحة الإيرانية في معاداة سورية بشكل فعلي لا بد أن تكون في حدها الأدنى.

من منظوري ايران وسورية، فمن غير المحتمل أن تؤثر التسوية العربية الاسرائيلية على مصلحتهما المتبادلة في المحافظة على علاقتهما في المدى القصير والمتوسط.. مع ذلك، ففي الوقت نفسه قد تحدث تطورات يمكن أن تتحدى هذه المصلحة.

إن إعادة النظر في التوجه الأساسي للنظام السوري بعد رحيل الأسد يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على المبررات الضمنية للتحالف مع ايران

من وجهة النظر السورية. وإن تغييراً مماثلاً في سياسة ايران هو أمر ممكن في ظل الضغط المتزايد من العناصر الراديكالية التي ستتقوى مجدداً بفعل الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجه رئاسة رفسنجاني. قد تنظر ايران العائدة إلى الراديكالية أيضاً إلى التسوية السورية الاسرائيلية باعتبارها خيانة سياسية وأيديولوجية.

وبشكل عام أكثر، وحيث أنه من السابق لأوانه التفكير بشكل تفصيلي حول طبيعة العلاقات الجديدة التي ستتشأ بعد التسوية، فمن الممكن أن تفرق هذه العلاقات بشكل حاد عن الأنماط الماضية من التحالف والمصلحة. على سبيل المثال، إن ظهور علاقة اقتصادية أو تجارية سورية - اسرائيلية ذات شأن يمكن أن يضعف العداء التقليدي بين البلدين وبالتالي يقلل احتمالات التطويق الاسرائيلي - التركي ضد سورية. وهذا مايمكن أن يشتت عناصر التحالف السوري - الايراني التي يمكن أن تبرز خلافاً لذلك كرد فعل على المحور الاسرائيلي - التركي المنظور. من المحتمل لتدعيم الاصطفاف الفعلي لايران مع العراق، مع أو بدون صدام، أن يقوى حافز اسرائيل إلى تحسين علاقاتها مع ايران بقدر ماتدفعها في الاتجاه المعاكس. وفي حين أن هذا لا يقوي ولا يضعف، بحذ ذاته، إمكانية التقارب الاسرائيلي - الايراني، فمن المهم أن نلاحظ أن تقديرات كبار مسؤولي الأمن الاسرائيليين للثقل النسبي للتهديدات العراقية والايرانية قد تباين، مع إعطاء الأولوية في بعض الأحيان للتهديد العراقي.

من ناحية أخرى، إن العلاقات الاسرائيلية مع العراق يمكن أن تتحسن. فالاتصالات الأخيرة بين الجانبين (بعد القفزة الأولى في عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨) أدت إلى تغير رسمي هام في السياسة العراقية. بغض النظر عن استجابتها القصيرة الأجل للعروض العراقية، فإنه من الممكن أن تنظر اسرائيل إلى

هذه التغيرات كوسيلة لممارسة الضغط على كل من سورية وايران، وخاصة إذا كان العراق سيعلم بنفسه، وبشكل قاطع، عن دعمه للتسوية العربية الاسرائيلية وتعهد بالانضمام إلى نظام لمراقبة الأسلحة في الشرق الأوسط وفق شروط صارمة للتحقق والمراقبة الخارجية. بالنسبة للإيرانيين، فإن الانفتاح على اسرائيل يمكن أن يضعف بدرجة كبيرة احتمالات أي تحالف معادٍ لإيران فعال حقاً يظهر في المنطقة دون أن يؤدي بالضرورة العلاقات مع سورية، نظراً لأنه سيكون من الصعب على السوريين أن يعارضوا الروابط الإيرانية - الاسرائيلية في حين تكون سورية نفسها في حالة سلام مع اسرائيل.

باختصار، ففي حين أن التأثير المباشر للتسوية العربية - الاسرائيلية على المشهد السياسي - الاستراتيجي الاقليمي غير مؤكد، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى تغيير جوهري في كثير من أنماط السلوك والعلاقات القائمة التي تأصلت بفعل هذا الصراع على مدى العقود المنصرمة. وبافتراض الحركة المستمرة نحو اتفاق سلام اسرائيلي - سوري، فإنه يحتمل حدوث تغير نهائي في الموقع الاستراتيجي في المشرق بعيداً عن الصراع العربي - الاسرائيلي. بالرغم من أنه من غير المحتمل أن تزول رؤية التهديد السوري لاسرائيل (والعكس بالعكس) بين عشية وضحاها، فإن اتفاق السلام سوف يقلص بالضرورة استخدام القوة كعنصر للعلاقات بين الدول في الساحة العربية - الاسرائيلية. وبدلاً من التركيز المحلي والدولي التقليدي على أصداء الصراع واحتمالات نشوب نزاع بين اسرائيل والعرب (مع تركيز خاص على سورية في السنوات الأخيرة) فإن رابطة استراتيجية جديدة قد تنشأ متمحورة، بدلاً من ذلك، حول العلاقة الثلاثية بين سورية وتركيا وايران.

إن بروز هذا المحور الاستراتيجي الجديد لن يؤثر فقط على الأطراف الثلاثة ذاتها، بل سيكون له أثر على سياسة وموقع ايران، وعلى الوضع

في الخليج والدور الاقليمي لاسرائيل، بالإضافة إلى تأثيره على عدد كبير من القضايا المرتبطة به.

العامل العراقي: التغيرات المرتقبة والتحالفات الجديدة

إن مستقبل العراق سوف يستمر في كونه هماً سياسياً استراتيجياً مركزياً لكل من سورية وايران. فقد تفاقم النزاع التاريخي بين حزبي البعث السوري والعراقي بشدة بفعل دعم سورية للتحالف المضاد لصدام حسين أثناء أزمة الخليج وحرب ١٩٩٠ - ١٩٩١. لقد كان قرار الأسد بالانضمام إلى التحالف حاسماً في احتواء الانتقاد العربي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وتسهيل العمل العسكري الغربي ضد العراق، في حين أن موقفاً سورياً قوياً ضد هذا العمل كان من الممكن أن يعيق بشدة إمكانيات التحالف السياسية والعملياتية نظراً للمكانة الرفيعة للأسد والقوة والنفوذ الاقليميين لسورية. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن حرب الخليج قد قللت العداوات العراقية - الايرانية؛ في المقام الأول كنتيجة لتعزيز موقع ايران في مقابل إضعاف العراق بشكل خطير. مع انعدام التهديد المباشر من النزعة التوسعية العراقية أو من تجدد العدوان العسكري، فقد كانت ايران قادرة على تحمل الاقتراب المتفائل نسبياً من العراق.

ومن ناحية، فإن رغبة العراق بملاقاة ايران كان واضحاً في النغمة التصالحية المعتمدة من قبل صدام في التصريحات العلنية الأخيرة والاتصالات الدبلوماسية مع ايران. منذ نهاية حرب الخليج شدد صدام حسين بشكل متزايد على استعداد العراق للتغلب على تركة الماضي واستعادة روابط الأخوة الاسلامية في مقابل مبادرات إيرانية تدل على حسن النية مثل إعادة الطائفة العراقية التي نقلت إلى ايران أثناء الحرب. إن

موقف العراق الجديد إزاء ايران قد أملت به بشكل واضح الحاجة إلى خرق مقاطعة مابعد الحرب والآثار المضعفة للعزلة المحلية والدولية السياسية والاقتصادية.

إن استجابة ايران لمبادرات صدام كانت حذرة وبراغمية. ففي حين كانت تتجنب الدعم الفعال لإعادة اعتبار العراق وإعادة دمجها في المجتمع الدولي، طالبت ايران، مع ذلك، بإنهاء مبكر لعقوبات الأمم المتحدة وكانت راغبة في المساعدة على تصدير النفط العراقي عبر الأراضي الايرانية.

في البيئة الإقليمية الجديدة الناشئة فإن بقاء صدام على المدى البعيد ليس متناقضاً بالضرورة مع مصالح ايران. في الحقيقة، إن العلاقات الايرانية مع العراق تبدو في الوقت الحالي أفضل بشكل عام من العلاقات السورية - العراقية، بالرغم من تركة السنوات الثمانية من الحرب الايرانية - العراقية. إن سياسة ايران الحالية تجاه العراق يبدو أنها تقوم على الافتراضات التالية، أولاً، إن النظام العراقي القائم قد يكون أكثر دعمومة مما كان ظاهراً في أعقاب حرب الخليج مباشرة وأن إعادة تأهيله النهائي قد تكون مسألة وقت فقط نظراً للضغوط المحلية والدولية المتراكمة في هذا الاتجاه. ثانياً، إن العراق الضعيف في ظل صدام قد يكون أفضل من نظام أقوى يخلفه ومتحرر من القيود الراهنة. إن أحد الهموم الايرانية هو أن مثل هذا النظام قد يتحالف بشكل حميم - أكثر مما ينبغي مع الولايات المتحدة، متحولاً بشكل مؤثر إلى "أداة" أو وكيل للولايات المتحدة. وبالقدر نفسه من الإشكالية بالنسبة لإيران سيكون التقارب النهائي أو الاتفاق العراقي مع اسرائيل الذي يمكن أن يتطور مع الزمن إلى محور

اسرائيلي - عراقي سري أو ضمني مع دور تدخلي أو وقائي فعال في الخليج ضد ايران والتهديد الأصولي.

ثالثاً، إن العراق المنقسم داخلياً، بدون صدام، يمكن أن يخلق احتكاً وعدم استقرار دائمين على حدود ايران ومن الممكن أن يجرها إلى صراعات داخل العراق نفسه. من هنا فإن ايران - إلى جانب سورية وتركيا - أعلنت تأييدها "لوحدة وسلامة أراضي" العراق بالإضافة إلى مخاوفها فيما يتعلق بتأسيس مقاطعة كردية مدعومة من الغرب في شمال العراق والتي ينظر إليها من قبل ايران بمثابة "اسرائيل أخرى". إن طهران ليست رافضة لإبقاء ضغط مركزي قوي على الأكراد من قبل بغداد، لكنها ليست مشجعة للطموحات الانفصالية الكردية التي قد تجدها أصدقاء مماثلة بين أكراد ايران.

وبالقدر نفسه من الإشكالية، من وجهة نظر إيرانية، هناك إمكانية التدخل الأجنبي المباشر في العراق من قبل تركيا أو حتى سورية ذاتها إثر سقوط صدام أو السلطة المركزية في بغداد. بوضع هذه المخاوف في ذهن، فإن ايران قد تفضل الإبقاء على الوضع الراهن طالما أنه يوفر أفضل فرصة لاحتواء التطورات في العراق والخليج التي يمكن أن تتحول ضد المصالح الإيرانية. في الوقت ذاته، قد ترغب ايران في الحفاظ على خياراتها في التحكم بسياساتها إزاء العراق للتأثير على سورية واللاعبين في المنطقة وخارجها. إن إمكانية حدوث مصالح أكثر شمولية مع العراق هي ورقة محتملة يمكن اللعب بها مقابل تنازلات سورية والاعتراف بالمصالح الإيرانية في أماكن أخرى. قد يكون هذا مما له علاقة مع لبنان بشكل خاص، نظراً لاحتمال كون التسوية الاسرائيلية السورية اللبنانية تتطلب

قبولاً إيرانياً ضمناً أو صريحاً بانتهاء العمليات العسكرية لحزب الله في جنوب لبنان.

إن عدداً من نقاط التوتر المحتملة بين سورية وإيران تبدو ظاهرة في هذا المفصل. فقد يسعى صدام حسين الذي استعاد تأهيله وقدراته الهجومية إلى معاقبة سورية بسبب دورها في حربي الخليج الأولى والثانية. لم تنس دمشق سوابق الدعم العراقي الانتقامي للعناصر الإسلامية المعادية للنظام في سورية في عامي ١٩٨١ - ١٩٨٢ والعناصر المارونية المعادية لسوريا. بهذا المعنى، فإن مخاطر الصراع الطويل الأمد بين الأسد وصدام ربما تكون قد ازدادت أكثر. خلافاً لإيران وآخرين مثل تركيا والاردن وقطر (وربما حتى إسرائيل والغرب) فإنه من الصعب لسورية إيجاد نهج "براغماتي" محض للتعاطي مع النظام العراقي الحالي وقد تسعى لقطع الطريق على أي تقارب عراقي - إيراني عن طريق تقوية روابطها مع أطراف عربية أخرى. انسجاماً مع سياستها التقليدية، فمن المرجح أن تسعى سورية إلى موازنة أي تقارب عراقي إيراني بتعزيز علاقاتها مع مصر بالإضافة إلى المزيد من تقوية الروابط مع السعودية، وهو نهج ظهرت دلائل عليه في قمة الاسكندرية المصرية السورية السعودية في كانون الأول ١٩٩٤. (مع ذلك، فهناك قدر من الحرص السوري على عدم استفزاز إيران، فقد أرسلت مبعوثاً إلى طهران لشرح وجهة النظر السورية في أعقاب هذه القمة مباشرة). ثمة وسيلة أخرى لموازنة الموقف الإيراني بتصليب موقف سورية حول قضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة لإيران مثل الصراع مع الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب في الخليج.

في التعاطي مع مستقبل العراق بما في ذلك إمكانية التحسن في العلاقات العراقية الايرانية، فإن المصالح السورية تقتضي الإبقاء على التحالف الحربي للخليج العربي كما هو قدر الإمكان. وهذا مايفسر جزئياً اهتمام سورية المستمر بإعلان دمشق كإطار للعلاقات السورية - الخليجية. فبالإضافة إلى الدعم السياسي لسورية من قبل دول الخليج من أجل موقفها من عملية السلام، فإنها قد كسبت منافع أخرى، من بينها الدعم المالي المستمر من السعودية وأقطار الخليج الأخرى وازدياد نفوذها السياسي ضمن منطقة الخليج ذاتها. إن هدف سورية الأول هو، كما يبدو، المحافظة على وسيلة ضغط حيوية ضد صدام بالإضافة إلى التحكم بوتيرة "التطبيع" الخليجي مع اسرائيل. إن إعلان دمشق بمنح سورية للمرة الأولى دور الشريك المباشر في المساعدة على تشكيل السياسات العربية الراهنة والمستقبلية إزاء العراق وقضايا الخليج الأخرى. لذلك فقد ارتفعت مكانة سورية الخليجية بشكل أساسي منذ حرب الخليج كما كان ذلك ظاهراً في وساطتها الفعالة في النزاع اليمني - السعودي ودورها كقناة إلى ايران أثناء الاضطرابات الداخلية في البحرين في أوائل عام ١٩٩٥.

من خلال تحالفها المستمر مع ايران، يمكن لسورية أن تحتوي المبادرات الايرانية نحو العراق بأن تقوم بدور الثقل الموازن لمصلحة ايران الخاصة في الحفاظ على علاقات جيدة مع سورية، يمكن لايران على المدى الطويل أيضاً أن تكون مفيدة في دعم أهداف السياسة السورية إزاء العراق آخذين بالاعتبار نفوذها على الطائفة الشيعية العراقية. يمكن لايران الصديقة أن تساعد في صد أو احتواء وصول العناصر المعادية لسورية إلى السلطة في العراق بعد صدام أو في حالة الإطاحة به. بالرغم من كون ايران تمتلك سبباً وجيهاً لاتخاذ سياسة مستقلة إزاء العراق، فمن المرجح أن تستمر في

الالتفات إلى المخاوف السورية حول هذه السياسة (على الأقل طالما أن سورية تعتبر أن مصالحها الحيوية في الميزان) على الرغم من الاستقرار الحالي في العلاقات العراقية - الإيرانية باستبعاد إمكانية أن يتسبب التفاهم الإيراني مع العراق في موقف معاد لسورية علناً، فإنه يبدو أن العلاقة السورية الإيرانية من المرونة بما يكفي للسماح بهامش عريض نسبياً من المناورة على الجانبين. ويمكن تهدئة القلق السوري بانعطاف إيراني تجاه العراق من خلال المستوى الوثيق من التنسيق السياسي بين الجانبين، وعن طريق التأكد من أن المصالح الحيوية لإيران في العراق تستلزم درجة معينة من التسامح واللين السوريين ضمن حدود مقبولة بشكل متبادل.

بغض النظر عن النزاع السوري - العراقي، فستظل سورية تنظر إلى إمكانية علاقة جديدة مع العراق بما في ذلك احتمال قيام محور سوري - إيراني - عراقي كخيار سياسي قابل للحياة. من الممكن أن يكون هذا الخيار ملائماً من وجهة نظر سورية فيما لو حدث تعثر جدي لعملية السلام الراهنة.

برغم التزامها الاستراتيجي بعملية السلام كقضية مصلحة وطنية، فإن سورية قد تسعى للمحافظة على حريتها في الحركة فيما لم يتم التوصل إلى تسوية مقبولة مع إسرائيل، أو فيما لو تدخلت عوامل أخرى لقطع مسار العملية والزجج بها في الفوضى، مثل عودة حكومة الليكود المتشددة في إسرائيل، والانهيار في ترتيبات المرحلة المؤقتة الاسرائيلية الفلسطينية وعدم الاستقرار الداخلي أو أزمة الخلافة في الأردن. تحتاج سورية أيضاً لأن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية مثل هذا الانهيار في الوضع بينما تكون عدة بلدان عربية قد أُنجزت تماماً مرحلة متقدمة من "التطبيع" مع إسرائيل (كان الأردن

قد وقع معاهدة سلام نهائي مع إسرائيل). في هذا السياق، فإن التحالف مع إيران يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تحصين موقف سورية ومصداقيتها. تتضح أهمية إيران، بالنسبة لسورية، بفعل غياب أي طرف عربي آخر مستعد أو قادر على لعب مثل هذا الدور. وستكون الأهمية الإقليمية للتحالف السوري - الإيراني من مرتبة مختلفة فيما لو انضم العراق إليه. بالرغم من أن العراق قد يغامر مرة أخرى بإمكانيات إعادة تأهيله دولياً بالاصطفاف مع هذه الكتلة "الراديكالية" علناً، فإنه من الممكن أن يدرس جدياً إنشاء محور ثلاثي الأطراف مع سورية وإيران في ظل الغياب المستمر لأي تقدم حقيقي باتجاه رفع نظام العقوبات في الأمد القصير أو المتوسط (وخاصة بعد اعترافه بالكويت ومبادراته باتجاه إسرائيل). إن التحالف مع سورية وإيران يمكن أن يمدّه أيضاً بفرصة لا تقاوم لإعادة تأكيد دوره كلاعب إقليمي كبير. كما أن إيران، من ناحيتها، قد تكون مهتمة بتعزيز حضورها الإقليمي وأمنها من خلال تشكيل كتلة رفض قوية جديدة من شأنها أن تحد من الهيمنة الاستراتيجية لإسرائيل وتحّد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة إضافة إلى المساعدة في تقويض سياسة الاحتواء المزدوج الأميركية. وحتى بلون انهيار كامل في محادثات السلام، فإن المصالح السورية والعراقية والإيرانية يمكن أن تتقاطع. ونظراً للمفاوضات المطولة وغير الحاسمة التي تمتد مستنفذة التوقعات والتحمل السوري، فإن سورية قد تأخذ في الاعتبار المصالحة مع النظام العراقي كوسيلة لإعادة التشكيل الجذري للتوازن الجيوسراتيجي القائم في وجه العنجهية الإسرائيلية الواضحة. وفي الحد الأدنى، فإن سورية قد ترغب في أن تؤخذ إمكانية "أسوأ الأحوال" هذه بشكل جدي من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

لذلك، فإن مختلف السيناريوهات السورية - الإيرانية - العراقية يمكن أن ينظر إليها في دمشق كوسيلة لتقوية الموقف التفاوضي لسورية وتزويدها بنقاط ضغط إضافية ضد إسرائيل والأطراف الأخرى في المنطقة مثل تركيا.

قد يكون تكتل سورية - ايران - العراق أيضاً خياراً ممكناً لسورية في حال حصول خلاف خطير مع إسرائيل بعد التسوية. في هذه الحالة، فإن سورية قد تدرس تشكيل مثل هذه الكتلة ليس بالضرورة كبديل لعملية السلام، بل بالأحرى كوسيلة لتقوية موقعها الاقليمي بعد التسوية استباقاً لبروز كتل سياسية أو اقتصادية جديدة أخرى في المنطقة. ثمة هم سوري ضاغط بشكل خاص هو أن إسرائيل قد تبرز باعتبارها القوة السياسية والاقتصادية المهيمنة في الشرق، وتجر الاردن - فلسطين وحتى من المحتمل أن تجر العراق أيضاً إلى داخل فلكها المباشر وتتمتع بقدرة حرة ومفتوحة على الوصول إلى أموال وأسواق الخليج. إن اندماج سورية والعراق وايران سوف يؤمن بشكل واضح مزيد من القوة للأطراف الثلاثة ضد إسرائيل وتوابعها المحتملين، وضد أي كتلة أو تجمع اقليمي آخر. وسيكون المحور الثلاثي المتصف بهذه الطبيعة بعد التسوية العربية - الاسرائيلية (وخاصة بعد صدام) في وضع تساومي قوي في مواجهة الغرب وتركيا ودول الخليج.

إن تفاقم العداء السوري - العراقي في أعقاب حرب الخليج الثانية لا يمنع كلياً إمكانية إعادة إقامة علاقة عملية بدافع المصلحة الذاتية بين الطرفين حتى بدون تغيير النظام أو القيادة في العراق. على صعيد واحد، فإن السبب الجذري لهذا العداء يكمن في التنافس التاريخي بين القيادتين السياسيتين وليس في أي مجموعة خطيرة أو غير قابلة للتدبير من التزاعات على الأرض أو الموارد. وقد وجد كلاً من الأسد وصدام حسين أرضية مشتركة في

الماضي عندما كانت مصالحهما الحيوية تملي ذلك كما في الخطط القصيرة الأجل للوحدة العراقية - السورية في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، والمسمى اللاحق للمصالحة في أوائل عام ١٩٨٧ في ذروة الحرب العراقية - الإيرانية.

إن العراق قد تصرف أيضاً من جانب واحد في دعم سورية أثناء حرب ١٩٧٣ مرسلاً قوات عسكرية كبيرة إلى الجولان حتى بدون وجود تعاون عملياتي مسبق أو تلميح بانفراج سياسي مع دمشق. لم تكن القطيعة بين الجانبين كلية أو كاملة. فقد انضم وزير الموارد المائية العراقي إلى نظيره السوري في محادثات ثلاثية الأطراف حول قضايا المياه مع تركيا في أوائل عام ١٩٩٤ وتم الإبقاء على الاتصالات الأخرى السياسية والدبلوماسية ذات المستوى المتدني بما في ذلك المبادلات والزيارات على مدى سنوات بالرغم من تأثيرها المحدود على العلاقة الكلية.

في الواقع، فإنه لا يمكن استبعاد اتخاذ القرار السياسي من قبل الطرفين لرفع مستوى العلاقات في مواجهة خوف أو تهديد مشترك. إن إحدى الاحتمالات القائمة هي أن المبادرات العراقية الأخيرة تجاه إسرائيل قد تؤمن الحافز لتحرك سوري لتحسين العلاقات مع بغداد. بالرغم من أن الأسد قد لا يكون راغباً في تعريض علاقاته مع الولايات المتحدة ودول الخليج للخطر في المناخ السياسي الراهن، فإنه قد يكون قلقاً أيضاً من إمكانية استخدام الاتفاق الاسرائيلي - العراقي للالتفاف على سورية وزيادة الضغط عليها لكي تقبل بالمطالب الاسرائيلية في محادثات السلام. إن أخطار الاتفاق الاسرائيلي - العراقي ستضخم من وجهة النظر السورية فيما إذا شملت الأردن كشريك ثالث فاعل، في ضوء معاهدة السلام الاسرائيلية - الاردنية والروابط الوثيقة تقليدياً بين الملك حسين والنظام العراقي. لذلك فإن

المبادرات العراقية - الاسرائيلية قد تساعد في تقوية الروابط الايرانية - السورية، على الأقل في الأمد القريب. مع ذلك، فإن الأكثر رجحاناً هو أن سورية سوف تستمر في الاعتماد على الضغط الأميركي والخليجي على اسرائيل لإجهاض أي انفتاح على صدام في المستقبل القريب. لكن مصلحة اسرائيل في إزالة العراق من دائرة المواجهة - وربما التطلع إلى محور تل أبيب - بغداد - عمان بعد التسوية - يجب أن يُدرس بشكل جدي في دمشق وقد يكون من الصعب تأجيل نوع ما من الاتفاق الاسرائيلي - العراقي إلى مالا نهاية. مع ذلك، فإن تغيير النظام في العراق سوف يساعد، بدون شك، في خلق بيئة جديدة لسورية والعراق على حد سواء، كما سيكون بمثابة تغيير محتمل في السياسة السورية لما بعد الأسد. ولكن نظراً لوجود ثوابت أخرى، فإنه من المستحيل أن يكون الوفاق السوري - العراقي محدود المجال والتأثير طالما بقيت القيادة الحالية في البلدين في السلطة.

في الظروف المنظورة، فإنه من المرجح أن تقبل ايران بأي تحسّن نسبي في العلاقات الثنائية العراقية - السورية إلى حد كبير بنفس الطريقة التي يسدو أن سورية تنظر بها إلى التقارب العراقي - الايراني الحالي. ولكن على المدى الطويل، وعندما يُخرج العراق من عزلته الحالية، فإن القوة وتأكيد الذات العراقيين قد يفرضان مجموعة جديدة من المآزق على التحالف. إن وجود كلمة سورية عراقية أكثر استقراراً وفاعلية يمكن أن يكون إشكالياً من وجهة النظر الايرانية ويمكن أن يعرض للخطر العلاقة السورية - الايرانية ذاتها. يمكن للعراق المنبعث مجدداً المدعوم أميركياً وخليجياً أن يلعب دور الشريك الأكبر في صياغة نهج علاقة عربية جديدة مشتركة تجاه ايران. وفي ظل قيادة الثنائي القوي والمندمج: سورية والعراق، فإن هذا النهج يمكن أن يهدد

هيمنة ايران على الخليج ويوحى بتشكيل جبهة عربية - غربية موجهة ضد ايران. وبالعكس، فإن الاصطفاف العراقي مع اسرائيل أو الاردن (أو كليهما) سيضيف حافزاً لإيران للمحافظة على التحالف مع سورية. إن المخاوف الإيرانية من الوجود الاسرائيلي في الخليج ستعزز بقوة بفعل تسهيل العراق لمثل هذا الوجود أو تواطئه الفعال معه. في مثل هذه الأحوال فإن الثقل الموازن السوري سيبدو حاسماً من وجهة النظر الإيرانية.

العامل اللبناني: مصالح سورية تأتي أولاً

لن تتضاءل هموم سورية الجيوسياسية والاستراتيجية الحيوية في لبنان بفعل أي اتفاق سلام مع اسرائيل. بل العكس من ذلك، فإن إحدى التبعات القصيرة المدى أو المتوسطة المدى لمثل هكذا اتفاق هي المزيد من الحرص المحافظة على سيطرة محكمة على العلاقات مع لبنان وربطه بشكل أوثق بسورية، كما تأكد في السلسلة الأخيرة من اتفاقيات التعاون والتفاهم بين البلدين. إن كثيراً من أسس هذه العلاقة الوثيقة قد أرسيت لتوها عن طريق اتفاق الطائف، لكن حرص سورية على إبقاء لبنان ضمن دائرتها المباشرة قد يتعزز في أعقاب التسوية وطرح التكلل الاقتصادي الاسرائيلي الفلسطيني - الأردني أو أي رابطة مماثلة تضم قوى اقليمية كبرى أخرى مثل التجمع المدعوم من الغرب الذي يضم مصر واسرائيل وتركيا والسعودية. لذلك فإن لبنان سوف يظل يُنظر إليه كمزيج من حاجز استراتيجي وشريك سياسي اقتصادي ومنطقة نفوذ حيوية لسورية. لذلك، فمن المرجح أن سورية ستعتمد إلى تعزيز قاعدة سلطتها في لبنان بالمحافظة على تحالفها مع ايران وخاصة على ضوء أهمية الطائفة الشيعية اللبنانية وترجيح واستمرار نفوذ ايران ضمنها. ونظراً للشكوك التي تكشف حقة مابعد التسوية، فمن المرجح ان سورية

سوف تسعى إلى تجنب خلق تحديات جديدة وخطيرة لنفسها سواءً بالمواجهة غير الضرورية مع الجماعات اللبنانية المدعومة من ايران أو بقطع روابطها مع ايران بطريقة تعرض مصالحها في لبنان للخطر الجدي.

إن أهمية لبنان بالنسبة لإيران تتجاوز روابطها الروحية والسياسية مع الشيعة اللبنانيين. فبدون حرية الوصول إلى لبنان، ستكون ايران معزولة إلى حد كبير عن المشرق ككل. لذلك فإن ايران تحتاج إلى لبنان للحفاظ على نفوذها ضمن هذه الساحة، سواء كمعطل أو كميسر، ولن تستسلم بغض النظر عن الفوائد التي تتحقق لها من هذا النفوذ بدون مقابل جوهري في مكان آخر. إن الوجود الإيراني في لبنان سيؤثر ويتأثر أيضاً بالتطورات ضمن الحركة الأصولية الإسلامية الأوسع في المنطقة. من هذا المنظور، فإنه من المرجح أن تنظر سوريا إلى علاقتها مع ايران كوسيلة يمكن بواسطتها الاستمرار في مراقبة والتأثير على والحفاظ على قدر من السيطرة على الحركة الإسلامية في لبنان وامتداداتها العربية بأقل كلفة وجهد ممكنين نسبياً. إن الوجود الإيراني - الإسلامي الموارب والمرصود في لبنان هو أفضل من الوجود الموارب وغير المرصود في سورية ذاتها في ضوء الصراع بين النظام ونشطاء الحركات الإسلامية حتى ولو كانوا سنة. وقد يكون في مصلحة سورية أيضاً الاستمرار في التسامح مع وجود وكلاء إيرانيين شبه مستقلين في لبنان كنقاط ضغط محتملة ضد قوى أخرى محلية أو من خارج المنطقة، وكتنازل واسع للمصالح الإيرانية في الشرق العربي طالما أن هذه الجماعات لا تهدد المصالح السورية ذاتها. إن الكثير من هذه الاعتبارات نفسها ينطبق على أية جماعات راديكالية علمانية أخرى يمكن أن تستمر في التحالف مع ايران بعد التسوية السلمية العربية - الاسرائيلية والتي يمكن أن تستمر في التواجد في لبنان أو الانطلاق من لبنان.

إن تحمل سورية لمستوى معين من التدخل الإيراني في لبنان سيعتمد جزئياً على التحول المرتقب في أوساط الموالين لإيران هناك (وخاصة حزب الله) وما إذا كانت مثل هذه الجماعات ترغب في التكيف مع مصالح سورية بعد التسوية، وفي المقام الأول الإيقاف المطلق للعمليات العسكرية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية. من بين التطورات الحديثة الأكثر أهمية في المشهد السياسي اللبناني كان ظهور تيار أكثر "لبنانية" بين الجماهير الموالية لإيران تقليدياً ضمن الطائفة الشيعية. إن هذا الاتجاه ممثلاً إلى حد كبير بالشيخ حسين فضل الله (الذي لا يشغل أي منصب رسمي في حزب الله، ولكنه يعتبر عموماً بمثابة زعيمه الروحي) وقد سعى لإبعاد نفسه عن المؤثرات المادية لسلطة إيران إضافة إلى وصايتها الأيديولوجية. طالما كان فضل الله والعناصر الأخرى ذات النفوذ ضمن قيادة حزب الله مدركين أن الإجماع الوطني في دعم كفاحه المسلح ضد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان (وهو إجماع يعكس أيضاً بشكل قوي نفوذ سورية الخاص وموقفها) لا يمتد إلى التزامات أيديولوجية أخرى طويلة الأمد، بما في ذلك المعارضة المستمرة للسلام والتعايش مع إسرائيل وإقامة حكومة إسلامية في لبنان. إن الاتجاه الأكبر داخل حزب الله مدرك للحاجة إلى التكيف مع وقائع التسوية الممكنة بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان، ولقيود السعي لبسط الحكم ذي النمط الإسلامي في البلد الأكثر تنوعاً من حيث الطوائف والأديان في المنطقة. وقد انعكس هذا في استعداد حزب الله للمشاركة في النظام السياسي اللبناني، كما ثبت من النتائج القوية نسبياً للمرشحين الموالين لحزب الله في انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية. بالإضافة إلى إظهار رغبة الحزب بالالتزام بقوانين النظام السياسي اللبناني المنبعث مجدداً وتقل نشاطاته السرية

إلى مجال غير موجه ضد الدولة بحد ذاتها، فإن موقف حزب الله الراهن يشدد بشكل أقل على تحقيق حكم إسلامي في لبنان وبشكل أكثر على حقه في فرض القيم الإسلامية من داخل النظام السياسي ذاته.

إن التسوية بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان سوف تواجه حزب الله ببعض الخيارات الصعبة. إن الكثير من جاذبية ونفوذ حزب الله قد قام على الصدى العام لموقفه الأيديولوجي من الصراع العربي - الإسرائيلي ومقاومته المتواصلة لاحتلال إسرائيل للأرض اللبنانية على مدى عقد من الزمن. إن أعمال مقاومة حزب الله قد أصبحت مكوناً أساسياً من سحره وعلة وجوده (*raison d'être*) وتشكل أبرز ما يميزه عن الأحزاب الأخرى في لبنان، بما في ذلك القوى المنافسة ضمن الطائفة الشيعية ذاتها مثل حركة أمل. وسوف يُصور انسحاب إسرائيل النهائي من جنوب لبنان باعتباره إثباتاً للنخط الناشط لحزب الله وقد يفيد في تزويده ببعض الرأسمال السياسي أثناء الفترة الأولية بعد التسوية في مسعاه للمحافظة على قاعدته الشعبية والبناء عليها. إن حزب الله حريص على حصر هجماته بالأراضي اللبنانية المحتلة إلا عندما يجبر على الانتقام عبر الحدود، ويعرف بوضوح أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سوف ينهي نشاطاته المسلحة ضد إسرائيل. وكما يعترف حزب الله، فإن النظام الأمني لما بعد التسوية - لكي يكون متفقاً عليه ومؤكداً من قبل إسرائيل وسورية ولبنان على حد سواء - سوف يمنع بشكل شبه مؤكد خياراً عسكرياً ذا مصداقية بأي حال من الأحوال.

كما أن على حزب الله أن يتوافق مع مزاج عام في أوساط الشيعة وغير المشهد السياسي - الطائفي اللبناني سيضع إعادة التنمية وإعادة البناء باعتبارهما الأوليتين اللبنانيتين المهيمنتين، وهو مزاج اخترق النظام

السياسي اللبناني ولا يمكن تعزيزه إلا بحلول السلام المحتمل أن يكون هذا الشعور قوياً بشكل خاص في جنوب لبنان ذاته، والذي يعتبر تقليدياً أحد أكثر مناطق لبنان تعرضاً للإهمال والفقر. لقد نجح حزب الله تماماً في تأسيس سمعة طيبة ضمن طائفته في الجنوب وأماكن أخرى (كالبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت) عن طريق المساعدة في تأمين الخدمات الاجتماعية والمعاشية تحديداً حيث لم يكن يوجد أحد. لذلك سيكون متردداً باستعداد قاعدته بأن يعيد اندلاع الصراع والمواجهة مع إسرائيل أو مع السلطتين اللبنانية والسورية من شأنهما أن يعرضاً للخطر آفاق مستقبل أفضل للجماهير التي كان يمثلها ويقدم لها الدعم حتى الآن.

في أعقاب التسوية قد يتعين على حزب الله أيضاً أن ينظر بشكل أكثر واقعية إلى المنافسة السياسية الممكنة من قبل حركة أمل. بالرغم من أن الحزبين الشيعيين - بعد احتكاكات شديدة في البداية - قد نجحا في إنشاء علاقة عمل مع بعضهما وتوزيع للأدوار فيما بينهما، فإن التهديد السياسي لأمل تجاه حزب الله يمكن أن يشتد إذا اختار هذا الأخير الخروج على النظام أو اختار المواجهة المباشرة معه. ونظراً لأهمية الرعاية السياسية في النظام السياسي، فإن صلات أمل الطويلة الأمد مع سورية ومع المؤسسة السياسية اللبنانية وعلاقاتها الجيدة مع مجتمع رجال الأعمال الشيعي النشط والمزدهر في الداخل والخارج يمكن أن تفيدها في أي حسم سياسي أو انتخابي مستقبلي مع حركة راديكالية فقدت وظيفتها كوسيلة للضغط العسكري على إسرائيل. لهذا السبب وغيره من الأسباب، فإنه من المرجح أن يتعزز الاتجاه الحالي في حزب الله إزاء إعادة تعريف منطلقه الإسلامي السياسي. فمئذ تسريع عملية السلام، عبرت الدوائر الإسلامية والقومية

العربية بشكل متكرر عن قلقها من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية المحتملة، إضافة إلى الافتراق الثقافي الغربي / الاسرائيلي عن العالم العربي والاسلامي في أعقاب التسوية. إن حزب الله والحركات الاسلامية الأخرى في المنطقة تأمل في الاستفادة من مثل هذه المخاوف داخل لبنان وفي أماكن أخرى ببرنامج يشدد على الحاجة إلى مواجهة "التطبيع الثقافي والاقتصادي" مع اسرائيل بدلاً من التبر الإفرادي للكفاح المسلح.

إن المؤتمر الاسلامي - القومي العربي الذي انعقد في لبنان في تشرين الأول ١٩٩٤ وحضره عدد كبير من الشخصيات اللبنانية والإسلامية والقومية الأخرى بمن فيهم الشيخ فضل الله، قد يكون مقدمة لمثل هذه الحركة. إن مثل هذا النهج يسير إلى حد كبير على خطى السياسة المتبعة من قبل الإسلاميين في الأردن، حيث سعت الحركة لتقييد حرية النظام في إقامة علاقات مع اسرائيل بدلاً من السعي إلى مواجهة شاملة معه حول مسألة التسوية. وانسجاماً مع مبادئه العقائدية، فإن حزب الله قد يسعى لإيجاد قضية مشتركة مع العناصر القومية العربية والرافضة داخل وخارج لبنان التي تشاركه مخاوفه والتي قد تنظر إليه كبؤرة طبيعية للنشاط المعارض لعملية السلام.

إن نقلة من هذا النوع في سياسة وموقف حزب الله لن تحدث بين عشية وضحاها. إذ أنها تعتمد كثيراً على توازن الآراء ضمن الحركة والموقف النهائي الذي تتخذه ايران، إضافة إلى موقف عموم حزب الله مع سورية.

تتمتع القيادة الرسمية لحزب الله، بما فيها الأمين العام الحالي الشيخ حسن نصر الله بعلاقات جيدة مع كل من سورية وايران ومن المرجح أن تستجيب لمتطلبات وحساسيات الأولى بنفس استجابتها لمتطلبات وحساسيات الأخيرة. وكان بروز الخلاف المتزايد بين العناصر المؤيدة لخط فضل الله المستقل

والعناصر الأخرى الأقرب إلى الخط المؤيد لايران ظاهراً لبعض الوقت وقد يتحول إلى انشقاق تنظيمي أكثر خطورة. إن موقف ايران النهائي غير واضح أيضاً نظراً لمراكز القوى المتنافسة المتعاملة مع حزب الله في طهران والانعدام الظاهري لأيّة سيطرة مركزية على هذه الصلات. إذ يمكن لمجموعة راديكالية منشقة من حزب الله تلقي المساعدة والتحريض من عناصر راديكالية بالقدر نفسه (مضادة لرفسنجاني مثلاً) في طهران أن تقرر متابعة خطها المتشدد المستقل والناشط ضد اسرائيل. يمكن لهذه المجموعة أن تلقى الدعم من قبل الجماعات المعارضة الفلسطينية تحت رعاية إيرانية مماثلة. مع ذلك، فإن طهران لم تشر بالكلام أو بالفعل إلى أن معارضتها الايديولوجية لعملية السلام تلزمها بإجهاض هذه العملية بالوسائل العسكرية. بالنسبة لايران وحزب الله بكل اتجاهاته إضافة إلى القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني والعربي والاسلامي، فإن نشاطات المقاومة التي تقوم بها الحركة في جنوب لبنان ستبقى شرعية إلى أن يتم الاتفاق على انسحاب اسرائيلي كامل ونهائي. وأيّة محاولة لتقويض مثل هذا الاتفاق بعد التوصل إليه ستكون ذات شرعية أقل على نحو ملحوظ. وسوف تُهمّش أيّة جماعة تناصرها بالقدر نفسه.

من وجهة النظر الإيرانية، فإن ثمة دعم لمثل هذه السياسة "التحريفية" قد يكون مرتفعاً جداً. إن سيطرة سورية في لبنان ومقدرتها على منع أيّة تحركات إيرانية ذات شأن في هذه الساحة من المكانة التي تجعل أي تحدٍ مباشر لمصالح سورية الحيوية من قبل حزب الله أو إيران لن يؤدي إلى أي مكسب ايجابي لايران. في الواقع، إن فقدان المحتمل لحرية الوصول إلى الشيعة اللبنانيين يمكن أن يكون رادعاً لأي دور تخريبي إيراني بالإضافة إلى كونه حافزاً كبيراً بالنسبة لايران على تشجيع حزب الله على التقيد بقوانين

لعبة مابعد التسوية الجديدة. إن تسوية مؤقتة *modus vivendi* بين ايران والقوى المؤيدة لايران في لبنان وسورية تحت هذه الشروط قد تكون ممكنة التحقيق. كما أن سورية، بلورها، قد تكون رغبة في السماح لإيران وحلفائها المحليين بهامش محدود من حرية الحركة الاجتماعية والسياسية في داخل لبنان وداخل الطائفة الشيعية بشكل خاص، بما في ذلك الدعم الايراني للصحة والتعليم ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في هذه الساحة.

إن مصلحة سورية بالحفاظ على صلاتها مع شيعة لبنان كقاعدة سلطة محتملة، ومصلحة ايران في الحفاظ على حريتها بالوصول إلى الطائفة الشيعية الأكبر وذات الموقع الاستراتيجي الأفضل في المشرق، قد يستمران في الالتقاء على المدى المتوسط وحتى الطويل. مع ذلك، ومع افتراض وجود درجة معينة من الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي في لبنان، فإن الشيعة اللبنانيين ذاتهم قد يسعون تدريجياً للانفكاك عن الارتباط الشديد مع دمشق وهو ما ميّز سياسة الشيعة منذ أواخر الستينات. إن الثقة بالنفس وتأكيد الذات الشيعيين قد يزيلان تماماً الحاجة المرتآة إلى الحماية السورية وخاصة إذا كانت حصة الشيعة من السلطة والنفوذ الداخليين ستزداد في لبنان بعد التسوية. في هذا السياق، فإن الشيعة قد يسعون إلى إقامة علاقاتهم مع ايران كوسيلة للموازنة ضد سورية ولاحتواء النفوذ السوري في لبنان. وقد يكون العكس من ذلك تماماً، فقد يبدو ارتباط الشيعة بايران ذا أهمية متضائلة في أعقاب التسوية السورية اللبنانية مع اسرائيل. وعندما يفقد الصراع العسكري مع اسرائيل أهميته ومبرراته، وافترض حلول الانتعاش التدريجي والنسي للسياسة والاقتصاد اللبنانيين، فإن الدور الايراني الذي انبثق عن البيئة المحلية والاقليمية لأوائل الثمانينات قد يبدأ في التضاؤل. في أي من الحالتين، فإن الطائفة الشيعية اللبنانية بحيرة على التأثر بالتطورات

الداخلية داخل ايران ذاتها. فالتدهور المستمر للاقتصاد الايراني، إضافة إلى صراعات السلطة الداخلية المتواصلة في طهران، يمكن أن يؤثر على قدرة ايران المادية على الفعل في لبنان إضافة إلى تأثيره على دورها المعنوي كقوة لحزب الله والطائفة الشيعية بشكل عام. مع ذلك، وبالأخذ بعين الاعتبار العلاقة الحميمة بين القيادة الشيعية في البلدين، إضافة إلى نفوذ ايران التقليدي بين شيعة لبنان حتى قبل الثورة، فمن غير المحتمل أن تفقد ايران مواطىء قدمها اللبناني دفعة واحدة كنتيجة لهذه التطورات.

العامل التركي: الأساس المشترك ونقاط التوتر

إن حل الصراع مع اسرائيل لن يخفف بالضرورة من إحساس سورية بالتهديد أو التهديد المحتمل من عناصر اقليمية أخرى. في الواقع، إن هيمنة الصراع مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ ربما يكون قد ساعد على إخفاء أو كبح المشاكل الكامنة الأخرى على خاصة سورية الشمالية التي يمكن الآن أن تبرز إلى الواجهة. لذلك فإن العلاقات السورية - التركية قد تواجه عهداً جديداً من الشدة مع التوترات الناشئة عن أي أو كل من العوامل التالية:

- * النزاع حول ما ينظر إليه بأنه دعم سورية للأكراد؛
- * النزاع على حقوق مياه نهر الفرات؛
- * المنافسة الاقليمية الناتجة عن وضع اقليمي تركي أكثر فاعلية؛
- * الخلافات الممكنة حول مستقبل العراق.
- * المخاوف المحتملة الناجمة عن المحاور السياسية أو العسكرية الاقليمية أو الاصطفافات التي تشمل تركيا لكنها تستبعد سورية.
- * انبعاث النزاعات التاريخية/ الاقليمية كالنزع على لواء اسكندرون.

برغم الاحتكاكات الأخيرة حول أرمينيا وأذربيجان والشكوك التركية المستمرة بخصوص الصلات الإيرانية بالمتطرفين الإسلاميين الأتراك، فإن العلاقات الإيرانية - التركية كانت مستقرة نسبياً على مدى السنوات القلائل الماضية. مع ذلك، فإن تحديات جديدة لهذه العلاقة قد تنشأ عن التسوية العربية - الإسرائيلية كنتيجة لأي من أو لكل التطورات التالية:

* تعاون إسرائيلي - تركي أو عربي - تركي أكثر فاعلية ضد إيران و/أو الحركات المدعومة من إيران في المنطقة؛

* دور إقليمي تركي أكثر حزمًا، بما في ذلك سياسة تدخلية أقوى في العراق و/أو ضد الأكراد؛

* دور عسكري أو اقتصادي تركي جديد في الخليج يحد من دور ونفوذ إيران الإقليميين الملحوظين؛

* تحالفات إقليمية "مضادة لإيران" تضم أطرافاً عربية و/أو إسرائيل إلى جانب تركيا؛

* صفقة تركية تتيح لإسرائيل حرية أكبر في الوصول إلى الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى وأذربيجان.

لذلك يمكن اعتبار أن لكل من سورية وإيران مصلحة استمرار في التحالف الذي يساهم في احتواء تركيا. بالنسبة لسورية، إن إيران هي ثقل موازن ضد تركيا أو ضد أي إعادة اصطفاف إقليمي ممكن آخر للقوى يشمل تركيا قد يتمخض عن التسوية العربية - الإسرائيلية الشاملة. كذلك الأمر بالنسبة لسعي إيران لكبح النشاط التركي الملحوظ إقليمياً وفي وسط آسيا (سواء من قبل تركيا لوحدها أم بالاشتراك مع إسرائيل والغرب) من خلال الإبقاء على سورية كثقل موازن وكوسيلة ممكنة

للضغط على خاصرة تركية الجنوبية. في السياق المباشر للمفاوضات الاسرائيلية - السورية، فإن العامل التركي يمكن أيضاً أن يكون له تأثير على نظام الأمن الاسرائيلي - السوري على الجانبين مع مقاومة سورية للمطالب الاسرائيلية بإجراء تخفيضات شديدة أو إعادة هيكلة جذرية لقواتها المسلحة على أساس أن ذلك سيكون له تأثير معاكس على ميزان قوة سورية مع تركية. من الممكن أن تبرز مشاكل مماثلة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف حول نظام اقليمي جديد لمراقبة الأسلحة إذا ما انضمت سورية إلى المحادثات أو فيما إذا اتسعت هذه المحادثات أخيراً لتشمل ايران.

وعلى خلفية مجموعة أوسع من القضايا، فإن التوترات السورية - التركية والايرانية - التركية يمكن أن تنعكس أكثر على تطوير وتعزيز محتمل للصلات الاسرائيلية - التركية. إن المبادرات التركية نحو اسرائيل قد أكدت على التهديدات المشتركة والمصالح المشتركة للبلدين، وقد ترجمت عملياً إلى مشاريع للاستثمار المشترك لموارد المياه والانتاج الحربي والمشاريع الاقتصادية المشتركة الأخرى في آسيا الوسطى والصين، إضافة إلى التعاون الاستخباراتي ضد "المتطرفين الاسلاميين" عبر المنطقة. إن مثل هذه التطورات في العلاقات الاسرائيلية التركية هي مصدر القلق لسورية. كما يمكن أن تزداد المخاوف الايرانية من التبعات السلبية للتسوية العربية - الاسرائيلية أيضاً إذا بدت تركية مستعدة لاتخاذ دور قيادي مضاد لايران بالتنسيق مع قوى معادية علناً كاسرائيل. إن أي دعم تركي للاحتراق الاقتصادي الاسرائيلي أو أية مساعدة عسكرية وعمل مستتر في أذربيجان وأجزاء أخرى من آسيا الوسطى من المحتمل بالقدر نفسه أن يثير المخاوف الايرانية.

إن التقارب التركي مع العراق يمكن أيضاً أن يثير التوتر مع سورية وإيران. تستمر السياسات التركية الراهنة في التأكيد على المصلحة القومية في التطبيع الاقتصادي مع نظام صدام والحاجة إلى رفع العقوبات عندما يتقيد بقرارات الأمم المتحدة المعنية. إن العلاقات التركية - العراقية المتحسنة يمكن أن تواجه سورية بإمكانية التطويق الاستراتيجي إذا اقترنت بتحسين مهم في الروابط التركية مع إسرائيل و/أو العلاقات الوثيقة بين إسرائيل والأردن. إن رغبة إيران في الإبقاء على خياراتها مفتوحة فيما يتعلق بالعراق كوسيلة ممكنة لتقوية ثقلها في علاقاتها مع العرب والغرب يمكن أيضاً أن تضعف بفعل التحركات التركية باتجاه النظام العراقي.

على كل، فإن درجة التوتر الحالي أو الكامن بين تركيا وإيران أو سورية لا ينبغي المبالغة فيها. إن هم سورية الطاغية في ضمان حصولها على موارد المياه الواقعة تحت السيطرة التركية يمثل رادعاً لأي تصعيد سوري مهم ضد تركيا. فرعايتها غير المباشرة للمتمردين الأكراد كحزب العمال الكردستاني PKK يمكن النظر إليها كمثال على استخدام سورية التقليدي للوكلاء ضد خصومها المحتملين، وبشكل أساسي كوسيلة لممارسة الضغط لمقايضته في النهاية كجزء من صفقة سياسية حول شروط مقبولة بالنسبة لسورية. بهذا المعنى، فإن الدعم السوري للمنشقين الأكراد الأتراك يمثل ورقة يمكن اللعب بها في النزاع على حقوق المياه أو أية نقطة خلاف أخرى راهنة أو مستقبلية مع تركيا. إن هم سورية في تفادي الاستفزاز الفاضح لتركيا قد تمثل في الاتفاق الثنائي على بروتوكول أممي في نيسان ١٩٩٤ يلزم سورية بمنع النشاط المعادي لتركيا من داخل الأراضي السورية، والخطوات التي اتخذتها للتقليل من وجود حزب العمال الكردستاني في لبنان

(كإغلاق معسكراته التدريبية في البقاع). كما أن إيران قد أظهرت بالمثل أقصى الحذر في التعامل مع الصراع بين أذربيجان وأرمينيا وكانت حذرة من أية مواجهة مباشرة مع تركيا يمكن أن تفاقم مشاكل إيران على خاصرتها الشمالية، في العراق أو مع الأكراد.

إن تركيا، من ناحيتها، تبدو مدركة لوجود قيود على قدرتها في كبح سورية أو إيران برغم بعض التهديدات بالعمل المباشر ضد قواعد حزب العمال الكردستاني المزعومة في لبنان، فإن قدرة تركيا على القيام بمهمة كهذه بشكل فعال محدودة جداً بفعل الاعتبارات العملية والمضاعفات السياسية التي ستعقبها.

إن كل الأطراف الثلاثة تبدو مدركة لمخاطر أي صراع مكشوف بينها إدراكاً كافياً لأن تشكل لجان اقتصادية وأمنية مشتركة للحفاظ على الاتصالات المنتظمة حول القضايا المتعلقة بالعراق والأكراد منذ حرب الخليج. وبالقدر نفسه، يبدو أن الأطراف الثلاثة اتفقت على سياسة إزاء العراق تحول دون انهيار ذاك البلد (وبالتالي احتمال استقلال كردي أو شيعي في العراق)، بالرغم من أن ذلك قد يخفي خلافات هامة بينها حول هذه القضايا وغيرها.

حافظت سورية وإيران على درجة عالية من الاهتمام والتنسيق مع تركيا في لجنة التنسيق الوزارية الثلاثية التي تأسست منذ عام ١٩٩١ لمراقبة التطورات في العراق وصياغة فهم لمستقبل العراق. لقد كان قلق الأطراف الثلاثة حول عدم الاستقرار الحدودي، وخصوصاً الاقتتال الكردي أو استمرار الحرب الكردية - العراقية كافياً لمنع الخلافات الجوهرية أحياناً من التحول إلى نزاع حاد مفتوح حول المسألة العراقية. لكن الاستجابة الفعلية

لأي من الأطراف الثلاثة لأزمة عراقية كبرى تبقى غير مؤكدة. إن كلاً من سورية وإيران من المحتمل أن تنظرا بقلق شديد إلى أي تدخل عسكري تركي واسع النطاق في شمال العراق وقد حصل بعض التوتر الإيراني - التركي نتيجة للاختراقات التركية لتعقب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والذي امتد إلى الأراضي الإيرانية ذاتها. إن ردود الفعل السورية والإيرانية على حدوث تدخل أكبر سوف تتحدد إلى درجة كبيرة بتصوراتهما للوضع داخل العراق وبالأهداف السياسية والاستراتيجية لتركيا من وراء ذلك. فمن المرجح أكثر أن تردّا بشكل سلبي إذا رأتا أن تركيا تهدف إلى وجود عسكري دائم أو طويل الأمد على الأراضي العراقية أو إذا ظهر أن أغراضها تتجاوز حدوداً معينة مقبولة مثل احتواء الأكراد. وبالمنطق ذاته، فإن التحرك العسكري الإيراني دعماً لحركة انفصالية شيعية، أو التحرك الذي يهدف إلى استباق التدخل الخارجي لطرف ثالث في العراق، يمكن أن يدفع سورية باتجاه علاقة أوثق مع تركيا ويوتر بشدة علاقات إيران مع سورية. مع ذلك، فإن خبرة الماضي القريب لإيران وحذرهما المثبت أثناء انتفاضة الشيعة بعد حرب الخليج، يوحيان بأنها من غير المرجح أن تقوم بتحرك كهذا.

في مثل هذه التطورات الكبرى، فإن اللجنة الثلاثية والاتصالات الدبلوماسية الأخرى تقدم وسيلة هامة لإدارة الأزمات وتفيد في حصر كافة الأطراف الثلاثة برابطة متبادلة الفائدة تحد من قدرة أي طرف على استغلال أزمة عراقية محتملة على حساب الطرفين الآخرين. لذلك يمكن اعتبار اللجنة والمشاورات المستمرة بمثابة آلية نافعة من أجل استقرار علاقة الأطراف الثلاثة ضمن حدود مصالحهم المشتركة في العراق.

مع ذلك، وإلى أن تتضح الخطوط العامة لحقبة مابعد التسوية العربية الاسرائيلية فإن آفاق ترقية الفعالة اقليمياً والمدعومة من الغرب والداخلية في تحالف ضمني أو مفتوح مع إسرائيل و/أو العراق سوف تستمر في إعطاء كلاً من سورية وإيران حافزاً قوياً للتطلع نحو بعضهما بعضاً.

قد تأمل سورية في استثمار التوترات والتنافسات التركية - الإيرانية القائمة، لكنه من غير المحتمل أن تكون رغبة في التورط في أي دور مباشر في آسيا الوسطى (كما في أذربيجان وأرمينيا). بالمقابل، فإن إيران قد تأمل في استثمار التوترات السورية - التركية حول مياه نهر الفرات.

ونظراً للثقل الديموغرافي (السكاني) لتركيا وقدرتها العسكرية والاقتصادية، وحتى لو توفرت أحسن الظروف حيث العلاقات الثنائية بين سورية وتركيا وبين تركيا وإيران خالية من التوترات، فإنه من الممكن الاستمرار في النظر إلى المحور السوري - الإيراني في دمشق وطهران باعتباره أداة في لجم المطامح الإقليمية التركية ومنع حدوث تغيير حاسم في ميزان القوى الإقليمي ضد الطرفين.

العامل الخليجي: رعاية المصالح المستقلة

في حالة التوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية قد يكسب دور سورية التقليدي كوسيط بين دول الخليج وإيران قيمة إضافية لكل من إيران وهذه الدول نظراً لمشاعر عدم الأمان والعزلة الإيرانية الممكنة بعد هذه التسوية.

وفيما بدت حرب الخليج بداية بأنها تعيد تأسيس درجة ما من الثقة المتبادلة في العلاقات الإيرانية - الخليجية، فقد برزت مصادر أخرى للتوتر بين الجانبين ويمكن أن تكون إشكالية على نحو متزايد وتشمل هذه المصادر دعم سورية لأبو ظبي في الصراع المتصاعد بطابع المعارك الكلامية حول ضم

ايران للجزر الثلاث، كما تأكد في اجتماع دول إعلان دمشق في القاهرة في كانون الثاني ١٩٩٥ والمنافسة العسكرية والسياسية والايديولوجية المستمرة لايران مع السعودية، واستعدادها للتعامل مع العراق. في هذا السياق، فإن كلاً من دول الخليج والغرب يمكن أن تعلق أهمية دائمة على قدرة سورية على التعاطي من ايران بخصوص قضايا مرتبطة بالخليج. ففي أوائل عام ١٩٩٢ أعطى دور سورية التوسطي في النزاع على الجزر الثلاث أهمية في أعقاب زيارة إلى طهران قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. كما مثلت الاضطرابات الشيعية الداخلية في البحرين في أوائل ١٩٩٥ فرصة للجهود السورية من أجل الوساطة بين طهران والمنامة.

مع ذلك، من المهم أن نلاحظ محدودية الصلة الايرانية السورية في هذا الخصوص. إن سورية لم تظهر بشكل موثوق أي تأثير كبير ملطف على سياسات ايران الخليجية على مدى السنوات القلائل الماضية، كما أن ايران قد أظهرت نفسها وبالقدر نفسه أنها ماهرة في استغلال الخلافات بين دول الخليج لمصلحتها. وفي الوقت ذاته، فإن عدداً من دول الخليج، بما فيها قطر وعمان والكويت، قد حافظت على علاقات صحيحة وودية إلى حد كبير مع ايران، وخاصة منذ انتهاء الحرب الايرانية العراقية مما سمح بإقامة اتصالات ايرانية - خليجية مباشرة يمكن أن تقلل من الحاجة الى صلة وصل سورية مستقلة.

إن سورية، مع ذلك، ستظل تُعتبر عنصراً مهماً في إدارة الأزمة مع ايران، حتى لو لم تكن بالضرورة القناة الوحيدة إلى طهران أو حتى أفضل القنوات في ظل كافة الظروف المتوقعة. من وجهة نظر خليجية، فإن المحور السوري - الايراني يظل ضابطاً حاسماً لصدام، بالإضافة إلى كونه تقييداً

كامناً على حرية ايران في الحركة في الخليج أو في العراق أو أي مكان آخر. وسورية، بدورها، سوف تستمر في النظر إلى صلتها الايرانية كأداة مفيدة في تعاملاتها مع الخليج. ونظراً لأن المحيط السياسي الاستراتيجي في الخليج يتحدد بطبيعة العلاقات السعودية - الايرانية أكثر مما يتحدد بأي مجموعة ثنائية أخرى من العلاقات الاقليمية، فإن سورية ستظل في وضع جيد لتسخير هذا الوضع لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية مع كلي الطرفين، وسوف تسعى لكي تتفادى أن يتعين عليها الاختيار بين روابطها الحميمة مع أي من الطرفين أو أن تبدي أي انحياز واضح في أي نزاع ثنائي سعودي - ايراني.

إن حقيقة كون تكتل إعلان دمشق قد تخلى رسمياً عن أي طموحات باتجاه القيام بدور أمني جماعي في عام ١٩٩٢ قد يكون مفيداً لسورية في تعاملاتها مع ايران. فالحفاظ على هذا التكتل يعطي ثقلًا ومصداقية لأي دور سوري في الخليج، لكن طابعه اللاعسكري يساعد في إعادة تطمين الإيرانيين إلى حدود هذا الدور. وفي الوقت نفسه، فإن اهتمام سورية في البداية بدور أمني خليجي يوحى بأنها كانت راغبة، من حيث المبدأ، على الأقل، في المشاركة في مهمة وبنية تصطلمان بعدم موافقة ايران، مما يؤكد مرة أخرى أولوية المصالح الوطنية السورية على العلاقة مع الايرانية. إن تغير الموقف داخل مجلس التعاون الخليجي بخصوص دور أمني عربي موسع في الخليج قد يشير من جديد اهتماماً سورياً ويطرح مشكلة جديدة بالنسبة للتحالف مع ايران، بالرغم من أنه يعتمد كثيراً على طبيعة وظروف مثل هذا التحرك.

إن الهم الايراني الأكبر بعد التسوية العربية - الاسرائيلية سيكون الأثر الذي قد تخلقه هذه التسوية على ميزان القوى في الخليج. وأحد المفاهيم

الايروانية في رؤيتها للأخطار التي تتهددها يتركز على إمكانية أن يتعزز وجود الغرب في الخليج بفعل الدور الاسرائيلي في المنطقة بما في ذلك العلاقات التجارية والاقتصادية، وبشكل محتمل، الدور العسكري غير المباشر من خلال مبيعات الأسلحة ونشاطات الدعم اللوجستي.

من منظور ايراني، فإن الوجود السوري في الخليج هو بديل مفضل ومفيد لأي اختراق اسرائيلي عميق للمنطقة أو لتزايد الوجود الغربي الموجه بعلمانية أكبر ضد ايران، مع أنه من غير الواضح ماهي هوامش سورية الممكنة للمناورة بهذا الخصوص. مع ذلك، فإن هذه الهموم الايرانية، إضافة إلى مصلحة سورية المرجحة بالحد من وجود اسرائيل في الخليج، يمكن أن تساعد في تطوير تعاطي سوري - ايراني مشترك لهذه القضية. سيكون من الصعب بالنسبة لأقطار مجلس التعاون الخليجي أن تتجاهل هذا التعاطي المشترك، خاصة إذا كانت سورية وايران لا تزالان تعتبران عنصريين أساسيين في احتواء العراق.

تمتد المصالح السورية - الايرانية في الخليج أيضاً إلى المسار المحتمل للعلاقات الخليجية العراقية. فطالما بقي الإجماع العام ضد صدام حسين قائماً، فإن العلاقات السورية والايرانية مع أقطار الخليج الأخرى ستبقى مستقرة في حين أن العلاقات بين سوريا وايران لن تشهد توترات حادة بفعل التطورات داخل أقطار الخليج، مما يحول دون أي أزمة كبرى أو صراع مفتوح بين ايران والسعودية. مع ذلك، يمكن أن تبرز مشاكل جديدة إذا كان هناك تغيير للنظام في العراق أو إذا انهار الإجماع الاقليمي القائم ضد صدام حسين. إن نظاماً عراقياً جديداً متحالفاً مع ايران قد يشكل تهديداً محتملاً للعلاقات السورية الايرانية، إذا استبعدت سورية؛ إن بشكل مباشر أو بالقدر الذي

يمكن أن ينظر إليه على أنه تهديد للخليج ولمصالح سورية الخليجية. فالتقارب الإيراني الكامل مع صدام يمكن أيضاً أن يقوض العلاقات السورية - الإيرانية ويكون له تأثير سلبي على دور سورية الخليجي وذلك عن طريق إضعاف قدرة سورية المفترضة على التأثير على إيران لصالح الخليج. وعلى الضد من ذلك، فإن المخاوف الخليجية من أية تطورات كهذه، بما في ذلك المخاطر الناجمة من قيام محور سورية - إيران - العراق سوف تستمر في تقوية يد سورية وإيران في الخليج في الشؤون العربية - العربية عموماً.

العامل الفلسطيني: التقليل من عودة الرافضين

لم يكن العامل الفلسطيني موضوعاً مهماً بحد ذاته للنزاع بين سورية وإيران في السنوات الأخيرة. لقد كان الطرفان شديدي الانتقاد لاصطفاف منظمة التحرير الفلسطينية مع العراق أثناء الحرب الإيرانية - العراقية والنظر إليها من خلال ما يعتبر خيانتها الأيديولوجية للطموحات الوطنية الفلسطينية، وصفقاتها السياسية والدبلوماسية المنفردة مع إسرائيل والتي بلغت ذروتها بتفاق ايلول ١٩٩٣. يمكن إرجاع انهيار العلاقات الفلسطينية الإيرانية إلى عدد من الخلافات الهامة بين الجانبين والتي برزت إلى الواجهة بعد الثورة مباشرة. كان أحد العوامل الكبرى هو التوتر الأيديولوجي بين النظرة العلمانية الوطنية لمنظمة التحرير والرؤية الإيرانية للإسلام باعتباره الأساس الوطيد الضروري لأي كفاح ثوري حقيقي في المنطقة. ففي وقت مبكر يعود إلى زيارة عرفات الأولى (والوحيدة) إل إيران في شباط ١٩٧٩، ألح القادة الإيرانيون (ومن فيهم آية الله منتظري وهاشمي رفسنجاني) على حاجة الفلسطينيين إلى تبني الإسلام والجهاد (تشديد من المؤلفين) كقاعدة مبدئية للعمل. بالرغم من أن القيادة الإيرانية قد كيفت نفسها لاحقاً مع التعامل

مع مجموعات المعارضة الفلسطينية العلمانية الأخرى (بما فيها الماركسية "الملحدة")، فإن فقدان إيران للثقة بالرؤية الأيديولوجية لمنظمة التحرير وإصرارها على طابعها الوطني ذي القاعدة العريضة يبدو أنهما قد أزالا الإيمان الإيراني السابق بـ "طهارة" وقدسية الحركة الفلسطينية. فكان الاستعداد الفلسطيني لعقد الاتفاق ضربة أخرى لآمال إيران المبالغ فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية. إن محاولة منظمة التحرير للتوسط مع إيران بخصوص مصير الرهائن الأميركيين المحتجزين في السفارة الأميركية في عام ١٩٨٠ قد لقيت، لذلك، استقبالا سيئا واعتبرت غير لائقة بحركة ثورية. بالنسبة للإيرانيين، فإن منظمة التحرير كانت تحاول مجرد احراز بعض المكاسب الأنانية من أزمة تواجهها حركة شقيقة. عندما حاول السفير الفلسطيني في طهران آنذاك، هاني الحسن، أن يدعي علناً شرف إطلاق سراح عدد من الرهائن السود المحتجزين في السفارة، أصدر مكتب الخميني إنكاراً شديداً للتهمة. برزت خلافات أخرى عن اتصالات منظمة التحرير مع جماعات معادية للخميني مثل مجاهدي مسعود رجوي، ورفض منظمة التحرير إدانة الغزو السوفييتي لأفغانستان (الذي أجهض محاولة فلسطينية ناشطة للتوسط بين الإيرانيين والاتحاد السوفييتي)، لكن الخلاف الأهم كان حول الحرب الإيرانية - العراقية.

في البداية، حاولت إيران استخدام المساعي الحميدة لمنظمة التحرير لمحاولة احتواء الدعم العربي للعراق وللحفاظ على القنوات الإيرانية مفتوحة على دول الخليج. في وقت من الأوقات، عندما لم تكن العلاقة السورية الإيرانية قد أثمرت تحالفاً كاملاً، فإن مثل هذا الدور لمنظمة التحرير كان مفيداً من وجهة النظر الإيرانية.

إن موقف عرفات الأولي برفض "الاستيلاء على الأرض بالقوة" قد أعطى أيضاً بعض المصداقية للاعتقاد الإيراني بأن منظمة التحرير ستقف خلف إيران كقضية مبدأ.

في كانون الأول ١٩٨٠، التقى وفد إيراني عالي المستوى برئاسة هاشمي رفسنجاني، الذي كان آنذاك رئيس مجلس الشورى، عرفات والقيادة الفلسطينية في بيروت لمطالبتها بدور أكثر فعالية بدعم إيران في الأوساط العربية. لكن يبدو أن هذه اللقاءات والمشاورات اللاحقة عمقت الاحساس الإيراني بخيبة الأمل في منظمة التحرير. من وجهة النظر الفلسطينية، فإن الإيرانيين كانوا يبدوون غير راغبين، أو عاجزين، عن فهم الموقف الدقيق لمنظمة التحرير في التوازن العربي - العربي والقيود التي كان يفرضها ذلك على قدرتها على التأثير على الأطراف العربية الخائفة تماماً من رسالة إيران الثورية وتأثيرها المحتمل.

في عام ١٩٨١، كان الإيرانيون قد فقدوا الأمل بمنظمة التحرير الفلسطينية كحليف وكانوا قد بدأوا في البحث عن بديل اقليمي بالتحالف مع سورية. نظراً لتوترات سورية المزمنة الأمد مع منظمة التحرير والايتمان الإيراني البارز بأن علاقة دولة - دولة مع سورية هي وسيلة أكثر فعالية بشكل ملحوظ للتأثير في المحيط الاقليمي وبحلول عام ١٩٨٢ حيث الغزو الاسرائيلي للبنان وصلت العلاقة الفلسطينية الإيرانية إلى الحضيض، مثيرة حالة من الحنين إلى الماضي لدى الطرفين.

لهذه الأسباب وغيرها، كالتزاعات المحلية في لبنان، فإن كلاً من سورية وإيران قد منحتا دعماً سياسياً ومادياً ملحوظاً لجماعات المعارضة الفلسطينية المعادية لعرفات، وخصوصاً منذ ١٩٩١، وقد اتجهتا إلى منح

كتلة الرافضين الفلسطينيين الاسلاميين والعلمانيين مختلف درجات الدعم. مع ذلك، فإنه يتوجب التمييز بين العلاقات السورية الايرانية والعلاقات القائمة بين ايران والفلسطينيين. فخلافاً لإيران التي تراجعت عن دعمها لمنظمة التحرير (لكنها بقيت تعترف بسفارة "الدولة" الفلسطينية في طهران)، فإن سورية لم تقطع العلاقات مع المنظمة. بالرغم من ذلك فقد أقامت اتصالاً ضئيلاً أو معدوماً مع السلطة الوطنية الفلسطينية المتمركزة في غزة وأريحا أو مع قيادتها بما في ذلك عرفات نفسه منذ أواخر ١٩٩٣.

وفي الوقت ذاته، فإن صلات سورية مع جماعات المعارضة الفلسطينية يبدو أنها لم تضعف وقد تم الإبقاء على اتصالات مع شخصيات منظمة التحرير التي عرف عنها انتقادها لعرفات ولاتفاق اوسلو. بالإضافة إلى المحافظة على مصالحها الخاصة ضمن المعسكر الفلسطيني فإن سورية قد سهلت أيضاً الصلات الايرانية مع هذه الجماعات عبر دور الوصاية الذي تمارسه في الساحة اللبنانية وصفقتها التقليدية كقاعدة سياسية - عملياتية وكأوى آمن نسبياً للرافضين الفلسطينيين. إن التسهيل السوري للاتصالات الايرانية مع المعارضة الفلسطينية يساعد في وضع سقف للرفض الفلسطيني ويقيه ضمن حدود ماتعرفه سورية وما تعتبره محمولاً نسبياً. منذ ١٩٩١ تركزت الجهود السورية والايرانية على "مجموعة العشرة" من المنظمات الفلسطينية والجماعات المنشقة بما في ذلك (حماس) والجهاد الاسلامي (تنظيم الشقاقي) والجهة الشعبية (حبش) والجهة الديمقراطية (حوامة) والجهة الشعبية - القيادة العامة (أحمد جبريل) وفتح الانتفاضة (أبو موسى) والصاعقة المدعومة من سورية. وبالرغم من التشجيع السوري والايراني، فإن "جماعة العشرة" قد فشلت في تطوير برنامج سياسي مشترك

بسبب الخلافات الحادة على الثقل النسبي للأحزاب المعنية وخلافات سياسية وأيديولوجية مهمة فيما بينها. وبالنتيجة فإن معظم تنظيمات مجموعة العشرة قد أنشؤوا قنواتهم المستقلة إلى مختلف مراكز القوى في دمشق وطهران وأسسوا شبكاتهم الخاصة مع طرفي التحالف.

اعتبرت جماعات الرفض الفلسطينية من قبل كل من دمشق وطهران كوسيلة هامة للتأثير على التوازن الفلسطيني الداخلي وكأداة ممكنة لسياسة الدولة إزاء لاعبين آخرين، كإسرائيل والولايات المتحدة بالدرجة الأولى، مما يمنح إمكانية اتخاذ مواقف معينة وأفعال غير مباشرة في حين يتم الحفاظ على الابتعاد والنكران السياسيين.

بالنسبة لدمشق وطهران، فإن هذا يعكس أكثر من نزعة ظاهرة لاستغلال العناصر الفلسطينية بما يتلاءم مع أغراضهما الخاصة، بل إنه، بالقدر نفسه، انعكاس لتعاطفهما السياسي والأيديولوجي مع الأطراف المعنية. لقد كانت سورية نصيرة الحق الفلسطيني في الكفاح المسلح منذ البداية الأولى للنشاط المسلح لحركة فتح في أوائل الستينات. أما إيران فعلى الرغم من افتراقها مؤخراً عن منظمة التحرير، فإن تراثها الثوري وعلاقاتها الحميمة تاريخياً مع الحركة الفلسطينية قد خلفا تراثاً قوياً من التعاطف والدعم من أجل القضية الفلسطينية في النضال ضد إسرائيل. في الوقت ذاته فإن الجماعات الفلسطينية المعنية قد تكون رغبة عموماً في تحمل التقييدات الناجمة عن الوصاية السورية الإيرانية الخارجية مهما تكن في مقابل مستوى معين من الحضور السياسي والظهور.

بالنسبة لبعض الجماعات الصغيرة المنشقة، فإن قابليتها للحياة بالذات قد تكون موضع شك إلا من أجل هذه الوصاية، وربما كان الدعم الخارجي حاسماً في تأكيد وجودها الدائم على مدى السنوات الماضية.

بالنسبة للجماعات الكبرى كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة حماس فإن العلاقة هي أكثر تعقيداً. فهذه الجماعات ليست متجذرة عميقاً في الجسم السياسي والحركة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل إن صلاتها مع سورية وإيران قد قامت على أكثر من مجرد تبعية ذرائعية أو متطلبات البقاء. بالنسبة لهذه الجماعات، فإن سورية وإيران تمثلان عنصرين إقليميين فاعلين قوين تعزز سياستهما إزاء الخط السياسي والتفاوضي لمنظمة التحرير الفلسطينية الأثر التراكمي لمعارضتهما وتفيد في دعم الثوابت الفلسطينية المحددة مثل حق تقرير المصير و"حق العودة" وهي شعارات كان من الممكن أن تضعف أو تضيع كلياً لولا الموقف السوري والإيراني. إن درجة التأثير الفعلي للضغط السوري الإيراني على صنع قرار منظمة التحرير (وخاصة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية) هي موضع خلاف إلا فيما يتعلق بهذه الجماعات؛ إذ أن نزوع منظمة التحرير المزعوم لتقديم التنازلات سيبقى خلافاً لذلك بدون ضوابط.

على العموم، كان موقف الجبهة الشعبية/ الجبهة الديمقراطية لصيقاً بالموقف السوري وحذا حذوه في المطالبة بتسوية شاملة تقوم على "الشرعية الدولية" (أي قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢) وعلى "التنسيق والتعاون" العربيين في التعاطي مع التسوية. مع ذلك، وكجزء من الصورة المعقدة للعلاقات الفلسطينية - السورية، فإن هاتين المنظميتين كانتا معاديتين بشكل ملحوظ للتحالف الأميركي ضد صدام حسين أثناء حرب الخليج في تناقض حاد مع موقف سورية ذاتها وفيما يبدو دون تعريض علاقاتهما مع دمشق للخطر الجدي. إن الجبهة الشعبية - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل - الجماعة القومية - العلمانية الأكثر ارتباطاً بسورية بشكل تقليدي، قد حافظت على موقف صلب بشكل متماسك من الصراع العربي -

الاسرائيلي يتجلى في معارضتها لـ "الالتزام الاستراتيجي" السوري بالتسوية التفاوضية. لكن الخط الصلب لجبريل يستغل أيضاً في غالب الأحيان كوسيلة لممارسة الضغط السوري على منظمة التحرير والأطراف الأخرى، وبالتالي فهو منسجم مع أهداف السياسة السورية العريضة. إن جبريل قد أوجد أيضاً صلات حميمة مع ايران بالمقارنة مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية، وكان يستقبل بشكل منتظم في طهران كجزء من جهود ايران المستمرة لانشاء تحالف أكثر فاعلية ضد عرفات. لذلك، فإن الخطاب السياسي للجبهة الشعبية - القيادة العامة قد خضع مؤخراً لتغير دقيق باتجاه موقف اسلامي أكثر وضوحاً بالمقارنة مع المنظمتين الأخرتين الماركسيتين بشكل أكثر صراحة. مع ذلك، في النهاية، ينبغي على جبريل والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية جميعاً أن يزنوا موقفهم بشكل حذر جداً. ونظراً لاتكال الجماعات الثلاث على الدعم السياسي والمادي السوري، فإنها تبدو حذرة من إحراج مضيفيها بعمليات من شأنها أن تعيد إحياء قضية الصلات السورية بـ "الارهاب". وهذا اعتبار هام من حيث مصلحة سورية في تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة واستعدادها لصنع "إيماءات" بناء الثقة نحو اسرائيل.

إن موقف حماس والجهاد الاسلامي يختلف إلى حد ما. فمن جهة أولى، إن مركز الثقل السياسي والتنظيمي "للجماعات الاسلامية" والقاعدة الشعبية لهما إنما يقعان داخل الأراضي المحتلة وليس في مخيمات لبنان وسورية، كما هو الحال إلى حد كبير مع المعارضة العلمانية القومية الأخرى. وخلافاً للجماعات الأخرى، فإن حماس والجهاد الإسلامي لم تحاولا القيام بأي تسلل عسكري عبر حدود اسرائيل (أي من جنوب لبنان) ولا هما تحتفظان بقواعد خارجية من أجل انطلاق مثل هذه العمليات.

وهذا لا يمنعهما من الاعتماد على المصادر الصديقة للأسلحة أو الذخيرة أو الأفراد حيثما تستدعي الضرورة ذلك. فعلى سبيل المثال، من المعروف عنهما أنهما قد حصلتا على الدعم من جماعات إسلامية أخرى في مصر وفي أماكن أخرى (بما في ذلك مشاركة مواطن مصري في هجوم إسلامي للجهاد في القدس في تشرين الأول ١٩٩٤). ولكن بالرغم من وجود فتحي الشقاقي في دمشق والعلاقات الودية بين حماس والجهاد الإسلامي وإيران، فإن صلة دمشق - طهران ذاتها، بالرغم من كونها هامة مالياً ومعنوياً وسياسياً، لا يبدو أنها أساسية لقدرة أي من الجماعتين على التصرف والتحرك في الساحة الفلسطينية. ولكن من المهم أن نلاحظ بعض الفروقات الهامة بين علاقات سورية وإيران مع حماس من ناحية، وعلاقاتهما مع الجهاد الإسلامي من ناحية أخرى. إن علاقات حماس، باعتبارها فرعاً من الإخوان المسلمين، مع سورية تظل محكومة بالصراع الدموي على السلطة بين النظام والإخوان المسلمين السوريين في أوائل الثمانينات.

كما أن تعامل (حماس) مع إيران تعكس أيضاً الجذور السنية للإخوان بالرغم من القدر الكبير من التعاطف السياسي - الأيديولوجي بين الجانبين. وعلى النقيض من ذلك، فإن علاقات (الجهاد الإسلامي) مع كلا البلدين تبدو أقل تقييداً أو إشكالية. فزيارات الشقاقي المتكررة إلى طهران ومشاوراته مع رفسنجاني وخامنهئي وأحمد خميني، من بين آخرين، منذ ١٩٩١ تدل على درجة من الحميمية والارتباط بإيران أعلى من الدرجة التي تتمتع بها (حماس).

من وجهة نظر سورية، فإن عمليات حماس والجهاد الإسلامي قد سارت بالتنسيق مع نشاطات حزب الله لزيادة الضغط على إسرائيل

ولتقوية موقف المعارضة المدعومة من سورية/ ايران على حساب عرفات. إن الصلة بحماس وجماعات المعارضة الأخرى أيضاً تمنح سورية قناة نفوذ هامة ضمن الساحة الفلسطينية. لكن سورية ليس لها مصلحة طويلة الأمد في مراكمة أو تضخيم نفوذ القتالية الاسلامية بحد ذاتها. إذ ان التسوية سوف تقلل الحاجة إلى الضغط السوري ضد اسرائيل وقد تؤثر إلى هذا الحد على الصلات السورية بكل من حماس والجهاد الاسلامي وللدعم السوري للرافضين داخل وخارج الساحة الفلسطينية بشكل عام. إن وضع دمشق كماوى آمن نسبياً بعد التوصل لاتفاق بين سورية واسرائيل (لبنان) غير مؤكد، كما هو الحال بالنسبة للدرجة التي ستحافظ فيه هذه الجماعات على دور سياسي فلسطيني موثوق في المنفى الدائم.

إن قدرة ايران على المحافظة على علاقاتها على المدى البعيد مع الرافضين الفلسطينيين غير مؤكدة أيضاً. ففي حين أن بعض الجماعات (بما في ذلك، ربما، الجبهة الشعبية - القيادة العامة والجهاد الإسلامي) قد تكون راغبة في التوجه إلى طهران بديلاً لقاعدتهما الحالية في دمشق، فإن كلاً من البعد وحقائق السياسة ستضعف الدور الإيراني في الشؤون الفلسطينية. فبدون أي امتداد صلب فعلاً داخل الأراضي المحتلة و/أو الكيان الفلسطيني، فمن غير المرجح أن يكون للروابط الإيرانية بالأطراف المحلية تأثير كبير، بالرغم من أنها من غير الممكن أن تلغى دفعة واحدة. ولكن يمكن لإيران أن تلعب دوراً هاماً بشكل متزايد في سياسة الشتات الفلسطيني، وخاصة بين اللاجئين الساخطين والمحرومين من حقوقهم والذين من غير المحتمل أن تتحقق طموحاتهم كاملة بأي اتفاق وضع نهائي. في الوقت الذي تبدو المؤسسات الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحضورها السياسي في حالة انحسار كنتيجة للضائقات المالية وتحول مركز الثقل إلى السلطة الوطنية

الفلسطينية، فإن فراغاً سياسياً وتنظيماً قد يبرز ليعطي ايران موطىء قدم جديد في الشتات الفلسطيني وخاصة في لبنان. لذلك، ففي اوائل ١٩٩٤ عرضت ايران تمويل عدد من المؤسسات الصحية والإعاشية لمنظمة التحرير في لبنان والتي كانت آنئذ تحت تهديد الإفلاس بسبب ندرة الاعتمادات المالية منذ حرب الخليج. إن استجابة عرفات بالإسراع بإرسال المعونات المالية إلى المؤسسات المعنية قد واجهت مؤقتاً التحدي الإيراني ولكن بدون وضع حد نهائي لإمكانية تكرار حدوثه. إن حقيقة كون المبادرة الإيرانية قد تمت بتحريض من موالين سابقين لفتح عرفات تدل على أنه قد تكون هناك تربة خصبة من أجل مجموعة من الروابط الإيرانية - الفلسطينية خارج نطاق الروابط التقليدية مع الرافضين المنطلقين من دمشق. إن مثل هذه الروابط يمكن تعزيزها أيضاً عن طريق الصلات القائمة تماماً بين حزب الله ومختلف الجماعات الفلسطينية في لبنان (بما في ذلك التحالف التكتيكي بين حزب الله وعرفات نفسه ضد حركة أمل أثناء حرب المخيمات ٨٥ - ٨٦).

في النهاية، مع ذلك، فإن الدور المستقبلي لايران مع الفلسطينيين في لبنان سوف يظل محكوماً إلى حد كبير بموقف سورية إزاء مثل هذه الروابط وتسامحها معها - على الأقل طالما بقي لبنان منطقة نفوذ سورية. لن يسمح بتضايف للرفض الفلسطيني والتعاطف الإيراني من أجل الفلسطينيين بالتطور في اتجاهات تتحدى مصلحة سورية في استقرار الساحة اللبنانية أو تقوض التسوية المضمونة من قبل سورية مع إسرائيل. وفي حين أن كلاً من سورية وايران قد تكونا قد أخذتا بالاعتبار تأثير التسوية على علاقاتهما، فإنه من غير الممكن أن يكون أيضاً من الطرفين محدّد من خياراته في التأثير على الأطراف الأخرى المعنية. إن كلا الطرفين يقران بمرورية الدور الفلسطيني في التطورات الحاصلة في عملية السلام وسوف يحافظان على روابطهما مع

الرافضين الفلسطينيين وفقاً لذلك. فالصلات الإيرانية - الفلسطينية التي تسهلها سورية أو الحكومة إلى حد كبير بالسيطرة السورية على الأرض في لبنان لا تناقض بالضرورة المصالح السورية. وفي الوقت ذاته، فإن الصلة الإيرانية بحزب الله، على سبيل المثال، تخدم الهدف الحيوي المتمثل بإبعاد سورية عن أعمال العنف ضد إسرائيل بينما تسمح لها في الوقت ذاته بالاستفادة من ضغط حزب الله على إسرائيل في الربط بين المسارين اللبناني والسوري في المفاوضات. كما أنها تبعد دمشق عن بعض الخيارات الأكثر راديكالية التي يتم الإعلان عنها من قبل الجماعات المدعومة من إيران في حين يتم اختبار ردود فعل مختلف الأطراف على مثل هذه الآراء. من وجهة النظر الإيرانية، هناك الكثير مما يتم كسبه من حيث الحضور وحرية الحركة الكلية عن طريق دعم الرافضين والفصائل الأخرى إلى الدرجة التي تسمح بها سورية.

مع ذلك، ونظراً لأن سورية أكثر أهمية من الرافضين بالنسبة لإيران، فإن الأخيرة لن تسمح للرافضين بإفساد علاقتها مع سورية ولا التصرف بشكل مستقل ضد المصالح السورية. وطالما أن الصلة الإيرانية مع هذه الجماعات تفرض حداً قابلاً للتدبير على طبيعة ومدى الرفض الفلسطيني، فإن سورية قد تنظر إلى ذلك باعتباره عاملاً ميسراً في عملية السلام الشاملة أكثر مما ترى فيه العكس. وهي بالقدر نفسه تفضل الرابطة الإيرانية - أو التوجه النهائي - من أجل هذه الجماعات على البدائل الممكنة الأخرى كالعراق وليبيا.

الفصل الخامس

العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا

العامل الأميركي: علاقة أكثر إيجابية

إن رؤية سورية وإيران لأهمية الدور الأميركي في المنطقة قد يكون مقررًا هامًا لعلاقتيهما التالية للتسوية العربية الاسرائيلية: إذ أن علاقات سورية مع إيران قد تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضًا في رفع الاهتمام الأميركي والغربي بدور سورية كملطف ممكن للسياسة الخارجية الإيرانية وكقناة غير مباشرة محتملة إلى إيران. تشكل هذه الرؤية جزئيًا، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تمامًا أثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين إيران والأقطار العربية الأخرى، وخصوصاً دول الخليج. وعلى نحو مشابه، فإن مصلحة إيران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على الأتنية اللارسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من امكانية التعويل عليهم نسيباً في هذا الخصوص بالمقارنة مع الأتنية الممكنة الأخرى من وجهة النظر الإيرانية.

إن عرض سورية لمساعدتها الحميدة على ايران كوسيط يمكن أن يكون مصدر قوة لا بأس به لسورية عندما تبنى علاقة جديدة مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. إن مصلحة الولايات المتحدة لا تكمن في إضعاف الروابط السورية الايرانية كجزء من الثمن الذي يتعين على سورية أن تدفعه مقابل تسوية شرق أوسطية، بل انها تكمن في الاتجاه المعاكس تماماً، أي في استغلال هذه الروابط لتسهم في الوصول إلى تحقيق علاقات غربية جيدة مع ايران، إضافة إلى احتواء السياسة الايرانية المعادية للغرب حيثما يكون ذلك ممكناً. إن ايران، من ناحيتها، تعترف بقيمة مثل هذه الاتصالات، وقد تسعى لتشجيع طموحات سورية للعب دور الوسيط، وهو دور لا يحمل أية عقوبة أو خطورة من وجهة النظر الايرانية.

بالرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه التكهن بمستقبل الروابط الأميركية السورية بعد التسوية، فمن المهم أن نلاحظ أن علاقة جديدة أكثر ايجابية قد بدأت بالتطور بين البلدين، بما في ذلك وجود مقدار واسع من التفاهم حول القضايا الاقليمية واحتمال قيام علاقات اقتصادية واسعة.

وجاءت هذه النتائج بفضل الجهود الأميركية المواظبة للحفاظ على علاقات جيدة مع سورية، كما اتضح ذلك من خلال عقد اجتماعي قمة بين الرئيسين الأسد و كليتتون، بما في ذلك زيارة كلينتون الهامة، سياسياً ورمزياً، إلى دمشق في تشرين الأول ١٩٩٤، التي استقبلت برضا علني كبير من الجانب السوري. إن هذه الجهود الأميركية لا تخدم فقط في تسهيل الاتفاق السوري الاسرائيلي حول الجولان، بل تساعد أيضاً في ضمان التأيد السوري المستمر لسياسة الولايات المتحدة إزاء العراق، كما حصل أثناء حشد القوات العراقية على الكويت في تشرين الأول ١٩٩٤.

إن المهم، بالقدر نفسه، من وجهة النظر السورية، كون السياسة الأميركية الراهنة تساعد في التأكيد على تامين أميركا لدور وأهمية سورية الاقليميين، بالإضافة إلى تفهمها للمخاوف السورية الخاصة كما في لبنان. بهذا المعنى، فإن السياسة الأميركية في الاحتواء المزدوج ضد العراق وايران تسمح لسورية بهامش أوسع من المناورة مع الولايات المتحدة ذاتها ويساعد سورية في أن تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة "استقرار" ضد العراق وايران. إن الولايات المتحدة قد تسعى في النهاية لجر سورية إلى شبكة أكثر اتساعاً من القوى الاقليمية المؤيدة للغرب، ولكن من غير المحتمل أن تتشكل هذه الشبكة بأية طريقة (أي بتفاهات الدفاع الثنائي أو المناورات العسكرية المشتركة)، كما الحال في الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الأخرى في المنطقة مثل مصر أو اسرائيل أو أقطار الخليج العربي.

ثمة اعتبار استثنائي من وجهة النظر السورية هو مستقبل الدور الأميركي المباشر في الترتيبات الأمنية في الجولان، حيث يمكن للمشاركة الأميركية الجدية في صنع وحفظ السلام ان تساعد في ردع المغامرة العسكرية الإسرائيلية، وتقلل من حدة تأثير التفوق العسكري الاسرائيلي الاجمالي بخصوص بنود التسوية. استند النهج السوري للمفاوضات على افتراض النزاهة الأميركية والدرجة العالية من الفهم لهموم سورية الأمنية بالإضافة إلى هموم اسرائيل الأمنية، بلغة عملية، تمت ترجمة ذلك على شكل اهتمام سوري بضمانات الولايات المتحدة لأي نظام أمني جديد يمكن أن يتضمن وجوداً عسكرياً أميركياً في الجولان كجزء من جهد متعدد الجنسيات مشابه في الفحوى، إن لم يكن في البنية بالضرورة، للقوة التي تم نشرها في سيناء كجزء من ترتيبات الأمن الاسرائيلية - المصرية. إن استعداد إدارة كليتون للدراسة هذا الدور قد ساعد في تعزيز الثقة السورية بسياسة

الولايات المتحدة، لكن مجيء كونغرس ذي أغلبية جمهورية أكثر تشدداً مع زعماء كبار منسجمين كما يبدو مع وجهات نظر الليكود اليميني حول تسوية الجولان قد يشكل تهديداً خطيراً للحوار الأميركي السوري الراهن. وهذا بدوره يمكن أن يعقد ويؤخر إيقاع المفاوضات الاسرائيلية - السورية وفرص تحسّن أكبر في الروابط السورية الأميركية. إنه بدون ضمانات أمنية أميركية من نوع أو آخر في الجولان، فإن استعداد سورية لتلبية الشروط الأمنية لاسرائيل قد يقل، مثلما يمكن أن تقل آفاق حدوث اختراق مبكر لتسوية الجولان بكامله.

من غير المتوقع أن يلقي وجود القوات الأميركية في الجولان - تحت أي غطاء كانت - ترحيباً في طهران نظراً للمعارضة الإيرانية المتأصلة لأي وجود عسكري غربي في المنطقة، وأي اتفاق نهائي حول نشر هذه القوات قد يواجه انتقاداً من الإيرانيين، كما هو حال أي اتفاق اسرائيلي - سورية شامل. مع ذلك، فمن غير المحتمل أن تعتبر إيران الوجود الأميركي في الجولان يشكل أي تهديد خطير لإيران ذاتها. ولذا فإنه من المحتمل أن تكون ردود فعلها محدودة نظراً لرد فعلها المتحفظ نسبياً تجاه قضية أكثر اشكالية المتمثلة في حشد القوات الأميركية في الخليج حيث المصالح الإيرانية الحيوية في الميزان، خلافاً لما هو الحال في الجولان. وستكون قدرة إيران على معارضة سورية بهذا الخصوص مقيدة أيضاً بالسيطرة الكلية التي تمارسها سورية على المنطقة وبالجدية التي يحتمل أن تنظر بها إلى أي تحدٍ إيراني هناك. بأي حال من الأحوال، فإن رد الفعل السليبي الإيراني لفكرة الوجود الأميركي في الجولان لن تكون كافية لردع سورية عن السعي وراء مصالحها الوطنية هنا، وخاصة حيثما يكون هذا الوجود مرتبطاً، من وجهة نظر سورية، بكل من الاستقرار

طويل الأمد للترتيبات الأمنية مع اسرائيل وبقفزة هائلة في العلاقات السياسية والاقتصادية الأميركية - السورية في المستقبل.

وإذا استبعدنا خلافاً أميركياً - سورياً جدياً في المستقبل القريب على بنود التسوية مع اسرائيل أو على قضايا اقليمية أخرى (لبنان، العراق، الخ)، فليس هناك مبرر للافتراض بأن سورية لا يمكن أن تحافظ على علاقة عمل جيدة مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور. إن هذا لا يحول دون وجود خلافات ناجمة عن التوترات السورية المحتملة مع تركيا أو العراق مابعد صدام حسين أو مع اسرائيل مابعد التسوية. وقد يكون أحد مصادر التوتر هو الدعم الأميركي للتشكيلات الاقليمية الجديدة مثل تكتل اسرائيل - الاردن - العراق أو تكتل اسرائيل - مصر - تركيا.

أما المصدر الآخر فيمكن أن يكون تصعيد الحملة الأميركية ضد ايران بعد التسوية العربية - الاسرائيلية في المدى القصير على الأقل، فإنه من غير المحتمل أن تقاوم سورية أية محاولات أميركية للضغط عليها لإجبارها على شكل أكثر فاعلية من الاحتواء المزدوج والذي قد ترى فيها إجباراً لها على الاختيار بين تحالفها مع ايران أو سياسة تجمع ايران وصدام حسين كمصدر تهديد مشترك. أما الخيارات الأخرى ذات الأهمية فهي أن مصالح سورية تملي عليها الحفاظ على علاقة متوازنة بين واشنطن وطهران بحيث لا يتعين عليها أن تضحي بروابطها مع واحدة لصالح الأخرى. إن الموقف السوري القائم على علاقات جيدة مع الغرب ولكن بدون أي تماهي واضح مع السياسة الغربية في المنطقة سوف يسمح لسورية بالحفاظ على روابطها بايران (والعكس بالعكس) بحد أدنى من الاحراج وحد أعظم من الفائدة لكافة الأطراف المعنية. وسيكون ذلك منسجماً مع موقف سورية السياسي - الايديولوجي المتصل ورؤيتها لأدوارها العربية والاقليمية.

ثمة عامل معقد ينشأ عن تزايد التوترات الأميركية - الإيرانية. إن تصعيد جهود الولايات المتحدة لمقاطعة التجارة والاستثمار مع إيران قد يزيد بشكل متناقض ظاهرياً التحديات التي تواجهها عملية السلام العربية - الإسرائيلية خلافاً للتوقعات، فإذا لم ترفع العقوبات ضد العراق، وإذا تراجعت الآمال في الحوار العراقي - الإسرائيلي والحوار العراقي - الأميركي، عندئذ قد تتعزز فرص تقارب إيراني - عراقي أكثر فعالية. وهذا بدوره يمكن أن يخلق بؤرة هائلة للقوى المعارضة لعملية السلام. وعلاوة على ذلك، وفي غياب أي تقدم هام على المسار السوري - الإسرائيلي، فإن سورية قد تصبح أكثر عرضة لضغوط الرفض الإيرانية. وفي حين ظلت المعارضة الإيرانية لعملية السلام ولمشاركة سورية في المفاوضات لفظية إلى حد كبير حتى الآن، فإن رؤية إيران بتعرضها لهجوم تقوده أميركا قد يدفعها لاتباع أشكال من المعارضة أكثر فاعلية.

ومع وجود ليبيا كشريك آخر محتمل، فإن تشكيلة جديدة للقوى الإقليمية الفاعلة في معارضتها للتسوية قد يكون لها نتائج غير مرغوبة للموقف الأميركي الراهن ضد إيران.

الدور الروسي: دور محدود

كان الاتحاد السوفيتي، قيل انهياره، عنصراً هاماً في العلاقات السورية - الإيرانية. إن دور سورية كقناة للأسلحة السوفيتية إلى إيران أثناء المراحل الأولى من حرب الخليج (حتى عام ١٩٨٢) لم يكن سوى مظهر من مظاهر العلاقة الثلاثية الأطراف، مما سمح لكل من السوريين والاتحاد السوفيتي بدعم إيران بدون أية مسؤولية وتورط مباشرين في الحرب. لقد استفادت الأطراف الثلاثة جميعاً من استعداد سورية للعمل كقناة سياسية غير مباشرة بين طهران

وموسكو. فقد كانت علاقات سورية الثنائية مع الاتحاد السوفيتي مصدر قوة استراتيجية حيوية طوال فترة الحرب الباردة، وسنداً مركزياً لموقف سورية الدفاعي ضد اسرائيل. بالنسبة لايران، كان الاتحاد السوفيتي، بالمثل، ثقلًا موازنًا، بشكل ضمني لكنه غير ثابت، للعدو الخارجي الأكبر، الولايات المتحدة. إن عوامل جيواستراتيجية مثل القرب الجغرافي والحاجة إلى الاستقرار على الحدود الشمالية لايران اضافة إلى مقتضيات التجارة، قد أبقت العلاقات الايرانية السوفيتية على مكيال متعادل نسبياً بالرغم من تشهير ايران الرسمي بالقوتين العظميين، والخلافات مع الاتحاد السوفيتي حول الحزب الشيوعي الايراني (توده) والانحياز السوفيتي اللاحق إلى جانب العراق بعد ١٩٨٢.

ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ في إحداث عدد من التغيرات الهامة في الموقف السياسي السوري. وقد شملت هذه التغيرات التحلي الفعلي عن الصراع العسكري ضد اسرائيل، كما كان يتمثل بمبدأ "التوازن الاستراتيجي" السوري، والالتزام السوري بعملية مدريد (السلمية)، مما أدى إلى تطور علاقات متحسنة كثيراً مع الولايات المتحدة. بنيت السياسة السورية خلال النصف الأول للتسعينات على حقيقة افتراض وجود عالم أحادي القطب حكمه الأعلى الولايات المتحدة، على الأقل فيما يتعلق بالقضايا العربية الاسرائيلية والشرق أوسطية. وبالتالي، فإن العلاقة السورية - الروسية والعلاقات العربية - الروسية عموماً قد تراجعت فعلياً بالمقارنة مع تلك العلاقات التي كانت قائمة سابقاً مع الاتحاد السوفيتي.

وقد عكس ذلك ضعف وانشغالات موسكو بالإضافة إلى استعدادها الظاهر لترك واشنطن تهيمن على العمليتين التفاوضية والدبلوماسية لما بعد مدريد على الجبهة العربية - الاسرائيلية. على الضد من ذلك فالعلاقة الروسية - الايرانية، لم تتغير بشكل جوهري بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد تمت موازنة الفوائد الاستراتيجية المكتسبة من قبل ايران من جراء اختفاء التهديد العسكري والأيدولوجي السوفييتي إلى حد كبير بمفهوم جديد ناجم عن مبدأ الاحتواء الأميركي الجازم والدور العسكري الغربي الجديد في المنطقة بعد حرب الخليج. إن الأحداث على الحدود الشمالية لإيران كانت تنحو أيضاً نحو مزيد من المفاجآت على امتداد حدودها الشمالية محل السيطرة السوفيتية المستقرة نسبياً.

مع ذلك، يبدو أنه قد تم إيجاد توازن بين مخاوف روسيا فيما يتعلق بالتدخل الإيراني أو بالنشاط الإسلامي المدعوم من ايران في أذربيجان وطاجيكستان وفي أماكن أخرى على امتداد الأطراف الجنوبية الروسية والمصلحة الإيرانية للحصول على الأسلحة وتأمين التجارة الروسية. في الواقع فإن السياسة الإيرانية منذ ١٩٩١ قد تميزت بحذر ملحوظ في التعامل مع الأحداث الجارية في الجمهوريات الجنوبية السابقة من الاتحاد السوفييتي. هذا الحذر ينبع من الرغبة في الحفاظ على مستوى مقبول من النوايا الحسنة المتبادلة مع موسكو إضافة إلى تجنب الخلاف المباشر والمنافسة مع تركيا - أو بشكل معكوس - تجنب أي انطباع بالاصطفاف مع تركيا ضد روسيا. وأخيراً، فإن ل طهران مصلحة واضحة في تجنب أي تأثير للصراعات المحلية في تلك الجمهوريات إلى داخل ايران نفسها نظراً للتعقيدات السياسية والإثنية الدفينة في المنطقة، وهذه المصلحة هي وراء تحمل طهران المدهش لسياسة روسية "المعادية للإسلام" في الشيشان والبوسنة.

إن فترة الهمود الروسي النسبي في الشرق الأوسط قد تصل إلى نهايتها مع ذلك. فبدافع من الحاجات الاقتصادية إضافة إلى الضرورات الاستراتيجية قد تتشكل سياسة روسية مستقلة تكون متميزة ومنفصلة عن الوقوف السابق إلى جانب الولايات المتحدة على عدة مستويات وأهم

مافيه بالنسبة لسوريا وايران، الضغط الروسي لإعادة تأهيل العراق دولياً. لقد فرضت روسيا نفسها ليس فقط كوسيط دولي لصالح العراق (كما شهدت على ذلك الزيارات المتتالية لوزراء ومبعوثين عراقيين إلى موسكو منذ ١٩٩١) بل كمدير مستقل للأزمات في الصراع الاقليمي.

كان المقصود من مهمة وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف إلى بغداد والخليج أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٤ أن تكون عرضاً للمهارة الدبلوماسية بقدر ما هي رسالة مفادها أن روسيا لاتزال تعتبر نفسها قوة عالمية كبرى ذات مصالح مميزة في المنطقة. على الرغم من النجاح الروسي المحدود في هذه الحالة (بالرغم من أنه لا يمكن اعتبار الالتزام الرسمي العراقي بالاعتراف بالكويت مرضياً تماماً) فإن مستقبل العلاقات الروسية - العراقية التي جرى انعاشها وإعادة حيويتها لابد أن يكون مصدر قلق بالنسبة لسورية وايران. إذا كان بمقدور روسيا وأطراف أخرى مثل فرنسا، أن تنجح أخيراً في رفع نظام العقوبات، فإنه يمكن للعراق وصدّام أن يعاود الظهور على المسرح الاقليمي مع حلفاء خارجيين أقوياء قد يكونوا مستعدين لدعم إعادة تنمية الاقتصاد العراقي وقادرين على تزويد القوات العراقية بتشكيلة جديدة من الأسلحة الحديثة وأنظمة التسليح. بالرغم من أن تدفق الأسلحة الروسية على العراق قد لا يتحقق مباشرة بعد انتهاء نظام العقوبات، فلا يمكن لسورية أو ايران تجاهل مضاعفات هذا الاحتمال.

من المرجح أن يشكل التطور المحتمل للعلاقات العراقية - الروسية حافزاً إضافياً يضاف إلى دوافع سورية وايران في المحافظة على ارتباطهما في المستقبل المنظور. حتى بدون صدام، فإن العراق المنبعث عسكرياً واقتصادياً بدعم من روسيا هو احتمال إشكالي بالنسبة للبلدين، لكن انفتاح روسيا على العراق قابله تحركات روسية أخيرة في المنطقة. لقد حاولت روسيا من

خلال نشاطها الدبلوماسي خلق علاقة متوازنة مع كافة الأطراف الإقليمية الكبرى. فقد تعززت الصلات الروسية مع الخليج بمعاهدة دفاع ثنائية مشتركة مع الكويت (مشابهة من حيث الشكل لتلك المعاهدات المبرمة بين الكويت والحلفاء الغربيين الكبار) وعملت روسيا بتصميم على تصدير تكنولوجياتها العسكرية الجديدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. أما الروابط الروسية - الاسرائيلية قد حولت العداوات السابقة في العهد السوفييتي إلى علاقات سياسية واقتصادية حارة ومزدهرة نسبياً.

كانت الزيارة الأولى لرئيس وزراء اسرائيل إلى موسكو في ربيع ١٩٩٤ مناسبة لما ذكر عن عرض مقدم من يلتسين إلى رابين بإبرام اتفاق مشترك حول الانتاج الدفاعي بالإضافة إلى البروتوكول التجاري المتفق عليه الذي وقع بالأحرف الأولى أثناء الزيارة. كما تطرقت المشاورات الروسية - الاسرائيلية إلى قضايا "التطرف الاسلامي" والسياسة الايرانية في آسيا الوسطى إضافة إلى مبيعات الأسلحة الروسية في الشرق الأوسط ورغبة اسرائيل في الحد من الإمدادات العسكرية الروسية المحتملة إلى سورية وإيران.

من الجدير بالذكر، مع ذلك، ان زيارة رابين لموسكو قد تزامنت مع زيارة وفد روسي عالي المستوى إلى سورية. إن المبيعات العسكرية الروسية إلى سورية لم تتأثر إلا تأثيراً جزئياً بانتهاء الاتحاد السوفييتي، فبعد انقطاع امتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ يبدو أن دور روسيا التقليدي كمورد رئيسي للأسلحة إلى سورية قد عاد إلى وضعه السابق. ونظراً لأن حوالي ٩٠٪ من المعدات العسكرية السورية هي من منشأ سوفييتي، فإن فقدان الظاهري للاتحاد السوفييتي كمصدر للأسلحة بعد ١٩٩١ وانعدام أي مورد بديل كبير يعول عليه قد واجه سورية بالخطر الواضح للتدهور الحقيقي لقدرتها العسكرية على مدى السنوات القليلة التالية. إن إعادة تأسيس الروابط

العسكرية الروسية - السورية من شأنها أن تسكن جزئياً المخاوف السورية الكبيرة بخصوص الاهتراء الكامل للتجهيزات الموردة من قبل السوفييت ومصادقية قدراتها الدفاعية.

من المحتمل أن يكون تأثير حصول سورية على أسلحة روسية جديدة محمداً على العلاقة السورية الاسرائيلية وعلى المفاوضات بشأن الجولان. فطالما بقي التزام سورية السياسي بالتسوية قائماً فإنه من غير المحتمل أن تغير هذه الصلة الروسية المتجددة ميزان القوى أو تحرف عملية السلام، بالرغم من أنها قد تصلب موقف سورية في أية مفاوضات حول الترتيبات الأمنية مع اسرائيل. يتعين على روسيا، أن توازن الفوائد السياسية والاقتصادية للصلات العسكرية المتجددة مع سورية مقابل التأثير السلبي الذي قد يتركه ذلك على علاقاتها الناشئة مع اسرائيل.

يبقى احتمال تحالف روسي سياسي أو عسكري كامل مع اسرائيل ضعيفاً، نظراً لطبيعة ودرجة الروابط الأميركية - الاسرائيلية، لكن قدرة روسيا على التحرك نسبياً عبر الخط الفاصل العربي - الاسرائيلي قد توفر فرصاً دبلوماسية جديدة من أجل دور روسي أكثر فعالية. كان ذلك واضحاً في مهمة كوزيريف إلى تل أبيب في منتصف ١٩٩٤ بقصد الدعوة إلى مؤتمر "مدريد ٢" كوسيلة لإعادة إحياء عملية السلام الشرق أوسطية. إن هذه المبادرة، بالرغم من أنها قد أسيء فهمها واستقبلت ببرود في وقتها من قبل اسرائيل والولايات المتحدة (وليس من قبل سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية) قد تمهد الطريق لمبادرة روسية مدروسة بحذر أكثر إلى حد ما في المستقبل.

إن مبيعات الأسلحة والتجارة الروسية إلى سورية قد سارت بالتوازي مع علاقة مماثلة مع ايران. فقد كان الاختراق الايراني الأكبر في هذا المجال ثمرة

لزيارة الرئيس رفسنجاني إلى موسكو في أيار ١٩٨٩ قبل انهيار الاتحاد السوفيتي التي نتجت عنها اتفاقية تبادل تجاري بقيمة ١٥ بليون دولار أميركي، منها ٤ بلايين دولار ثمن أسلحة حسبما أعلن عن ذلك. بالنسبة لكل من سورية وإيران، فإن إمدادات الأسلحة الروسية تخدم عدداً من الأغراض السياسية - العسكرية الهامة. أولاً، إنها تشتمل على أنظمة ذات تكنولوجيا عالية المستوى (طائرات، دبابات، صواريخ أرض - جو) من الصعب الحصول عليها بغير ذلك في السوق العالمية. فلا الصين ولا كوريا الشمالية قادرة حالياً أو في المدى القصير أو المتوسط، على إنتاج أنظمة تسليح كبيرة متطورة تضاهي نظائرها الأوروبية الموضوعة في الخدمة مع خصوم محتملين مثل إسرائيل والعراق (في حالة سورية أو إيران) أو الولايات المتحدة والسعودية (في حالة إيران وحدها). ثانياً، إن الأسلحة الروسية تعزز آفاق التعاون العسكري السوري - الإيراني عن طريق إيجاد قاعدة عريضة نسبياً من التجهيزات المشتركة والمخزونات الاحتياطية العسكرية. وبينما أدى الحصول السوري والإيراني على صواريخ سكود - C من كوريا الشمالية بشكل ظاهري إلى تعاون بين البلدين على إقامة خط إنتاج سكود في سورية ذاتها، فإن الواردات الروسية تغطي مجالاً أوسع من المعدات العسكرية وقد تكون ذات قيمة متعددة الأغراض في الأزمات، كأن تستخدم من أجل نشر القوات السريع الداعم بشكل متبادل أو تستخدم في أوقات الحرب كما حصل مع الإمدادات السورية لإيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية. ثالثاً، بينما يوجد دليل ضئيل على أن الأسلحة والتجارة تشكّلان لوحدهما وسيلة تأثير كافية على الموقف أو على السياسة الإجمالية للمورد (أو للمتلقي بالنسبة لتلك المادة) فإن سورية وإيران قد تأملان باستخدام علاقاتهما العسكرية مع روسيا كوسيلة لتغيير السياسة الروسية في المناطق ذات الاهتمام المشترك.

ثمة عوامل أخرى تؤثر أيضاً على العلاقات السورية - الإيرانية مع روسيا. بالنسبة للبلدين، يمكن لروسيا أن تلعب دوراً موازناً هاماً في مواجهة اللاعبين الاقليميين الآخرين، وخاصة تركيا. إن العلاقات السورية القوية مع روسيا يمكن أن تساعد في احتواء حرية الحركة التركية مع إسرائيل أو في الساحة العربية عموماً. أما إيران، من ناحيتها، فلها مصلحة طويلة الأمد في الحفاظ على عامل الضغط الروسي ضد "النزعة التوسعية" التركية في آسيا الوسطى أو كوسيلة للحد من الدور التركي الفاعل في الخليج.

إن ما يكتسب أهمية خاصة وربما حيوية بالنسبة لإيران هو عامل النفط. فمنذ الثورة الإيرانية تحدد موقف إيران من الاتحاد السوفيتي/ روسيا أساساً بالرغبة في تأمين حصة لها من الآفاق الاقتصادية الهائلة لأنابيب النفط عبر روسيا و/أو الأراضي السوفيتية السابقة الأخرى. وقد أدى ذلك إلى قدر من المنافسة بين روسية وإيران على المسارات البديلة الممكنة لهذه الخطوط والخلاف على تطوير حقول (الأخرى) في عرض بحر قزوين. إن إحدى أبعاد تعقد العلاقات الإيرانية الروسية هو أن هذه المنافسة يجب أن تستند إلى تطوير المشاريع والمصالح المشتركة الهامة، بما في ذلك الالتزام الروسي بالمساعدة في إعادة إحياء برنامج الطاقة النووية الراكدة لدى إيران. في كانون الثاني ١٩٩٥ تم التوصل إلى اتفاق روسي - إيراني لتزويد المرافق النووية الإيرانية في (بوشهر) بمفاعلين طاقتهما /٤٤٠/ ميغاواط بعد عدة سنوات من المفاوضات. بالإضافة للجوانب المالية من هذه الاتفاقية (التي قدرت بشكل أولي بحوالي ٨٠٠ مليون دولار أميركي) قد تكون بعض المصلحة الروسية في مقابل الدعم لبرنامج الطاقة النووية الإيراني بالمنافسة الروسية - الإيرانية على خطوط أنابيب النفط.

إذا وضعنا هذه المصالح جانباً، فإن ثمة قيود على الدور الروسي الناشط الجديد مع سورية أو إيران في آن معاً. من وجهة نظر سورية، فالعلاقات الوثيقة "الناشطة" مع روسيا قد تكون مكلفة من حيث ثقة الولايات المتحدة بسورية ذاتها. ولطالما كانت سورية تهدف إلى ضمان استمرارية الرعاية الأميركية لعملية السلام وفتح آفاق حسنة للروابط الاقتصادية الأميركية - السورية بعد التسوية. فمن غير المحتمل أن يسمح ذلك لعلاقتها مع روسيا بأن تؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهذا لا يعيق كلياً المساعي السورية للاستفادة من الصلة الروسية لممارسة بعض الضغط على الولايات المتحدة، لكنه لا يعمل ضد أي وقوف تام مع روسيا ضد الولايات المتحدة فيما لو أن هذا الاستقطاب قد عاد إلى الظهور مرة أخرى في المدى القصير أو المتوسط.

قد تتغير السياسة السورية بهذا الخصوص في حال الانهيار الجدي لعملية السلام، أو إذا كانت الولايات المتحدة بصدد أن تسحب تعهداتها الحالية (كما تفهمها دمشق) أو تبني موقفاً عدائياً تجاه سورية لأسباب أخرى (مثل رعاية الإرهاب). مع ذلك، فإن القدرة الروسية على الأداء على الجبهتين السياسية والعسكرية ستبقى محدودة وسوف ينظر إليها هكذا في دمشق وطهران لبعض الوقت في الأمد القريب على الأقل. إن عدم الاستقرار الداخلي لروسيا والضعف الاقتصادي وما ينظر إليه بمثابة انعدام للتماسك السياسي - الدبلوماسي سوف يضعف من إيمان سورية بإمكانية إحياء العلاقة الاستراتيجية على منوال العلاقة السابقة مع الاتحاد السوفيتي وسوف يحد من الاتكال الإيراني على روسيا كقوة موازنة فعالة ضد الولايات المتحدة.

الفصل السادس

العوامل العسكرية والاقتصادية والداخلية

التعاون العسكري والمصالح:

تبقى العلاقات العسكرية السورية - الإيرانية عرضة للتخمين نظراً لغياب التأكيد الرسمي من قبل أي من الطرفين لطبيعة ودرجة التعاون العسكري والدفاعي بينهما. مع ذلك، فإن المصادر الغربية والاسرائيلية والعراقية قد أشارت بشكل متطابق إلى أن التحالف قد شمل التعاون العسكري على عدة مستويات تتراوح ما بين شحن الأسلحة والمعدات لصالح طرف ثالث إلى الانتاج المشترك لأنظمة الأسلحة. أما العناصر الأخرى لهذا التعاون، كالتنسيق العملياتي في الإمداد والدعم اللوجستي للقوى الوكيلة والعناصر المتحالفة مثل جماعات الرفض الفلسطينية وقوات الباسداران وحزب الله في لبنان، فقد بقيت غير معلنة بنفس القدر، بالرغم من أن بعض مظاهر هذا التعاون قد تم تأكيدها في بعض المناسبات من قبل الجانب الإيراني.

أثناء زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو للتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون السورية - السوفيتية في أوائل تشرين الأول ١٩٨٠، بعد شهر

واحد من اندلاع الحرب الايرانية - العراقية، نُقل عن سورية أنها قد
توسّطت لصالح ايران لتسهيل شحنات الأسلحة السوفييتية إلى طهران
 وإرسال إمدادات إضافية مباشرة من سورية وليبية. وبدءاً من تشرين
الثاني ١٩٨٠ فإن المجال الجوي والموانئ السورية استخدمت أيضاً
للمحافظة على تدفق الأسلحة العربية إلى إيران بما في ذلك الشحنة الأولى
من صواريخ سكود - ب من ليبيا وأسلحة أخرى من الجزائر في منتصف
١٩٨١. وقد دُعمت بعثة تدريب ومساعدة عسكرية سورية إلى ايران
وبمساعات سورية متزايدة للتمرد الكردي ضد النظام العراقي. إن اتفاقية
النفط والتجارة السورية - الايرانية في آذار ١٩٨٢ كانت مؤشراً على
التشكل الأول للتحالف ونقل عنها أيضاً أنها شملت إمدادات الأسلحة
السورية إلى ايران إضافة إلى نشر القوات السورية غير المؤكدة إلى حدود
العراق ليتزامن مع إغلاق خط أنابيب النفط العراقي السوري في نيسان
١٩٨٢. بعد منتصف ١٩٨٢، يبدو أن انشغال سورية بالتهديد
الاسرائيلي في لبنان وتحفظاتها على مواصلة ايران للحرب، داخل الأراضي
العراقية قد حال دون تقديم أية مساعدة عسكرية هامة أخرى إلى ايران.
توجد أدلة قليلة على شحن لاحق للأسلحة السورية أو عمليات نشر
للقوات السورية دعماً لإيران حتى نهاية الحرب الايرانية - العراقية في عام
١٩٨٨، بالرغم من وجود بعض المؤشرات على المساعدة التقنية السورية
بتشغيل صواريخ سكود - ب الايرانية التي تم الحصول عليها من ليبيا في
وقت متأخر من عام ١٩٨٥.

من الصعب تقدير التأثير النهائي لإمدادات الأسلحة السورية إلى ايران
أثناء الحرب الايرانية - العراقية. وتشير الدلائل إلى تأثير استراتيجي محدود،

بالرغم من أن الأسلحة السورية قد تكون لعبت دوراً هاماً في تعزيز الجهود الحربي الايراني وتوفير المساعدة التقنية واللوجستية في الوقت الذي كانت المصادر الخارجية المتاحة لطهران قليلة. في منتصف الثمانينات كانت ايران قد تحولت نحو مصادر بديلة وكانت كل وارداتها من الأسلحة تأتي من الصين وكوريا الشمالية ومن موردين ثانويين آخرين في أوروبا الشرقية وأماكن أخرى. وقد تم الحفاظ على هذا النمط منذ ذاك الحين مع الحصول على امدادات جديدة مباشرة من الاتحاد السوفيتي/ روسيا والصين في أواخر الثمانينات وفي التسعينات، هذه الإمدادات التي شكلت الأساس لبرنامج ايران التحديثي الحالي. بوضع الشحنات العسكرية السورية الماضية إلى ايران في إطارها، مهما تكن درجتها الحقيقية، فإنه يبدو أنه لم يكن لها تأثير هام على القدرات الدفاعية للجمهورية الإسلامية ولم يعد بالإمكان اعتبارها عنصراً كبيراً في العلاقة الكلية بين البلدين.

مع ذلك، فإن المصالح الأمنية المشتركة مستمرة في التأثير على هذه العلاقة. إن كلا من سورية وايران قد طورتا متطلبات مماثلة للقدرة الصاروخية البالستية وواجهتا صعوبات متماثلة في تأمين حرية الوصول إلى أنظمة الأسلحة هذه ومتطلباتها التكنولوجية. إن "حرب المدن" الايرانية - العراقية في عام ١٩٨٨ التي شهدت ذك المراكز المدنية الايرانية بحوالي /٢٠٠/ صاروخ سكود - ب عراقي معدّل، قد خلف لدى الايرانيين حوالي /١٠٠٠٠/ إصابة من المدنيين وشعوراً عميقاً بالمرارة، بالإضافة إلى وجود دافع قوي لبناء قوة رادعة من شأنها أن تمنع تكرار حدوث مثل هذا التهديد. على الجانب السوري، فإن التهديد الاستراتيجي الطويل الأمد المفروض من قبل القوة الجوية الاسرائيلية - والذي اتضح بكثرة في ١٩٧٣ و ١٩٨٢ - وقدرات اسرائيل الصاروخية الخاصة قد وفرت أساساً منطقياً

لتطوير قدرة رادعة من شأنها أن تحد من حرية إسرائيل في الحركة وترفع تكلفة المبادرة العسكرية الإسرائيلية ضد سورية. وفي حين أنها نجحت في الحصول على صواريخ سكود - ب من الاتحاد السوفيتي بعد ١٩٧٤ و صواريخ اس اس - ٢١ (SS-21) الأكثر دقة ولكن ذات المدى الأقصر بعد عام ١٩٨٢، فإن الممانعة السوفيتية/ الروسية لتطوير القوة الصاروخية التكتيكية السورية منذ أواخر الثمانينات قد دفعت بها إلى التحول إلى مصادر أخرى، وبعد أن كان الإمداد المخلود لإيران بصواريخ سكود - ب (Scud-B) قد استنفد بشكل فعال أثناء الحرب مع العراق فإن الحاجة إلى تعويض وتطوير مخزونها الصاروخي قد أصبحت ملحة أيضاً.

إن المساعي الأميركية الدؤوبة لاحتواء انتشار الصواريخ البالستية في العالم الثالث مع تركيز خاص على الإجراءات الوقائية ضد سورية وإيران مقرون باستعداد سوفيتي/ روسي للتقيد بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، قد تركت مصدرين أوليين للصواريخ التكتيكية متوسطة المدى مفتوحين أمام التحالف وهما: كوريا الشمالية والصين. يذكر أن سورية حصلت بدءاً من عام ١٩٩٠ على دفعة صواريخ سكود سي اس (Scud Cs) كورية شمالية ذات مدى يبلغ /٥٠٠/ كم بالمقارنة مع صواريخ سكود - ب (Scud B) السوفيتية ذات المدى /٢٩٠/ كم.

باستثناء هذا، والدفعة الأولى من صواريخ سكود سي اس (Scud Cs) الكورية الشمالية إلى إيران التي تمت في عام ١٩٩٢، يظل بيع الصواريخ الصينية إلى أي من البلدين غير مؤكد، بالرغم من وجود تقارير حول اتفاقية من أجل صواريخ ام ٩ (M9) (ذات مدى ٦٠٠ كم) إلى سورية منذ ١٩٨٧. إن الالتزام الصيني بالتقيد بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) في عام ١٩٩٢ قد حال دون إتمام الصفقة، وفي

منتصف ١٩٩٤ كانت المصادر الاسرائيلية تلمح إلى انه لم تتم أية عملية تسليم حتى ذاك الوقت. إن كوريا الشمالية، من جهتها، قد أمدت ايران بصواريخ سكود سي (Scud C) وكانت تفاوض، على مايلدو، على صفقة من أجل إمدادها بصاروخ نودونغ - ١ (سكود - د) الأكثر تطوراً ذي المدى /١٠٠٠/ كيلو متر. منذ أوائل التسعينات كانت المحاولات الاسرائيلية لمنع هذه الصفقة تتضمن انفتاحاً قصيراً على كوريا الشمالية في ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بقصد توسيع فرص التجارة الاسرائيلية وفتح قناة إلى الولايات المتحدة في مقابل الصفقة المزعومة. وبالرغم من أن المبادرة الاسرائيلية لم تكن لها نتائج أكيدة على المستوى الثنائي؛ وهو مايعزى إلى حد كبير إلى عدم رضا الولايات المتحدة عن تحرك اسرائيل من طرف واحد، فلم يتأكد حصول أي عملية تسليم لصواريخ نودونغ - ١ إلى ايران في عام ١٩٩٤.

ويبدو أن الصعوبات والشكوك المحيطة بالتسليم المباشر للصواريخ من الصين وكوريا الشمالية قد أدت إلى اعتماد سورية وايران خياراً مختلفاً. تفيد المصادر الغربية والاسرائيلية أن كوريا الشمالية وايران تعاوتتا على خط تجميع محلي لصواريخ سكود سي (Scud C) في سورية في مصنعين قرب حلب وحماه. وشحنت المواد المكونة من أجل هذا الخط الانتاجي إلى سورية عبر ايران وجرت تجارب الإطلاق في البلدين. وتروي تقارير أخرى غير مؤكدة أن الصين قد تساعد أيضاً في إقامة منشآت لانتاج صواريخ الوقود الصلب في سورية و/أو مصنع تجميع صواريخ (M9) مستقل بمساعدة تقنية إيرانية.

على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن ايران ذاتها قد أعلنت عن تطوير عدد من الصواريخ المصممة محلياً، بما في ذلك صاروخ ذي مدى يبلغ /٨٠٠/

كيلو متر في عام ١٩٨٩. في ضوء برنامج الصواريخ المحلي لايران، فإن اهتمامها بمساعدة سورية لانتاجها الصواريخ بشكل مستقل ليس مؤكداً بذاته. قد يكون أحد الأسباب هو الرغبة في تأمين مورد للدعم، حيث أن المنشأة المتركة في سورية تؤمن مصدراً إضافياً في وقت الحاجة. وعلى قدر المساواة، فقد يكون المنظور الإيراني قائماً على أن المنشأة المتركة في سورية ستكون أكثر أماناً في حال تجدد الصراع مع العراق أو أطراف أخرى. إن الأسباب التقنية أو الشروط السياسية للأطراف الخارجية قد تكون لها علاقة بذلك أيضاً، نظراً لأن نقل التكنولوجيا هو بشكل عام أقل شفافية من نقل أنظمة التسليح الكاملة ذاتها. من وجهة نظر سورية، فإن القاعدة التكنولوجية لإيران ودعمها الحالي الممكن ودورها كطريق بديل للحصول على الأجزاء المكونة، إضافة إلى خبرتها أثناء الحرب مع العراق، كل ذلك قد يوفر مداخل مفيدة إلى برنامج انتاج صواريخ محلية. إن إحدى ثمرات هذا التعاون قد تكون في بعض المشاريع ذات التكنولوجيا المتطورة كمثل ما ذكر عن محاولة مشتركة لتطوير صواريخ كروز عام ١٩٩٣ بالتكنولوجيا القادمة من أوروبا واليابان. بالرغم من ان هذا التقرير قد تم نفيه بقوة من قبل ايران، فإن التعاون السوري - الإيراني قد يزيد من حرية الوصول المشترك إلى التكنولوجيا الأوروبية وغير الأوروبية التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل أي طرف يعمل بمفرده. إن قرار الجماعة الأوروبية برفع حظر الأسلحة عن سورية يقدم مثلاً على ذلك، بالرغم من أن مخاوف سورية من فقدان مثل هذه الحرية في الوصول قد تردعها بنفس القدر عن المشاركة بأية مكتسبات مع ايران.

إن مساعي التعاون السورية - الإيرانية في حقل تكنولوجيا الصواريخ ذات مغزى في ضوء جهود البلدين لتطوير أنظمة إطلاق طويلة المدى ذات رؤوس حربية غير تقليدية. خلافاً لايران، فإن اهتمام سورية بالحقل النووي

يبقى محدوداً مقابل اهتمامها بتطوير أنواع أخرى من الأسلحة غير التقليدية كالأسلحة البيولوجية. وفي حين أن التعاون السوري - الإيراني في هذه المجالات يبقى ممكناً، فإنه ثمة أدلة قليلة تدعم الرأي القائل بأن هذا التعاون يشكل أولوية راهنة لأي من الطرفين. مع ذلك، يحكى عن سورية أنها تمتلك برنامج رؤوس حربية كيميائية متطورة نسبياً في حين يبقى البرنامج الكيميائي الإيراني بدائياً بالمقارنة به. إن هذا قد يؤمن الأسس من أجل التعاون حول الرؤوس الحربية الكيميائية بالتوازي مع التطوير المشترك للصواريخ البالستية.

تقع القدرة غير التقليدية المعقولة من الأسلحة الكيميائية في صميم الجهود السورية لمضاهاة، أو على الأقل لتحديد، التفوق النووي الإسرائيلي تحييداً جزئياً إضافة إلى الحد من ارتفاع سقف التفوق التقليدي الإسرائيلي.

بوجود صواريخ سكود سي اس (Scud Cs) العملياتية، فإن المدى الردعي الانتقامي لسورية يمتد من العمق السوري باتجاه الجنوب ليطغى إسرائيل بكاملها، وباتجاه الشمال إلى وسط تركيا، وباتجاه الشرق إلى العراق وشمال السعودية، في حين أن عناصر أخرى من قدرات القوة السورية كالطائرة الهجومية SU-24 يمكن أن تصل تماماً إلى ما بعد هذا المجال إلى مصر والكويت وبحر قزوين، فإن تضافر المناعة النسبية وجدوى الكلفة يعطي القوة الصاروخية السورية قدرة خاصة (حيث يقال أنها الأضخم في العالم الثالث اليوم).

لذلك، فمن المرجح أن يتجاوز الاهتمام السوري بهذه القوة المواجهة المباشرة مع إسرائيل والتسوية الممكنة حول الجولان. ففي جو ما بعد التسوية، قد يتعين على سورية أن تواجه مصادر تهديد جديدة بما في ذلك العراق المستعيد لقوته والمعادي لسورية، وسوف تدرك أن قدرتها

من الصواريخ طويلة المدى والرؤوس الحربية الكيميائية هي بمثابة رادع مستمر ضد كل من العراق واسرائيل حتى بعد التسوية، وخصوصاً في ضوء عزم اسرائيل على الحفاظ على قدرتها النووية. ومخاوفها المستمرة من قدرات ونوايا العراق بهذا الخصوص. إن القدرة العسكرية السورية سوف تعتبر بمثابة دعم لموقفها في وجه تركيا، وسوف تضاف إلى ثقلها كقوة اقليمية في المجالات المتوسطة العربية والخليجية. وبشكل مماثل، فإن القدرة الكيميائية والصاروخية لايران بالإضافة إلى برنامجها النووي سوف يقويان الردع الايراني ضد العراق، خصوصاً في ضوء سجل الهجمات الكيميائية للعراق أثناء الحرب الايرانية - العراقية واحتمال إعادة تنشيط فعالياته النووية، يجب النظر إلى القدرات الايرانية عبر صواريخها الباليستية في سياق مخاوفها الاستراتيجية بخصوص جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا وتركيا وافغانستان وباكستان ودول الخليج. كان الدافع الإضافي لكلا الطرفين هو انتشار الصواريخ الباليستية ضمن منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العراق والسعودية واسرائيل واحتمال ألا يحد من هذا الانتشار المراقبة الجدية في المدى القريب على الأقل.

إن المصالح السورية قد لا تحول دون الحفاظ على التوترات الايرانية - الاسرائيلية في مرحلة ما بعد التسوية. فتحالف سورية مع إيران ينضاف إلى الشكوك بأي صراع سوري - اسرائيلي في المستقبل فيما لو انهارت عملية السلام. وهذه التوترات تنضاف أيضاً إلى الأعباء التخطيطية والعملياتية للجانب الاسرائيلي بغض النظر عن الاحتمال الحقيقي للأعمال السورية - الايرانية المشتركة أو المستقلة في مثل هذا الصراع. للسبب نفسه، فإن التحالف يساعد، بالقدر ذاته، في تعزيز الثقة السورية خلال المفاوضات.

لكن التسوية الاسرائيلية السورية الكاملة مع التريبات الأمنية ومناطق القوة المحدودة وأنظمة الانذار المبكر المضمونة من الولايات المتحدة والمكفولة بالالتزام المتبادل بإنهاء استخدام القوة، سوف تعيق بالضرورة الدور الايراني الفاعل ضد اسرائيل من الأراضي السورية.

في الواقع، ونظراً لأن هذا الدور لم يكن مطلوباً في الماضي، فمن غير المحتمل أن تستجدي سورية هذا الدور لأن ايران سوف تسعى إلى فرضه ضد مصلحة سورية وإرادتها بعد التسوية.

يجب النظر للقدرة النووية العراقية بمثابة الهم الاستراتيجي الأول لإيران وهي التي تحرك بشكل ملحوظ جهودها في مجال الأسلحة غير التقليدية. خلافاً لسورية، فإن على ايران أيضاً أن تتعاطى مع محيط نووي أكبر في وسط وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك الصين والهند وباكستان. وفي الوقت ذاته، فإن التوترات الإسرائيلية - الايرانية حول البرنامج النووي الايراني قد تستمر في التصاعد، مثلما قد تستمر المخاوف الاسرائيلية - الأميركية حول قدرات ايران الصاروخية طويلة المدى. ومع احتمال الحصول على صواريخ ذات مدى أطول كصواريخ نودونغ - ۱ أو حتي تأمين قدرات صواريخ كروز، فإن المجال الاستراتيجي لإيران قد يمتد تماماً إلى اسرائيل في مدى يتراوح ما بين القصير والمتوسط. وإذا قارنا ذلك مع التسريع الممكن لبرنامجها النووي (بالرغم من اختلاف وجهات النظر الأميركية الاسرائيلية بشكل كبير حول قدرتها النووية الحقيقية وجدولها الزمني)، فإنه لا يمكن من حيث المبدأ استبعاد قدرة ايران على تشكيل تهديد غير تقليدي مستقل ضد اسرائيل، خارج سياق تحالفها مع سورية. مع ذلك، ومن الناحية العملية، إن الدافع الايراني للمتابعة النشطة لهذا التهديد غير واضح وإذا طرحنا المعارضة الايديولوجية لاسرائيل جانباً،

فان الكلفة المادية والسياسية لآية مبادرة عسكرية مباشرة ضد اسرائيل ظاهرة للعيان في طهران. من منظور ايراني، إن برنامج اسرائيل النووي المنفلت والمتحرر من الرقابة، والمقترن بتهديدات دورية باتخاذ إجراءات وقائية ضد المنشآت النووية الايرانية، هو دليل كاف على نوايا اسرائيل العدوانية وبالتالي على مصداقية الأسس لتطوير رادع إيراني مضاد. منذ ١٩٨٠، لم تبدِ إيران التزاماً واضحاً بمواجهة عسكرية مباشرة مع اسرائيل، والأكثر رجحاناً أنها سوف تستمر في التغاضي عن هذا الالتزام طالما أنه لا يوجد تهديد مرجح مباشر لأمن ايران من قبل اسرائيل ذاتها. إضافة إلى ذلك، فإن الصراع الايراني - الاسرائيلي الذي يحدث في سياق تسوية شرق أوسطية شاملة سيجعل من الصعب على أي طرف عربي - بما في ذلك سورية - أن يقدم لإيران مساعدة عسكرية ذات شأن.

إن التاريخ المنصرم للعلاقة السورية - الايرانية والأولويات الاستراتيجية المختلفة للبلدين توحى بأن تعاونهما العسكري المستقبلي لن يشمل أية عمليات نشر هامة للقوات أو مشاركة مباشرة على نطاق واسع لأي منهما إلى جانب الآخر في صراعات ضد أطراف ثالثة إلا في الظروف الاستثنائية. وهذا لا ينكر إمكانية الفهم المشترك للصراعات حيثما يكون للطرفين مصالح متشابهة أو متداخلة. إن إحدى الساحات التي قد تكون فرصة للعمل المشترك هي العراق. فالاعتداء العراقي المستقبلي على أي من الطرفين قد يعيد إحياء بعض من عناصر تعاونهما أثناء الحرب الايرانية - العراقية، مع اعتماد مدى ذلك على الظروف الاقليمية والدولية السائدة. إن الصراع العراقي - الايراني أو العراقي - السوري بعد صدام، على سبيل المثال، قد يثير رد فعل مختلف تماماً عن رد

الفعل الذي يثيره صدام حسين المستعيد لقوته. وقد تدرس كلٌّ من سورية وإيران أيضاً توسيع جهودهما الأمنية المشتركة لمواجهة الأعمال العراقية المستقبلية في الخليج (ضد الكويت، مثلاً) إذا ما قدر لهذه الأعمال أن تتعارض مع مصالحهما الخليجية أو مع مصالح دول الخليج ذاتها. أما الصراعات الإقليمية الأخرى، كالصدام السوري - التركي في المستقبل، فقد تكون أكثر إشكالية، لكن التحالف قد يبقى مؤثراً على أطراف ثالثة كوسيلة لممارسة الضغط، أو كوسيلة مباشرة للردع من خلال الشك.

مع ذلك، وفي المدى القريب، فإن الأكثر احتمالاً هو أن سورية وإيران سوف تستمران في تعاونهما في دعم القوى الوكيلة المعادية لإسرائيل وخاصة في جنوب لبنان، بالرغم من أن التسوية السورية - اللبنانية مع إسرائيل قد تنقل بؤرة هذا الفعل إلى جهات أخرى كقوى المعارضة في العراق. إن رؤية التهديد المشترك سوف تضمن بالقدر ذاته استمرار جهود سورية وإيران لتطوير قدراتهما الرادعة من ناحية ضد إسرائيل ومن ناحية أخرى ضد العراق، ومن ناحية ثالثة كوسيلة لتعزيز أمنهما الكلي. بهذا الخصوص، فإن البؤرة الرئيسية لنشاطاتهما المشتركة قد تبقى متركزة على البحث والتطوير في ميادين كالتيكنولوجيات الصاروخية وتكنولوجيا الأسلحة غير التقليدية التي تثمر فوائد مشتركة بخطورة متدنية نسبياً وبدون التزام ضروري بالعمل المشترك ضد تهديدات طرف ثالث.

الساحة الاقتصادية

نظراً لأن التحالف قد قام أصلاً على اتفاق اقتصادي وتجاري، فإن العوامل الاقتصادية قد لعبت بشكل واضح دوراً هاماً في العلاقة السورية -

الايرائية. إن التفاعل الشديد بين العوامل الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية يتأكد أيضاً عن طريق الارتباط الظاهر بين شحنات النفط الايراني والمساعدة العسكرية والدعم السياسي السوريين لإيران في الحرب ضد العراق. أما الاتفاقيات التجارية الثنائية اللانقضية اللاحقة التي أبرمت خلال الفترة من مطلع إلى منتصف الثمانينات فمن المحتمل أنها تمثل بالنسبة للطرفين وسيلة مفيدة لتعزيز التحالف وخلق شبكة من المصالح المشتركة.

في الأطوار الأولى من التحالف استفادت سورية من النفط الايراني والمساعدات المالية (من خلال تأهيل مدفوعات قيمة النفط) حين كان الاقتصاد السوري يواجه مصاعب متزايدة. وفي وقت مبكر يعود لعام ١٩٨٠ بدأت إيران بتزويد سورية بالنفط بالسعر المنخفض. إن اتفاقية ١٩٨٢ والاتفاقيات اللاحقة قد نظمت مقايضة النفط الخام الذي يتم تزويده لسورية بسعر منخفض بمنتجات سورية أخرى مختلفة تشمل الفوسفات والمنتجات الصناعية، إضافة إلى الأسلحة. وشملت اتفاقية موقعة في نيسان ١٩٨٣ توريد مليون طن من النفط الخام مجاناً إلى الجيش السوري من أجل "مواصلة الكفاح ضد الصهيونية". إن كميات إمدادات النفط المجانية والمنخفضة السعر خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ كانت تختلف تبعاً لحالة الاقتصاد الايراني وطاقاته الانتاجية التي كانت تتأثر بشكل متزايد بالضربات الجوية العراقية مع إطالة الحرب. وكان استعداد ايران لتزويد سورية بالنفط يتغير أيضاً تبعاً لوضع العلاقات السياسية الثنائية: فقد تم تعليق الشحنات في أوائل ١٩٨٦ بسبب خلافات حول لبنان، لكن حتى أواخر ١٩٨٧ كان الجيش السوري لا يزال يستفيد رسمياً من ٣٠٠ ألف طن من النفط الخام مجاناً. في نيسان ١٩٨٧ تم تحديد الإمدادات مرة أخرى بمعدل مليون طن سنوياً مجاناً وإمدادات إضافية

بأسعار السوق. ولكن عندما أصبحت إمدادات النفط الإيراني إشكالية على نحو زائد بالنسبة لإيران ذاتها بسبب نوع من تقادم خسائر الحرب والإستياء الداخلي من التضحيات التي كانت تعتبر لمصلحة سورية، كان إنتاج سورية المحلي من النفط قد بدأ بالارتفاع. في نهاية حرب الخليج، كانت سورية قد بدأت بتأمين بديل دائم للنفط الإيراني وغيره من النفط المستورد من الخارج.

من وجهة نظر سورية كانت إمدادات النفط الإيراني مفيدة على عدة مستويات. لا بد أن توفر الحصول على النفط المجاني، وخصوصاً للجيش السوري، قد ساعدت بشكل ملحوظ على تحمل النفقات السورية في لبنان، التي قدرت بحوالي مليون دولار أميركي في اليوم الواحد في أوائل الثمانينات. وبالقدر ذاته، فإن النفقات الدفاعية المتصاعدة خلال الثمانينات قد فرضت عبئاً هائلاً على الاقتصاد السوري، مما أدى إلى أزمة اقتصادية حادة وهبوط في ناتج الدخل القومي GNP قدره ٥٪ في ١٩٨٦. وقد تزامن ذلك مع انخفاض المساعدات المالية العربية من دول الخليج المترمة حينها بعمق بتمويل حرب صدام ضد إيران، ومع الضغوط المتصاعدة على سورية لايفاء ديونها الكبيرة المستحقة للاتحاد السوفيتي.

إن النفط المجاني والمخفض السعر من إيران واستعداد إيران لتحمل تأجيل المطالبة بالديون المستحقة (مع وجود ١,٢ بليون دولار كتمن لشحنات النفط السابقة التي أعيدت جدولتها من قبل مجلس الشورى في عام ١٩٨٧) ربما كان هبة اقتصادية حاسمة في وقت الأزمة.

شملت العلاقات التجارية السورية مع إيران عناصر أخرى بالإضافة إلى النفط. فطوال سنوات الحرب الإيرانية - العراقية فقد تضمنت الاتفاقات التجارية الثنائية ما ينص على شمول الصادرات السورية إلى إيران

الفوسفات والكتان والقطن والأسمدة والتوابل والاسمنت والكيماويات والأجهزة الكهربائية. أما الصادرات الإيرانية المشمولة بهذه الاتفاقات فكانت تضم المنتجات السمكية والتمر والسلع المنزلية والكيماويات والباصات والمحركات الكهربائية والفستق. وقد تم إنشاء خط جوي مباشر بين طهران ودمشق في عام ١٩٨١، وتم تنظيم التعاون في مجال النقل البري والبحري والسكك الحديدية في سلسلة من الاتفاقات فيما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨. اتفق على تبادل الخبراء العلميين في الأعوام ١٩٨٣ والتعاون في المشاريع التقنية والتنمية في عام ١٩٨٦. وأقيمت المبادلات والمكاتب الثقافية في طهران ودمشق واتفق على التعاون الاعلامي في عام ١٩٨٥. كان أحد الجوانب الهامة للعلاقة هو زيارات الزوار والسياح الإيرانيين إلى سورية وخصوصاً إلى المقام المقدس للست زينب حفيدة النبي محمد ورقية ابنة الإمام الحسين في دمشق. أثناء الحرب مع العراق، كانت هذه الزيارات إلى هذه المواقع من قبل أرامل وأيتام الحرب والجنود المقعدين الإيرانيين تتم بدعم مشترك من الحكومتين السورية والإيرانية كنوع من توفير الراحة والاستجمام، وكبديل عن المقامات الشيعية التي لا يمكن الوصول إليها في العراق.

في منتصف الثمانينات، زار سورية حوالي (١٥٠٠٠٠) سائحاً في العام. في عام ١٩٨٧ تم التوصل إلى اتفاق على عدد مقداره /٢٠٠٠/ زيارة سياحية إيرانية في الأسبوع. وكانت الحصيلة النهائية اتفاقاً إيرانياً ملحوظاً في الأسواق والمدن السورية (وبعض الاتجاه الفردي إلى الاستثمار في تجارة الشارع لدى الزوار أنفسهم). مع ذلك، وفي الوقت ذاته، كان رفع الشعارات الخمينية المفرطة الحماس من قبل الزوار الإيرانيين في بعض

الأحيان سبباً لخلاف (صغير) مع السلطات السورية، فيما لم يساعد التناقض الحاد بين العلمانية السورية/ السنية والتقليدية الشيعية للنظام الإيراني على ردم الهوة الثقافية بين الجانبين دائماً.

بلغ انتاج النفط السوري في ١٩٩٢ حوالي ٥٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم وهو مايزيد على ضعف مستواه قبل عشر سنوات من ذلك، عندما وقعت أول اتفاقية اقتصادية وتجارية أولية مع ايران. منذئذ عاود الاقتصاد السوري نهوضه نتيجة لبعض الإجراءات الحكومية الفعالة بما في ذلك الالتزام المتزايد باقتصاد السوق الحر والذي تمثل بقانون الاستثمار رقم ١٠ الذي صدر في عام ١٩٩١ الذي رفع القيود عن استثمار القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في مجالات كانت فيما مضى حكراً على القطاع العام. إن الاكتفاء الذاتي السوري من النفط والتصدير الحالي لحوالي ثلثي انتاجها النفطي قد ألغيا الحاجة إلى الإمدادات الإيرانية المجانية المستمرة التي انقطعت منذ ١٩٨٨ - ١٩٨٩. وبالمقابل، فإن انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية قد أزال الحاجة لأي معاملة إيرانية مميزة لسورية في المجال الاقتصادي. إن الهبوط النسبي في أهمية العامل الاقتصادي في التحالف لم يكن له، مع ذلك، أي تأثير ملموس على صلابة هذا التحالف الذي استمر بفضل التقاطع الأوسع للمصالح؛ إذ أن الغياب الراهن لأي أساس اقتصادي ذي شأن للتحالف لا يؤكد سوى على قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة. وطالما أنه لا يوجد صراع مباشر للمصالح الاقتصادية، وليس هناك أي شكل من التبعة الاقتصادية من قبل طرف للطرف الآخر قد يترتب عليه توترات في العلاقة، فتمة مبرر ضئيل للاعتقاد بأن هذا التحالف/ العلاقة سوف يتغير في المستقبل المنظور.

العامل الداخلي: بعض الشكوك

لقد أثبت التحالف السوري الإيراني أنه حصين إلى حد كبير ضد الضغوط الداخلية المضرة في داخل كل بلد منهما منذ أوائل الثمانينات. إن الاختلافات الأساسية في البنية والأيديولوجية والمعتقد السياسي بين النظامين لم يكن لها حتى الآن أي تأثير ذي شأن على ديمومة التحالف، بالرغم من التوترات والخلافات بين الدولتين التي كانت تظهر على السطح من حين لآخر حول لبنان وعملية السلام وقضايا أخرى. مع ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث شق جدي في المستقبل ضمن التحالف كنتيجة لضغوط داخلية متضاربة محتملة تماماً.

يمكن لمراكز القوى المتصارعة في إيران، مع ذلك، أن تحدث تحولاً في اتجاه علاقتها بسورية. مع استمرار الصراع على السلطة في طهران، فإن الأرضية المشتركة التي صمدت من حيث الجدوى الكلية للتحالف منذ أوائل الثمانينات قد تنفس المجال لمفهوم أكثر تحفظاً، وخاصة في حال حصول خندق أيديولوجي كامل بعيداً عن السياسة البراغماتية للقيادة الحالية.

إن الغياب الظاهر لمركز واضح لصنع القرار أو السيطرة المركزية على مختلف محاور العلاقة مع سورية يزيد من صعوبة الحكم على الاتجاهات الممكنة للسياسة الخارجية الإيرانية في المستقبل، ولكن من المؤكد أنه قد توجد معارضة محددة للفهم السائد للتحالف مع سورية على عدد من الأصعدة. لذلك فإن النزاعات ضمن مجلس الشورى قد دلت على أن التأييد البرلماني للعلاقة مع سورية لم يكن بالإجماع، وأنه قد استمرت مقاومة معينة للتحالف في أوساط الدوائر السياسية الأكثر محافظة في إيران على مدى سنوات. إن أعضاء المجلس المعارضين للعلاقة مع سورية وشروط شحنات النفط الإيراني

قد أجّلوا التصديق على اتفاقية النفط والتجارة الموقعة في آذار ١٩٨٢ حتى شباط ١٩٨٣، وتعرض القرار الإيراني بتجديد اتفاقية الإمداد بالنفط في أيار ١٩٨٥ للنقد من قبل بضعة أعضاء بحجة التأخيرات السورية في الدفع والصدامات السورية مع القوى الإسلامية في لبنان.

وحتى أواخر تشرين الثاني ١٩٩٢، ظلت هناك معارضة لمشروع قانون حكومي يقترح اتفاقية حول التعاون الأمني وإجراءات تسليم المطلوبين بين البلدين بحجة أن الموقف السوري بخصوص إيران و"مشاكل المنطقة" لم يكن سليماً وكان يقوم بشكل انتهازي على عدائها للعراق أكثر مما يقوم على أية صداقة حقيقية مع إيران. ثمة انتقاد آخر كان يستند إلى النفقات التي تحملتها إيران بدعمها لسورية بما في ذلك المساعدات التي كانت "تُصب" في خزانة الأخيرة. دعماً لمشروع القرار وللتحالف مع سورية أعاد أعضاء آخرون إلى الذاكرة إغلاق سورية لخط أنابيب النفط العراقي في ١٩٨٢ وأكدوا على مصالح إيران في لبنان، في حين تساءلوا عن استمرارية وحكمة سياسة خارجية "تتوقع من سورية أن تصبح مثل جمهورية إيران الإسلامية". إن التدخل الحكومي في هذه المرحلة قد أكد على العلاقات الأخوية مع سورية والحاجة إلى التوقع من أي بلد أن يأخذ بالاعتبار مصالحه الخاصة في علاقاته السياسية (الخارجية). بالرغم من أنه تم إقرار الاتفاقية في النهاية، فإنه يبدو أن النزاع يشير إلى عدم ارتياح معين ضمن بعض الدوائر السياسية الإيرانية حول التقابل "الطبيعي" مع بلد ربما كان يستغل علاقاته مع إيران لمصلحته الخاصة بتكاليف مادية دون مقابل مؤكد، من وجهة النظر الإيرانية.

إن الدليل الآخر على الخلاف الداخلي حول سورية قد جاء من المؤسسة الدينية المتشددة وتركز على دور وموقف وزارة الخارجية الإيرانية التي تعتبر

بأنها تعكس عموماً الخط البراغمتي للرئيس رفسنجاني. ثمة مثال واضح يتعلق بتقد التحمل التسيي لوزارة الخارجية لعملية السلام العربي - الاسرائيلي والمشاركة السورية في المفاوضات منذ مدريد. ففي حين أعلن وزير الخارجية (ولائتي) بصراحة في أوائل ١٩٩٤ أن إيران "لن تتنازع مع سورية أو تنهي علاقتها بها" نتيجة للخلافات حول عملية السلام فقد وجد هذا الاعتدال الظاهر استحساناً قليلاً بين مراكز السلطة المرتبطة بالخط الراديكالي. عندما نقل عن السفير الإيراني في بون قوله في أيلول ١٩٩٤ أن من رأيه أن إيران "لا تعارض التسوية السلمية أو الشعب اليهودي" وأنها لا يمكن أن تتخذ موقفاً أقوى من موقف الأطراف العربية ذاتها، فقد تعرضت وزارة الخارجية إلى نقد قاسٍ من صحيفة (الجمهورية الإسلامية) وهي صحيفة راديكالية تصدر في طهران ومنحازة إلى الزعيم الروحي علي خامنئي. وقد انتقدت الصحيفة بقسوة المخالفة الواضحة والمطلقة لأوامر صادرة إلى وزارة الخارجية من خامنئي ورأت أن ذلك جزء من حملة مدبرة من قبل الإدارة لتجاهل توجيهات القيادة الروحية.

كما تم طرح قضية محددة ضد سوريا بالتفصيل في مكان آخر. ففي دراسة خاصة نشرت في إيران في أوائل ١٩٩٤ من قبل حزب الله - قم ٢ وهي (مجموعة من رجال الدين) ذات نفوذ يقودها حجة الاسلام باقر خزاري، جادلت بأن الاتفاق الاسرائيلي - السوري هو أمر "حتمي" وأن التسوية العربية - الاسرائيلية ستؤدي إلى "ضياع فلسطين والقدس والتنازل عن المصالح الإسلامية". وتوقعت الدراسة أيضاً تدهوراً في العلاقات مع دمشق وتقليصاً في النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، في أعقاب حدوث اختراق على المسار الاسرائيلي - السوري. بالإضافة

إلى ذلك، تنبأ التقرير بحدوث تنافس على قيادة العالم العربي بعد التسوية بين سورية ومصر مع ممارسة الأولى للنفوذ على العراق والأردن ولبنان والسعي إلى سحق حزب الله و"إزالة جسور إيران مع القوى الإسلامية والوطنية اللبنانية من أجل المصلحة". وقد اقترح تقرير قم أن على إيران أن تستعد لهذه الاحتمالات بالبحث عن علاقات وتحالفات جديدة في المنطقة، بدون صياغة أية توصيات معينة بهذا الخصوص.

إن مثل هذه الآراء في أوساط الاتجاه الراديكالي في طهران قد بقيت حتى الآن وإلى حد كبير مقيدة بسياسة الدولة الإيرانية الرسمية وثبات مواقف الرئيس رفسنجاني الخاصة حول الحاجة إلى الحفاظ على التحالف مع سورية، بالرغم من أنه قد توجد بعض الشكوك في طهران إزاء نوع الشروط التي ترغب سورية فعلاً القبول بها من أجل التسوية، فهناك توقعات أكثر عموماً مفادها أن المفاوضات سوف تتعثر أو تتوقف لأسباب أخرى، بما في ذلك التعتن الإسرائيلي أو حدوث تطورات أخرى في المنطقة. إن السياسة الحالية تبدو لذلك قائمة على تأجيل لحظة الحقيقة بخصوص موقف سورية من التسوية والعلاقات المستقبلية مع دمشق أطول فترة ممكنة على أمل اتخاذ قرارات حاسمة بهذا الخصوص في النهاية. لكن خيارات إيران تبدو محدودة بشكل محدد، على أي حال. إن قطع روابطها مع دمشق لن يعمل إلا على تفاقم التكهّنات المتشائمة لتقرير قم بشكل عام ولن يسكّن مخاوف إيران الأساسية بخصوص العزلة الإقليمية المتزايدة والمد المتنامي لمشاعر العداء لإيران وللإسلام. إن خيارات شراكة بديلة أو تحالف بديل للشراكة أو للتحالف مع سورية تبدو أيضاً محدودة جداً: إذ لا توجد قوة أخرى أو سلطة إقليمية يمكن أن تدعم إيران عبر الطيف الكامل لمصالحها السياسية والاستراتيجية، بالرغم

من الانفتاحات على العراق أو مصر أو أطراف عربية أخرى. إن الخط القاعدي بالنسبة لايران هو أن قطع الروابط مع سورية سوف يعرض للخطر وبشكل جدي كلاً من التوازن مع العراق واستمرار حرية الوصول إل لبنان وقاعدتها الشيعية - وهي النتيجة التي من المرجح أن يقبلها القليلون في طهران برباطة جأش.

لا يبدو أن التحالف مع ايران موضع نقاش علني ومفتوح في داخل مختلف المنابر السياسية في سورية. رغم ذلك فالسيطرة المحكمة على السياسة الخارجية التي يحتفظ بها الرئيس الأسد وحلقته الداخلية لا ينبغي، أن تؤخذ على أنها تدل ضمناً أن العلاقة مع ايران لا تثير انشقاقاً أو استياءً داخليين. يمكن تحديد المواقع مختلف قوى المعارضة للعلاقة مع ايران بما في ذلك العناصر العلمانية والدينية. فعلى الجانب الديني المتشدد من غير المحتمل أن تكون بقايا الاخوان المسلمين والمرتبطين بهم قد نسوا خذلان طهران لندائهم للوقوف علناً ضد النظام أثناء الصراع الداخلي في أوائل الثمانينات. ومن المحتمل أيضاً ان النخبة السنية الأكثر تقليدية قد تكون متشككة بالتحالف مع نظام شيعي ناشط يمكن أن يؤبد الوضع السياسي الحالي لصالح العلويين. أما المعتدلون ضمن القيادة السورية فيجدون قليلاً من القواسم المشتركة مع "التطرف" الايراني، وسيكونون محرجين بالارتباط مع ايران، وخاصة في الوقت الذي تكمن المصالح السورية في تطوير علاقات سورية بالغرب ونزع صورتها "الراديكالية" الماضية.

تنبع معارضة التحالف، لدى كبار مسؤولي حزب البعث، العلمانيين منهم والدينيين، من الجذور الايديولوجية القومية العربية للحزب ومعارضته للتوسع الفارسي/ الشيعي أو باستبدال الاصطفافات القومية

بتحالف مع طرف لا عربي ولا علماني. ثمة مشاعر مماثلة إزاء ايران يمكن رصدھا لدى العناصر المسيحية داخل الحزب ومؤسسات الدولة الذين يشعرون بالتهديد من المضمون الاسلامي الصريح للھجة الخطائية الايرانية وإمكانية إضعافه للتراث السياسي العربي العلماني المتأصل. وأخيراً، فإن العناصر ضمن القوات العسكرية والأمنية المعنية بدور ايران في لبنان وإمكانية حدوث "تھور" إيراني، عبر حزب الله، على سبيل المثال من شأنه أن يعجل بحدوث مواجهة غير مرغوبة مع اسرائيل أو بحدوث خروج عن السيطرة ضمن سورية نفسها.

الفصل السابع

استنتاج: تحالف محدود

تحالف التكاليف والخسائر المحدودة:

من المنظور السوري، فإن استمرار التحالف مع ايران قد خدم عدداً من المصالح الحيوية وذلك بتوفير مايلي:

- * ثقل موازن للعراق ووسيلة لممارسة الضغط ضده؛
 - * ثقل موازن استراتيجي اقليمي لاسرائيل؛
 - * وسيلة احتواء ونفوذ في أوساط الطائفة الشيعية في لبنان؛
 - * نفوذ وقوة في الخليج؛
 - * نفوذ لدى الجماعات الراديكالية والاسلامية في لبنان/ فلسطين وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط.
 - * وسيلة نفوذ وارتباط مع الغرب.
 - * مصدر تعاون عسكري ودعم اقتصادي.
 - * وسيلة احتواء للمعارضة الراديكالية الاسلامية داخل سورية ذاتها.
- من وجهة النظر الايرانية، فإن التحالف مع سورية قد وفر:

- * وسيلة لممارسة القوة ضد العراق.
 - * حرية الوصول إلى الطائفة الشيعية في لبنان.
 - * حرية الوصول إلى ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي، مما يعزز الدور الاقليمي لايران.
 - * شريك عربي كبير، مما يقلل من فرص استقطاب عربي - فارسي في المنطقة.
 - * وسيلة للتقليل من الاستقطاب السني - الشيعي في الساحتين العربية والإسلامية.
 - * وسيط مع الدول العربية الأخرى وخاصة في الخليج.
 - * وسيلة للتقليل من عزلة ايران الدولية.
 - * مصدر دعم عسكري وشريك اقتصادي وتجاري.
- بالنسبة لكل من سورية وايران، فإن الكلفة الاجمالية للحفاظ على تحالفهما كانت في الحد الأدنى منذ البداية. إن كلا الجانبين كانا ينظران إلى تحالفهما بمنظار دفاعي، أساساً: كرد فعل على نية عدوانية مفترضة من جانب قوى اقليمية أو خارجية أخرى أكثر مما هو كأساس لعمل ايجابي مشترك من أجل تحقيق أهداف مشتركة محددة بشكل واضح. بهذا المفهوم، فإن عملية السلام العربي - الاسرائيلي لم تمس العلاقة بأية وسيلة واضحة منذ ١٩٩١. وبالقدر ذاته، وانطلاقاً من الأدلة المتوفرة حتى الآن، يبدو ان التحالف لن يؤثر على العملية إلا بالقدر الذي ينظر إليها من قبل الطرفين على أنها تهديد مشترك. إذا ظهر في أية مرحلة معينة ان التطورات المتعلقة بعملية السلام هي بمثابة تهديد لأحد الطرفين فإنه من المحتمل عندئذ أن يرد الطرف الآخر بما يتناسب مع مفهومه لمصالحه القومية.

إن من المحتمل رؤية التهديد هذا، أن يكون ايرانياً أكثر من كونه سورياً. منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، أصبحت سورية أكثر التزاماً بشكل مضطرب بعملية السلام وأصبحت امكانية العودة الكلية عن سياستها بعيدة الاحتمال بشكل متزايد إلا إذا حدث تغيير كبير في النظام أو رحيل القيادة السورية الحالية. بالرغم من الايقاع البطيء للمفاوضات مع اسرائيل وانتقادات سورية لكل من الاتفاقيتين المنفصلتين الفلسطينية والاردنية، فإن رؤية سورية بالتهديد لا تتركز على استمرار عملية السلام بقدر ماتركز على إمكانية انهيارها. بعبارة أخرى، إن سورية تنظر الآن إلى بلوغ العملية السلمية للذروة الناجحة على مسارها الثنائي (والمسار اللبناني) مع اسرائيل كشرط ضروري لحماية مصالحها الوطنية - ولكن ليس بأي ثمن.

بشكل أكثر عمومية، فإن التحالف السوري - الإيراني كان له تأثير قليل على قدرة أي من الطرفين على السعي وراء مصالحه وأهدافه الوطنية المستقلة، حتى عندما لا تكون هذه المصالح والأهداف المشتركة مع الطرف الآخر. بهذا المفهوم، فإن التحالف لا يبدو أنه قد دام على حساب السياسة السورية أو الإيرانية، المحلية أو العربية أو الدولية. إن مراجعة سريعة للمواقف السورية منذ أوائل الثمانينات تقيم الدليل على هذا الرأي. فسورية، خلال هذه الفترة:

* وقفت ضد الاحتلال الإيراني للأراضي العراقية في الحرب العراقية - الإيرانية بعد ١٩٨٢ وانضمت إلى أطراف عربية أخرى في إدانة مواصلة ايران للحرب ضد العراق.

* تعاونت بشكل فاعل سياسياً وعسكرياً مع الولايات المتحدة في عملية عاصفة الصحراء وفي إتاحة المجال للنشر الواسع النطاق للقوات الغربية في منطقة الخليج.

* انضمت إلى إعلان دمشق الذي استبعد إيران ولكنه لم يعطِ سورية ذاتها (كقوة غير خليجية) دوراً خليجياً.

* دعمت بشكل ثابت الموقف العربي - الخليجي حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ضد الخط الايراني الرسمي.

* انضمت إلى عملية السلام في مدريد في شراكة مباشرة مع الولايات المتحدة تحت شعار "التزاهة" الأميركية فيما يتعلق بعملية السلام الشرق أوسطية.

* حافظت على سيطرتها على حزب الله في جنوب لبنان ورتبت عند الضرورة اتفاقيات غير مباشرة مع اسرائيل بخصوص نشاطات حزب الله (كما في تفاهم جنوب لبنان في تموز ١٩٩٣ بخصوص الاعتداءات على المدنيين).

* حافظت على علاقات وثيقة مع مصر والسعودية بقصد إيجاد كتلة عربية ثلاثية جديدة.

* حافظت على حوار سياسي ودبلوماسي مستمر ومتعدد المستويات مع الولايات المتحدة.

أما إيران، من ناحيتها، فإنها:

* لم تتورع عن طلب الأسلحة من اسرائيل خلال الحرب مع العراق.

* لم تمتنع عن مواصلة هذه الحرب إلى داخل الأراضي العراقية بعد ١٩٨٢ برغم الاعتراضات السورية.

* حافظت على الصلات مع العراق بما في ذلك الانفراج الفعال مع صدام برغم حربي الخليج.

* لم تردع عن خطتها المتصلب في الخليج بخصوص جزر أبو موسى والطمين.

* حافظت على دورها وجدول أعمالها في لبنان (مع القبول بالهيمنة السورية ضمن حدود).

إن ديمومة العلاقة السورية - الإيرانية برغم هذه السياسات المتناقضة ظاهرياً يمكن تفسيرها جزئياً بالطبيعة المتباينة جداً للنظامين، وبالتالي الدرجة العالية لتحملهما لبعضهما بعضاً، وهو ما يوحى بالمفارقة. بالنسبة لإيران، تبقى سورية، على العموم، نظاماً لا إسلامياً لا يمكن أن تتوقع منه أن يتصرف وفقاً للقيود الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية ذاتها. إن طهران تقر بالأساس العلماني للعقيدة البعثية والبراغماتية المتصلبة التي تميز السياسة السورية. وبنفس المنطق، تعترف سورية بالطبيعة الفريدة وبطموحات المؤسسات السياسية والدينية في طهران ولا تتوقع من إيران أن تلتزم بقواعد السلوك نفسها التي تحكم الدول الشرق أوسطية الأخرى. لذلك فإن كل جانب لا يميل لأن يكون متفاجئاً أو خائباً أو قلقاً بشكل مفرط من أعمال الطرف الآخر التي تبدو ظاهرياً غير منسجمة مع معتقداته ومبادئه السياسية. إن القدرة على استيعاب الجانب الآخر تنبع، لذلك، من الاعتراف المتبادل بأن لا أحد يسعى لمنافسة الآخر أو التنافس معه على حسابه الخاص. النتيجة النهائية لذلك هي علاقة مستقرة على نحو مدهش تعزز بالتقدير لمحدوديات التحالف والأهداف المشتركة التي يقدر على خدمتها.

تحالف المصالح المحيطية المتصارعة

إن هذا التسامح المتبادل يتأكد ويتعزز أيضاً بمجموعة مختلفة جداً من الأولويات الوطنية لكل جانب. في الإطار العريض، تبدو قائمة الهموم الاستراتيجية القصيرة إلى المتوسطة الأجل، الراهنة والمخطط لها لإيران شيئاً من قبيل:

* تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز مستويات مقبولة من الأداء والنمو الاقتصاديين.

* الحفاظ على التلاحم والاستقرار الطائفي والإثني الداخلي ومنع حدوث التفكك الإثني، ومعالجة التوترات كتلك التي حصلت مع الأكراد والأقلية السنية.

* الانكباب على قضايا الإيفائية (القدرة على إيفاء الديون) المالية وإدارة تسعير وتصدير النفط.

* تحقيق استقرار "خط الجبهة الشمالي" الإيراني بما في ذلك العلاقات مع تركيا وروسيا وأذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى.

* صيانة وتطوير قدرات إيران العسكرية.

* تحقيق الاستقرار مع العراق والحفاظ على اليقظة بخصوص النظام العراقي.

* تحقيق تسوية الصراع في أفغانستان والحفاظ على علاقات جيدة مع الهند وباكستان.

* الانكباب على الهموم الخليجية بما في ذلك الوجود العسكري الغربي، والعلاقات مع السعودية وتدبير النزاع مع أبو ظبي حول جزر أبو موسى والطنب الكبرى والصغرى.

* تدبير العلاقات مع الغرب وخصوصاً مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الهجوم السياسي والدبلوماسي الأميركي المزعوم ضد إيران.

* ممارسة دور في الساحة العربية الاسرائيلية فيما يتعلق بלבnan وعملية السلام وإمكانية تصاعد التوترات مع اسرائيل.

* متابعة همومها السياسية والايديولوجية العريضة في الساحات الاسلامية والعربية والدولية.

بالمقابل، فإن قائمة هموم سورية يمكن ترتيبها حسب الأولوية التالية:

- * ضمان الاستقرار السياسي الداخلي واستمرارية النظام.
- * إدارة عملية السلام مع اسرائيل ومواصلة أهداف سورية في التسوية.
- * استقرار الوضع في لبنان والحفاظ على النفوذ والسيطرة السوريين في الساحة اللبنانية.
- * تطوير اقتصادها.
- * الحفاظ على قدراتها الدفاعية والحد الأدنى من القوة الردعة ضد اسرائيل.
- * تقوية العلاقات الناشئة مع الولايات المتحدة وتطوير الروابط السورية - الأميركية.
- * تقوية دورها العربي والخليجي عبر صيانة وتطوير العلاقات مع مصر والسعودية.
- * الحفاظ على الحذر تجاه العراق ومستقبل نظام صدام.
- * تدبير العلاقات مع تركيا وايران، بما في ذلك الأكراد (الثلاثية الأطراف) و"الأصولية الإسلامية" (الثنائية مع ايران) وقضية المياه (الثنائية مع تركيا)... الخ.
- * مراقبة وتدبير التطورات ضمن مناطق اهتمامها العربي المباشر، كالأردن والفلسطينيين.

إن تحالف سورية مع ايران قد خلق صلة كبيرة بين القضايا العربية — الاسرائيلية والخليجية للشريكين. حتى الآن على الأقل، لم يكن للتحالف أي تأثير واضح، سواءً على السياسة السورية إزاء التسوية العربية الاسرائيلية أم على السياسة الايرانية إزاء الخليج. لذلك، إن ما يبدو انه

مشمول بالتحالف ضمناً هو التفاهم الضمني أو غير المعلن بشكل آخر حول تناوب أساسي بين المصالح الحيوية للجانبين: يد حرة نسبياً لسورية في معالجة القضايا العربية الاسرائيلية ومسألة التسوية التفاوضية مع اسرائيل في مقابل يد حرة نسبياً لايران في معالجة مصالحها وأهدافها الخليجية. إن التسامح السوري مع السياسة الخليجية لايران ينعكس جزئياً في لهجة مواقف ايران من مشاركة سورية في عملية السلام: التصلب الخليجي لايران مقرونًا بموقف تصالحي وتفاهمي بخصوص سورية والصراع العربي - الاسرائيلي.

ضمن هذا السياق، فإن الأولويات السورية الايرانية المشتركة يمكن اعتبارها محيطية إلى حد كبير بالنسبة للهموم الاستراتيجية المركزية للطرفين.

ولما كان الحال كذلك، فإن إمكانية حدوث صراع مصالح جدي بين الطرفين هي في حدها الأدنى، ويتقوى الدافع إلى المحافظة على العلاقة. لذلك، فإن ايران تقبل بشكل عريض حرية سورية في العمل وتبدير القضايا المتعلقة بإسرائيل ولبنان والولايات المتحدة وعملية السلام، في حين أن سورية تقبل بشكل عريض تعاملات ايران مع العراق والخليج وصلاتها مع "الأصولية" (بما في ذلك شيعة لبنان). إن اسرائيل تمثل همّاً طاعياً بالنسبة لسورية، لكنها ذات أهمية ثانوية نسبياً بالنسبة لايران، إن ايران تسلم، وفقاً لذلك، بحق سورية في التعامل مع القضية الاسرائيلية كما تراه مناسباً. وحيثما تتقاطع مصالح الطرفين، كما هو الحال حول العراق، فمن غير المحتمل أن يقدم أي من الطرفين على خطوات راديكالية في تحدي الحد الأدنى للأساس المتفق عليه لفهمهما المشترك.

المراجع

- 1 - Abrahamian, E., 1993. *Khomeinism. Essays on the Iranian Republic*, London: I.B. Tauris.
- 2 - AbuKhalil, A., 1990. 'Syria' and the Shiites: Al-Asad's Policy in Lebanon', *Third World Quarterly*, 12: 2, April.
- 3 - Ammar, N., 1994. 'Palestinian - Iranian Relations: Origins, Conflicts and Collapse, unpublished paper (in Arabic), Tunis.
- 4 - Bakash, S., 1990. 'Iran's Relations with Israel, Syria and Lebanon', in M. Rezun (ed.), *Iran at the Crossroads: Global Relations in a turbulent Decade*, Boulder, CO: Westview.
- 5 - Calabrese, J., 1990. 'Iran II: The Damascus Connection', *The World Today*, 64: 10, October.
- 6 - Caret, C., 1987. "'L'alliance contre-nature" de la Syrie baasiste et de la Republique Islamique d'Iran', *Politique Etrangere*, 52:2.
- 7 - Chubin, S., 1994. *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions and Impact*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
- 8 - Clawson, P., 1993. *Iran's Challenge to the West: How, When and Why?*, Washington DC: Policy Paper no. 33, Washington Institute for Near East Policy.

- 9 - Davis, Z., and Donnelly, W., 1993. *Iran's Nuclear Activities and the Congressional Response*, Washington, DC: CRS Issues Brief, Library of Congress, 28 March.
- 10 - Deeb, M., 1988. 'Shia Movements in Lebanon: Their Formation, Ideology, Social Basis and Links with Iran and Syria', *Third World Quarterly*, 10:2, April.
- 11 - Diab, Z., 1994. 'Have Syria and Israel Opted for Peace?', *Middle East Policy*, 3:2, July.
- 12 - Drysdale, A., and Hinnebusch, R., 1991. *Syria and the Middle East Peace Process*, New York: Council on Foreign Relations.
- 13 - Ehteshami, A., 1993. 'The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran', *Jane's Intelligence Review*, February, 1992. 'Iranian Rearmament Strategy under President Rafsanjani', *Jane's Intelligence Review*, July.
- 14 - Eisenstadt, M., 1993. 'Syria's Strategic Weapons', *Jane's Intelligence Review*, April.
- 15 - , 1992. *Arming for Peace? Syria's Elusive Quest for 'Strategic Parity'*, Washington, DC: Policy Paper no. 31, Washington Institute for Near East Policy.
- 16 - Fuller, G.E., 1991. *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran*, Boulder, CO: Westview (a RAND Corporation study).
- 17 - Goodarzi, Jubin, 1990. 'The Pragmatic Entente: Syrian - Iranian Relations 1979 - 1989', Washington, DC. unpublished paper, February.
- 18 - Hamzeh, Nizar A., 1993. 'Lebanon's Hizbullah: From Islamic revolution to Parliamentary Accommodation', *Third World Quarterly*, 14:2, April.
- 19 - Hardesty, S., 1993. 'Iran, the Peace Process - and Syria', *US-Iran Review*, 1:7, October.
- 20 - Hashim, A., 1992. 'Resurgent Iran: New Defence Thinking and Growing Military Capabilities', unpublished paper.

- 21 - Hirschfeld, Y., 1986. 'The Odd Couple: Baathist Syria and Khomeini's Iran', in M. Maoz and A. Yaniv (eds), *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, London: Croom Helm; Gustav Heinemann Institute of Middle Eastern Studies, University of Haifa.
- 22 - Hitti, N., 1993. 'Lebanon in Iran's Foreign Policy: Opportunities and Constraints', in H. Amirahmadi and N. Entessar (eds), *Iran and the Arab World*, London: Macmillan.
- 23 - Hunter, S., 1993. 'Iran and Syria: From Hostility to Limited Alliance', in H. Amirahmadi and N. Entessar (eds), *Iran and the Arab World*, London: Macmillan. 1990. 'Iran and the Arab World', in M. Rezun (ed.), *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*, Boulder, CO: Westview.
- 24 - , 1985. 'Syrian - Iranian Relations: An Alliance of Convenience or More?', *Middle East Insight*, 4:2, June/ July.
- 25 - Katzman, K., 1993. *Current Developments and US Policy*, Washington, DC: CRS Issues Brief, Library of Congress, 27 May.
- 26 - Kazemi, F., 1985. 'Iran, Israel and the Arab - Israeli Balance', in B. Rosen (ed.), *Iran since the Revolution*, New York: Social Science Monographs, Columbia University Press.
- 27 - Kemp, G., 1994. *Forever Enemies? American Policy and the Islamic Republic of Iran*, Washington, DC: Carnegie Endowment.
- 28 - Khalidi, A.S., and Agha, H., 1991. 'The Syrian Doctrine of Strategic Parity', in J. Kipper and H. Saunders (eds), *The Middle East in Global Perspective*, Boulder, CO: Westview.
- 29 - Kienle, E., 1990. *Ba'th v Ba'th: The Conflict between Syria and Iraq 1968 - 1989*, London: I.B. Tauris.

- 30 - Kodmani - Darwish, B., 1994. 'Syrie: anciens dilemmes, nouvelles strategies', in B. Kodmani - Darwish and M. Chartouny - Dubarry, *Perceptions de securite et strategies nationales au moyen orient*, Paris: Institut Francais des Relations Internationales.
- 31 - Kramer, M., 1990. 'Redeeming Jerusalem: The Pan-Islamic Premise of Hizbullah', in D. Menshari (ed.), *The Iranian Revolution and the Muslim world*, Boulder, CO: Westview.
- 32 - _____, 1987. 'Syria's Alawis and Shi'ism', in M. Kramer (ed.), *Shi'ism, Resistance and Revolution*, Boulder, CO: Westview.
- 33 - Mara'i, M., and Halabi, U., 1992. 'Life under Occupation in the Golan Heights', *Journal of Palestine Studies*, 12:1, Autumn.
- 34 - Marschall, C., 1991. 'Syria, Iran and the changing Middle East order: the Syro-Iranian alliance 1979 - 1988', unpublished M. Phil. thesis, Oxford University.
- 35 - Muslih, M., 1993. 'The Golan: Israel, Syria and Strategic Calculations', *Middle East Journal*, 47: 4, Autumn.
- 36 - Olmert, Y., 1994. *Toward a Syrian - Israeli Peace Agreement: Perspective of a Former Negotiator*, Washington, DC: Research Memorandum no. 25, Washington Institute for Near East Policy, April.
- 37 - _____, 1990. 'Iranian - Syrian Relations', in D. Menshari (ed.), *The Iranian Revolution and the Muslim world*, Boulder CO: Westview.
- 38 - Pipes, D., 1991. *Damascus Courts the West: Syrian Politics, 1989 - 1991*, Washington, DC: Policy Papers no. 26, Washington Institute for Near East Policy.
- 39 - Quandt, W., 1993. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict since 1967*, Berkeley, CA, and Washington DC: University of California Press/ The Brookings Institution.

- 40 - Ramazani, R.K., 1988. *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East*, Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
- 41 - Rosen, B. (ed.), 1985. *Iran since the Revolution*, New York: Social Science Monographs, Columbia University Press.
- 42 - Roy, O., 1993. *The Failure of Political Islam*, London: I.B. Tauris.
- 43 - Saphir, Y., 1994. 'Proliferation of Non-conventional Weapons in the Middle East', in S. Gazit (ed.), *The Middle East Military Balance*, Tel Aviv: Jaffe Centre for Strategic Studies.
- 44 - Sariolgham, M., 1993. 'Conceptual Sources of Post - Revolutionary Iranian Behaviour toward the Arab World', in J. Amirahmadi and N. Entessar (eds), *Iran and the Arab World*, London: Macmillan.
- 45 - Seale, P., 1988. *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, London: I.B. Tauris.
- 46 - Sobhani, S., 1989. *The Pragmatic Entente: Israeli - Iranian Relations 1948 - 1988*, New York, Praeger.
- 47 - Sukkar, N., 1994. 'The Crisis of 1986', in E. Kienle (ed.), *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, London: British Academic Press.
- 48 - Vaziri, H., 1992. 'Iran's Involvement in Lebanon: Polarization and Radicalization of Militant Islamic Movements', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 16: 2, Winter.
- 49 - Wright, R., 1988, 'Lebanon', in S.Hunter (ed.), *The Politics of Islamic Revivalism*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

الفهرس

٥	تقديم النشر
٧	مقدمة الطبعة الانكليزية
٩	الفصل الأول: جذور التحالف السوري - الايراني
١٢	لبنان والصلة الشيعية - العلوية
١٥	لبنان والصلة الايرانية - الفلسطينية
١٩	المدارس الدينية الشيعية
٢١	الفصل الثاني: المراحل الحرجة في نشوء التحالف
٢١	سورية والثورة الايرانية
٢٣	الحرب الايرانية العراقية والعامل العراقي
٢٩	غزو اسرائيل للبنان
٣٤	مابعد الغزو: تساع المصالح
٣٨	الهجوم المعاكس السوري الايراني
٤١	التوترات الايرانية السورية في لبنان
٤٨	انتهاء الحرب الايرانية العراقية

حرب الخليج الثانية	٥٤
الفصل الثالث: إيران وسورية وعملية السلام العربية - الاسرائيلية ..	٦١
الرؤية الايرانية للصراع العربي الاسرائيلي	٦١
الرؤية السورية للصراع العربي الاسرائيلي	٧٣
سورية واسرائيل: مبدأ "التوازن الاستراتيجي"	٨٠
١٩٧٣ وما بعدها: المقاربة السورية للتسوية	٨٤
خطة فهد، خطة ريغان وقمة فاس	٨٧
اتفاقية منظمة التحرير - الاردن عام ١٩٨٥	٩٨
المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨	١٠٢
عاصفة الصحراء وما بعدها	١٠٦
الفصل الرابع: مابعد مدريد: العوامل المحلية والاقليمية	١١٣
مقتضيات عملية السلام بالنسبة للتحالف	١١٣
نحو علاقة استراتيجية جديدة	١١٧
العامل العراقي: التغيرات المرتقبة والتحالفات الجديدة	١٢٤
العامل اللبناني: مصالح سوريا تأتي أولاً	١٣٤
العامل التركي: الاساس المشترك ونقاط التوتر	١٤٢
العامل الخليجي: رعاية المصالح المشتركة	١٤٨
العامل الفلسطيني: التقليل من عودة الرافضين	١٥٢
الفصل الخامس: العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا	١٦٣
العامل الامريكي: علاقة أكثر ايجابية	١٦٣
الدور الروسي: دور محدود	١٦٨

١٧٧ الفصل السادس: العوامل العسكرية والاقتصادية والداخلية
١٧٧ التعاون العسكري والمصالح
١٨٧ الساحة الاقتصادية
١٩٢ العامل الداخلي: بعض الشكوك
١٩٩ الفصل السابع: استنتاج: تحالف محدود
١٩٩ تحالف للتكاليف والخسائر المحدودة
٢٠٢ تحالف المصالح المحيطية المتصارعة
٢٠٧ مراجع الكتاب

**Hussein J. Agha &
Ahmad S. Khalidi**

SYRIA AND IRAN
Rivalry and Cooperation

Translated By: Adnan Hasan

**PINTER
publishers
London - 1995
C Royal Institute of International Affairs**

هذا البحث - ايران وسوريا، تنافس وتعاون - يبحث في العمق، تاريخ العلاقات بين البلدين، ولا يتردد عن التطرق الى كافة المناحي التي قد تشكل مدخلا ايجابيا او سلبيا في العلاقات بين بلدين مهمين للغاية في المنطقة، : ايران وسوريا، وبالتالي مناقشة العوامل والمتغيرات التي جرت خلال العقود الثلاثة الاخيرة داخل وفي محيط البلدين والتي أثرت او ستأثر سلبا او ايجابا على مستقبل هذه العلاقات التي صمدت، منذ انتصار الثورة الايرانية وللوقت الحاضر، بالرغم من كثرة من العواصف التي هبت على المنطقة، والتي لم تكن الحرب العراقية الايرانية التي أريد لها ان تدك الاسفين بين الامتين الجارتين، او التحالف الدولي ضد العراق وعلى التخوم الايرانية، او المفاوضات العربية الاسرائيلية، الا محطات في هذه العلاقات.

لا يعبر هذا البحث عن وجهة نظر الدار، وانما عن وجهة نظر الباحثين، وبالتالي قد تتفق معهما في اشياء وقد نختلف معهما في اشياء كثيرة، ولكننا حرصنا على ترجمته متوخين تعريف القارئ العربي على الابحاث والدراسات التي تتعلق بالمنطقة العربية.

الناشر